كما تتوجه اللجنة المالية بالثناء والتقدير الى ابناء هذا الوطن لما بذلوه من تفان وتضحيات لبناء الاردن الجديد ، وبما اظهروه من وعي واخلاص لخدمة وطننا العزيز .

كما تتقدم اللجنة المالية بالشكر والتقدير الى كل من ساهم معها بافكاره وارائه باثراء المناقشات القيمة التي جرت حول مناقشة مشروع قانون الموازنة . كما تشكر اللجنة جميع العاملين بوزارة المالية وجهاز موظفي دائرة الموازنة العامة الذين ساهموا باخراج واعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ .

حفظ الله الاردن الغالي وحفظ مسيرته المظفرة بقيادة الحسين الباني . سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل والله سبحانه الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

حكم خير
« امين عام مجلس الامة » « اللجنة المالية »

السيد الامين العام : ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى موعد آخر .

- انتهــت الجلســـة -

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس الاعيان
حكم خير	احمد اللوزي

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

هكذا حبة الأصل

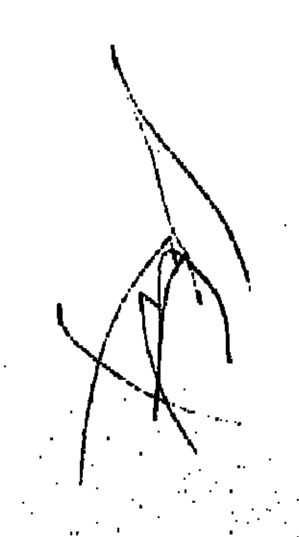
محضر الجلسة التاسعة
من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢ / شعبان / ١٤١٥ هجرية الموافق ١٩٩٥/١/٣ ميلادية .

العدد (٩) المجلد (٣٢)

- جدول الاعمال -

	الصفحـــة
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .	٤
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .	٥
أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد محمد عودة القرعان .	
٣ - قرارات اللجان :	٥
أ - قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/١/١ ، بشان مشروع	

	الصفحة
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ .	
ب – مناقشة قرار اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ ، واتخاذ القرار بشأنهما .	٣٣
٤ – تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .	١١٣



محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ١٩٩٥/١/٣ ميلادي ، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (التاسعة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة **(دولة الاستاذ احمد اللوزي)** وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد **(حكم خير)** .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

١ – دولة السيد زيد الرفاعي .
٢ – معالي السيد احمد الطراونه .
٣ – معالي المشير حابس المجالي .
٤ – سعادة السيد محمد عودة القرعان .
٥ – سعادة الدكتور داود حنانيا .
٦ – سعادة السيد عبد المجيد شومان .

وحضر من الحكومة :

١ – دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢ – معالي السيد عبد الرؤوف الروابده : وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣ – معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٤ – سماحة الشيخ عبدالباقي جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٥ – معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٦ – معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

٧ – معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٨ – معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

٩ – معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٠– معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل.

١١– معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

١٢– معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير الشباب .

١٣– معالي الدكتور ريما خلف : وزير الصناعة والتجارة .

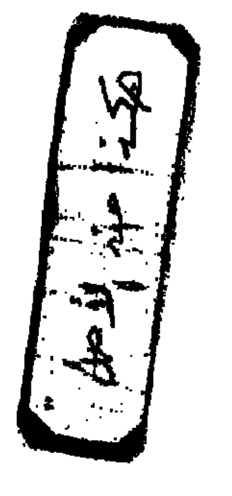
١٤– معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الأشغال العامة والاسكان .

١٥– معالي السيد جمعه حماد : وزير الثقافة .

١٦– معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير البريد والاتصالات .

١٧– معالي السيد عادل القضاه : وزير التموين .

١٨– معالي الدكتور محمد الذنيبات : وزير دولة للتنمية الادارية .



١٩- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

٢٠- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

٢١- معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة.

٢٢- معالي السيد توفيق كريشان : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

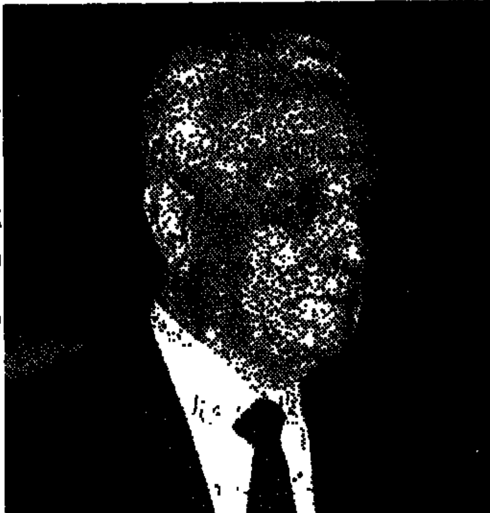
٢٣- معالي الدكتور عبدالله الجازي : وزير دولة .

٢٤- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٢٥- معالي السيد يوسف الدلابيح : وزير دولة .

٢٦- معالي السيد طلال عريقات : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

دولة رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة / جدول الأعمال .

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات :

١ - طلب معذرة مقدم من دولة العين السيد زيد الرفاعي المحترم .

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد محمد عودة القرعان المحترم .

دولة رئيس مجلس الأعيان الأكرم

تحية طيبة وبعد ..

فأني سأتغيب مضطراً عن جلسات المجلس ولجانه اعتباراً من تاريخه ولغاية يوم ١٩٩٥/١/١٩ فأرجو التكرم بالعلم والمعذرة .

وتفضلوا دولتكم بقبول اجل الاحترام

١٩٩٤/١٢/٢٧

محمد عوده القرعان

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين الدكتور داود حنانيا المحترم .

٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد عبدالمجيد شومان المحترم .

٥ - طلب معذرة مقدم من معالي المشير حابس المجالي المحترم .

٦ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد احمد الطراونه المحترم .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المعذرة اصحاب الدولة والمعالي والسعادة الاعضاء ؟

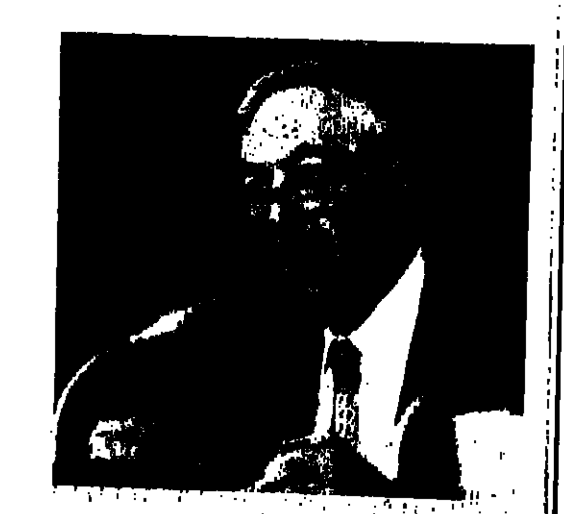
الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٣ - قرارات اللجان :

أ - قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/١/١ ، بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ .

دولة رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة المالية .



الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٥)

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

احال مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ كما ورد من مجلس النواب الموقر الى اللجنة المالية لدراسته وابداء الرأي فيه تمهيداً لاتخاذ قرار بشأنه من قبل مجلسكم الكريم .



فعقدت اللجنة سبعة اجتماعات صباحية ومسائية في الفترة الممتدة بين ١٩٩٤/١٢/٢٧ و ١٩٩٥/١/١ برئاسة مقرر اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة :-

عز الدين المفتي ، سالم مساعدة ، مروان الحمود ، الدكتور رجائي المعشر ، طاهر حكمت ، احمد العقايلة وحماد المعايطة .

وقد شارك في بعض اجتماعات اللجنة اصحاب المعالي والسعادة عبدالله صلاح ، ليلى شرف ، جودت السبول ، نذير رشيد ، الدكتور غيث شبيلات ، نائلة الرشدان وصيتـان الماضي .

وبناء على دعوة من سعادة مقرر اللجنة فقد حضر اجتماعات اللجنة في ٢٧ و ٢٨ و ١٩٩٤/١٢/٣١ معالي سامي قموه وزير المالية، وعلى التوالي ، معالي الدكتور هشام الخطيب وزير التخطيط ومعالي الدكتور ريما خلف وزيرة الصناعة والتجارة ومعالي الدكتور محمد سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي ومعالي عبد الرؤوف الروابده وزير التربية والتعليم ومعالي الدكتور محمد الذنيبات وزير التنمية الادارية ومعالي عادل القضاه وزير التموين ومعالي منصور بن طريف وزير الزراعة ومعالي طلال عريقات وزير الطاقة والثروة المعدنية ، كما حضر اجتماعات اللجنة معالي الدكتور كامل العجلوني رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا ومعالي الدكتور محمد حمدان رئيس جامعة الزرقاء وعطوفة الدكتور فوزي غرايبة رئيس الجامعة الاردنية وعطوفة الدكتور محمد عدنان البخيت رئيس جامعة آل البيت وعطوفة الدكتور عبد الرحمن عطيات رئيس جامعة مؤتة وعطوفة الدكتور ياسر العدوان نائب رئيس جامعة اليرموك .

كما حضر اجتماعات اللجنة عطوفة السيد وليد الدويك مدير عام مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعطوفة السيد محمد سعيد عرفة مدير عام سلطة الكهرباء الاردنية وعطوفة مدير سوق عمان المالي الدكتور امية طوقان وعطوفة مدير دائرة الموازنة السيد عبد الرحمن العجلوني وعطوفة السيد منصور حدادين مدير عام دائرة ضريبة الدخل وعطوفة السيد موسى الجغبير مدير عام مؤسسة المناطق الحرة وعطوفة السيد محمد البطاينة مدير عام المؤسسة الاردنية للاستثمار .

وكان مقرر اللجنة الدكتور كمال الشاعر قد حضر اجتماعات اللجنة المالية لمجلس النواب وشارك في مداولاتها وذلك رغبة من اللجنة المالية في تسهيل عملها وانجاز المهمة المناطة بها وترسيخا لمبدأ التعاون بين مجلسي الاعيان والنواب .

لقد تدارست اللجنة المالية مشروع قانون الموازنة في ضوء خطاب الموازنة الذي قدمه معالي وزير المالية وتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب ، ورد دولة رئيس الوزراء ورد معالي وزير المالية بعد الانتهاء من مناقشة مشروع القانون واجابات اصحاب المعالي والعطوفة الوزراء والامناء العامين وكبار المسؤولين في

وزاراتهم لدى مناقشتهم من اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم .

كما اطلعت اللجنة على التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب ، والتي اقرها مجلس النواب الموقر ، باعتبارها توصيات يوكل امر تنفيذ ما يقع منها ضمن اختصاص السلطة التنفيذية الى تلك السلطة . اما ما يتطلب منها تقديم تشريعات فان بحثها سيتم عند تقديمها الى مجلس الامة وفقا للاصول الدستورية .

سيدي الرئيس ،
حضرات الاعيان المحترمين ،

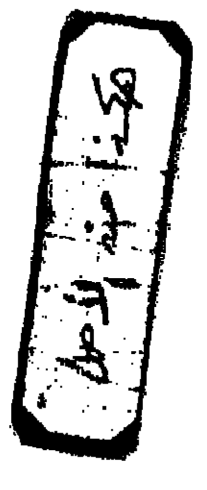
بعد انتهاء الحرب الباردة توجه العالم برمته الى مرحلة تاريخية جديدة تتسم ملامحها بما يلي :-

١ - التعاون الدولي في تحكم دول العالم بالاداء الكلي لاقتصادها وبصورة خاصة للمحافظة على نسب منخفضة من التضخم واستقرار الاسعار ، وتخفيض او الغاء العجز في موازناتها ، وتحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها .

٢ - الانفتاح الاقتصادي اقليميا وعالميا في مجالات التبادل التجاري وانتقال رؤوس الاموال والاشخاص ، فتكونت تكتلات توحد الاقتصاد بجميع جوانبه ، كما حصل في الاتحاد الاوروبي ، كما تحولت مجموعات ضخمة من الدول الى اسواق حرة ، منها مجموعة دول امريكا الشمالية ، ومجموعة دول القارتين الاميركيتين ، ومجموعة دول المحيط الهادي من اليابان والصين في الشرق الى الولايات المتحدة وكندا والشيلي في الغرب ، كما انفتح العالم كله على بعضه من خلال اقرار الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة التي تهدف الى تخفيض الحواجز الجمركية بين غالبية دول العالم وتحرير التجارة الخارجية وتنشيطها ، وعقد اتفاقات تعاون ثنائية او متعددة الاطراف بين مختلف التكتلات الاقتصادية .

٣ - تفعيل قوى السوق وآلية الاسعار وضمان مناخ عالمي من التنافس بما يضمن الاستخدام الامثل للموارد ، واعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسي في الاقتصاد ، وحصر دور القطاع العام في وضع السياسات وتحديد الاهداف الكلية والقيام بالرقابة بهدف المحافظة على المنافسة الحرة وتقديم الخدمات الاجتماعية وبعض جوانب البنية التحتية الانشائية ومشاريع حماية البيئة حيث لا يمكن تفعيل قوى السوق .

٤ - تخفيض المساعدات والقروض الميسرة الثنائية والاقليمية والدولية بصورة عامة ، واعطاء الاولوية في منحها الى الدول الفقيرة من جهة ، والى قطاعات معينة كحماية البيئة والخدمات الاجتماعية الاساسية ، مع اشتراط ان يرتبط هذا كله في توجه الدول المستفيدة نحو تصحيح اختلالاتها الهيكلية واعتماد



اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية .

٥ - تحويل التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية من صيغ تقديم المساعدات والقروض الميسرة الى المشاركة في مشاريع انتاجية تقوم بين مؤسسات القطاع الخاص .

سيدي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

لقد قدمت الحكومة قانون الموازنة في ظل المناخ العالمي الذي جرى تقديم ملامحه الرئيسية ، كما ان هذا القانون جرى اعداده في ضوء معطيات عملية السلام والتي تشكل خطوة واسعة نحو تحقيق السلام الشامل المنشود وتفرض على الاردن كما تفرض على جميع دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تحديات كبيرة ، حيث ان دول هذه المنطقة لا بد وان تتوجه الى تكتل شرق اوسطي يمتد من ايران وتركيا ليشمل دول الجزيرة العربية وجميع دول المنطقة بين الخليج والمحيط . وقد جرى انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي في الدار البيضاء ضمن هذا الاطار خلال شهر تشرين الاول من عام ١٩٩٤ ، كما سيجري انعقاد مؤتمر القمة الثاني في عمان خلال هذا العام .

إن اللجنة تتفق مع ما ورد في خطاب الموازنة بأن هذه التحديات تستلزم ايجاد مناخ عام جاذب للاستثمار وزيادة المدخرات الوطنية، وتوسيع قاعدة الانتاج وتنويعها وتقليص معدلات البطالة وزيادة دخل المواطن وتحسين مستوى معيشته وتأهيل الكوادر البشرية والحصول على التكنولوجيا وتوطينها وتحديث التشريعات وتطويرها لتعزيز هياكل الاقتصاد الوطني .

وبصورة اكثر تحديدا فان اللجنة المالية تؤيد الخطوط العريضة لتوجهات السياسة الاقتصادية الاردنية على مختلف الابعاد الدولية والعربية والاقليمية والوطنية وخاصة منها ما يلي :-

اولا : في البعد الدولي ، السعي لتخفيض حجم المديونية الخارجية ، بالاضافة الى توفير التمويل اللازم من المجتمع الدولي للمشاريع المحلية والاقليمية ذات النفع المشترك ، واتخاذ الخطوات الجادة لتقوية علاقات التعاون مع الاتحاد الاوروبي والتجمعات الاقتصادية الاخرى .

ثانياً : في البعد الاقليمي ، القيام بدور ريادي في بلورة المشاريع الاقليمية التي تقع في الاراضي الاردنية ، والاعداد المحكم لقمة عمان الاقتصادية .

ثالثاً : في البعد العربي ، التأكيد على التنسيق السياسي والاقتصادي مع الاشقاء في سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ودعم جهودهم، والعمل على اعادة واصلاح قنوات الاتصال بين الاردن وسائر الدول العربية الشقيقة .

رابعاً : في البعد الوطني ، التأكيد على ان دور الدولة هو تنظيم الحياة الاقتصادية والعمل على تعزيز دور السوق وتفعيل آلية

العرض والطلب ودور آلية الاسعار ، وتوجيه الموارد نحو الاستخدام الامثل ، وتشجيع القطاع الخاص لاخذ موقع متقدم في العملية التنموية وتوسيع مساحته على الساحة الاقتصادية ، واجراء اصلاح ضريبي شامل ، واستمرار العمل على تخفيض العجز في الموازنة.

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

ان اللجنة المالية لمجلسكم الكريم التي تتفق مع الاهداف المرسومة لعام ١٩٩٥ ، كما اتفقت مع الاهداف التي وضعت لعام ١٩٩٤، قامت بتحليل النتائج المقدرة للاداء الاقتصادي للعام ١٩٩٤، مقارنة بالاهداف المرسومة لعام ١٩٩٤، كما قامت بتحليل الارقام الواردة في موازنة ١٩٩٥، لتقويم مدى ملائمتها لتحقيق الاهداف المحددة فيها ، علما بأن هذه الاهداف جميعها تقع في اطار الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للمدة ١٩٩٣-١٩٩٧ وبرنامج الاصلاح الاقتصادي المعدل للمدة ١٩٩٣-١٩٩٨ المعتمدين من قبل الدولة .

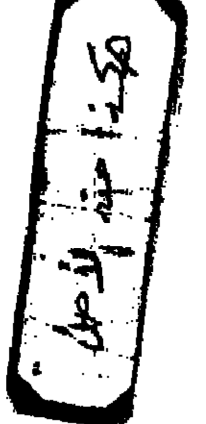
ان الخطة التي تم وضع موازنة ١٩٩٤ على اساسها هدفت الى تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥ر٥٪ وتعزيز اوضاع ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي ٧٪ عام ١٩٩٤ واحتواء معدل التضخم بنسبة ٥ر٤٪ وتخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي الى ٨ر٩٧٪ . اما العجز في الموازنة فقد كان مقدرا له كما ورد في ارقام الموازنة ان يكون ٨ر٥٪ ، علما بان الحكومة اعلنت عن نيتها القيام بالاجراءات التي تمكن من تخفيض هذه النسبة الى ٣ر٥٪ من خلال ادارة المالية العامة للدولة خلال العام .

وبمقارنة الاداء الاقتصادي الوطني والمالية العامة لعام ١٩٩٤ مع هذه التوقعات تشير الارقام الاولية الى ما يلي :-

بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فان الارقام الاولية لعام ١٩٩٤ تشير الى ان النمو الحقيقي سيبلغ ٧ر٥٪ بدلا من النسبة المتوقعة في مطلع العام والبالغة ٥ر٥٪ . اما فيما يتعلق بالتضخم فمن المتوقع ان لا تتجاوز الزيادة في المستوى العام للاسعار عن النسبة المستهدفة والبالغة ٥ر٤٪ .

وبالنسبة للاستهلاك فقد تحسنت النسبة المستهدفة من ٨ر٩٧٪ الى ١ر٩٧٪ .

اما بالنسبة للعجز في الموازنة فلا بد من التنويه بان ادارة الحكومة للمالية العامة تجاوزت طموحها فتمكنت من ان تحصر العجز بنسبة ١ر٥٪ وذلك من خلال نمو الايرادات المحلية بنسبة ٨ر٨٪ مقابل نمو بلغ ٨ر٧٪ للنفقات العامة . وعليه فان الاداء الفعلي فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتضخم والادخار والعجز في الموازنة تجاوز الاهداف المرسومة في هذه المجالات الاربعة . وفي المقابل ، فان العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات انخفض فقط الى ٨ر٨٪ ، علما بان الحكومة كانت تهدف الى حصره بنسبة ٧٪ من الناتج المحلي




الاجمالي .

وقد تضمن خطاب الموازنة عددا من الانجازات التي تقتضي التنويه والتقدير منها استحداث النافذة الاستثمارية في دائرة تشجيع الاستثمار بهدف توحيد الاجراءات وتنظيمها ، وتطوير المدن الصناعية ، واعادة النظر بالتشريعات التي تحكم العملية الاستثمارية ، واعداد قانون جديد للمناطق الحرة واعفاء كامل الصادرات الوطنية من السلع والخدمات من ضريبة الدخل ، واعفاء عدد كبير من مدخلات الصناعة المحلية من الرسوم الجمركية وتوسيع قاعدة الاعفاءات على قطع الاجهزة التي تدخل في مدخلات الصناعات التجميعية .

اما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد تمكنت الحكومة خلال عام ١٩٩٤ من اعادة جدولة مبلغ ١٢١٢ مليون دولار تستحق خلال الفترة ١٩٩٤/٣/١٠ وحتى ١٩٩٧/٥/٣١، تسدد خلال عشرين عاماً ، وقد تمكنت الحكومة ايضا من شطب ٨٣١ مليون دولار ، منها ٧٠٢ مليون دولار من الولايات المتحدة ، كما تمكنت من سداد ما يعادل ٥٧٠ مليون دولار من الاقساط والفوائد ، والحصول على قروض ميسرة خصص منها ١٨٨ مليون دولار لدعم احتياطي المملكة من العملات الاجنبية و ٢٨٢ مليون دولار لتمويل مشاريع تنموية . وعليه فقد استمر الانخفاض في المديونية بحيث اصبح الرصيد المتعاقد عليه وغير المسدد عام ١٩٩٤ ٦٫٥٨ مليار دولار مقابل ٩٫٢٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ والرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد ٥٫٥٥ عام ١٩٩٤ مقابل ٧٫٦٢ مليار دولار عام ١٩٩٠. اما المديونية الداخلية فقد بقيت مستقرة على مدى الثلاث سنوات الاخيرة بحدود ١١٠٠ مليون دينار .

سيدي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

ان عام ١٩٩٥ هو العام الثالث من الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ومن برنامج التصحيح الاقتصادي . وقد عرض خطاب الموازنة اهدافا محددة في مسيرة النمو والتصحيح تتضمن تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لا يقل عن ٦٪ والمحافظة على الاستقرار المالي في المستوى العام للاسعار بحيث يبقى معدل الزيادة في حدود ٤٪ سنويا ، والاستمرار في بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية لتصل الى ما يكفي لتغطية ثلاثة اشهر على الاقل من قيمة المستوردات ، وتخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وتخفيض عجز الموازنة قبل المساعدات والمنح الى ٤٫٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وتحقيق حجم استثمار بنسبة ٢٧٫٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض الاستهلاك الكلي الى ٩٤٫٩٪ مما يعني رفع المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى ٥٫٦٪ ، واستمرار العمل على تصحيح اوضاع المؤسسات العامة ورفع كفائتها لتمكينها من استرداد الكلفة المبنية على اساس الاستخدام الامثل للموارد تمهيدا لتحويلها الى مؤسسات خاصة .

ان السعي لتحقيق اهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية وتطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٤ ، وما هو متوقع لعام ١٩٩٥ ، يبين الآتي :-

اولا : انخفاض العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٧٪ عام ١٩٨٩ الى ٤٫٣٪ عام ١٩٩٥ .

ثانيا : هبوط نسبة التضخم من ٢٥٫٧٪ عام ١٩٨٩ الى ٤٪ عام ١٩٩٥ .

ثالثاً : انخفاض الرصيد الصافي للديون الخارجية المتعاقد عليه وغير المسدد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٤٠٪ عام ١٩٩٠ الى ١٠٨٪ عام ١٩٩٤ .

رابعاً : انخفاض العجز الجاري في ميزان المدفوعات الى ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٥ .

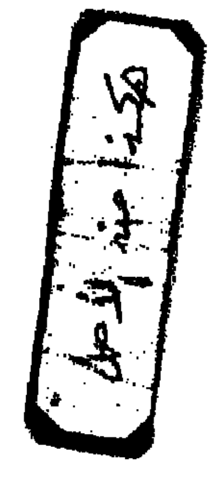
خامساً : ارتفاع الادخارات الوطنية من سالب عام ١٩٨٩ الى ٦٫٥٪ عام ١٩٩٥ .

ان الاداء الاقتصادي الاردني للفترة ١٩٨٩-١٩٩٤ وما هو متوقع للعام ١٩٩٥ يظهر تجاوز الاداء الفعلي في اربع مؤشرات اساسية من خمسة وهو انجاز متميز يستحق كل التقدير .

وفي اطار السياسة المالية ، فان اللجنة المالية تؤيد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في مجال تخفيض الرسوم الجمركية ، كما ان اللجنة ترى بصورة عامة ان الآليات التي تستخدم لتحقيق ايرادات الدولة يجب ان تكون منسجمة مع تشجيع تعبئة المدخرات الوطنية ورفع سوية الكفاءة الانتاجية المحلية . وفي هذا الاطار فان اللجنة توصي الحكومة في الاستمرار بالتقليل من التفاوت بين نسب الرسوم الجمركية اذ ان التفاوت يحد من فاعلية قوى السوق ويزيد من التشوهات في الاقتصاد. كما توصي اللجنة دراسة النتائج المترتبة على العمل بقانون الضريبة العامة للمبيعات ووسائل تحسينه وتطويره بما في ذلك دراسة امكانية التحول من الضريبة العامة للمبيعات الى ضريبة على القيمة المضافة .

ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي في الدفاع عن الدينار عندما تعرض لهزة في اواسط السنة نتيجة للمضاربة وانخفاض التحويلات تدعو الى التقدير . فقد فقد البنك المركزي حوالي ٤٠٠ مليون دولار من احتياطاته ، وقد مكنته الاجراءات التي اتخذها بالتعاون مع الحكومة في خلق المناخ لاجتذابها . وهنا لا بد من التذكير بان الهدف الاساسي للبنك المركزي وهو المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وضبط التضخم .

كما تعرب اللجنة عن تقديرها لتحول البنك المركزي من الاسلوب الاداري في التحكم بحجم الائتمان من خلال اعتماد



سياسة السوق المفتوحة واستخدام الادوات المعمول بها عالميا . كما ان مناقشة اللجنة لمعالي محافظ البنك المركزي حول نشاطات فروع البنوك الاردنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بينت ان اجهزة البنك المركزي والحكومة تقوم بالرقابة المطمئنة لضمان سلامة الفروع وموجوداتها وتولي حماية عملتنا الوطنية المتداولة في الاراضي الفلسطينية المحتلة جل اهتمامها .

كما تؤيد اللجنة توجه الحكومة نحو تشجيع التحول التدريجي لقطاع الاسكان بشتى انواعه الى القطاع الخاص من حيث الاستثمار والتمويل والتسويق .

كما تؤيد اللجنة توجه الحكومة نحو الجمع في مؤسسة واحدة اصدار الموافقة على طرح اسهم الشركات المساهمة العامة والموافقة على ادراجها في السوق المالي والرقابة العامة على اداء هذا السوق . وترى اللجنة ان حماية المستثمرين وعملية الإستثمار برمتها تقتضي مزيدا من الشفافية وعلى الاخص ان تدرج في نشرتها اليومية نسبة الارباح الصافية ، بعد الضرائب ، الى سعر السهم في يوم التداول . وتعرب عن تقديرها للبنك المركزي في ادارة الائتمان بالتعاون مع الحكومة للقطاعين الخاص والعام مما مكن القطاع الخاص من زيادة حجم ائتمانه بنسبة ٢٠٪ مع انخفاض في الاقتراض العام ، فكانت المحصلة ان الكلفة النقدية ارتفعت بنسبة ٧٪ فقط ، وهي اقل من الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي والبالغ حوالي ١٠٪ بالاسعار الجارية .

سيدي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

بالاضافة الى الاهداف الخمسة المذكورة فان الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية تنص على تحقيق الاهداف الهامة التالية :-

اولا : تطوير البيئة الاستثمارية بما تتضمنه من قوانين وانظمة واطر مؤسسية وبنى اساسية وبما يكفل زيادة دور القطاع الخاص في الاستثمار والانتاج .

ثانيا : العناية بالتطوير طويل الامد للدور التنظيمي والرقابي للقطاع العام استنادا الى ان تحرير الاقتصاد الوطني ومؤسساته وانعاش دور القطاع الخاص فيه يتطلبان بالضرورة رفع كفاءات الادارات الحكومية وتطوير اجهزتها بما يمكن من ازالة الاختناقات التي قد تعيق دور القطاع الخاص في تحقيق دوره المنشود .

ثالثا : تطوير التعليم في مراحله الاساسية والثانوية والاولية والتعليم العالي وكليات المجتمع، والارتقاء بنوعيته ، وتطوير نوعية الامتحانات المدرسية والعامة ورفع كفاءة الكادر التعليمي ، ووضع خطة وطنية للبحث العلمي الاساسي والتطبيقي ، واعداد المواطن المؤهل القادر على العمل المنتج ، وبناء القدرات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والمعلومات ، والعمل على تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والاقتصادية من خلال التطوير التربوي والتعليمي والمهني . انتهى الاقتباس .

وقد وردت في خطاب الموازنة النصوص التالية ، المنسجمة مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- التأكيد على ان دور الدولة هو تنظيم الحياة الاقتصادية ، والعمل على تعزيز دور السوق وتفعيل آلية العرض والطلب ودور آلية الاسعار وتشجيع القطاع الخاص على اخذ موقع متقدم في عملية التنمية وفي تحريك دفة الفعاليات الاقتصادية .

- مواصلة الجهود المكثفة لتطوير الاجهزة الادارية وتدريبها وتفعيل دورها ورفدها بالكفاءات والوسائل الحديثة لرفع مستوى الاداء .

ان الاداء بالنسبة للاهداف الهامة الثلاثة كان بصورة عامة اداء سلبيا وتقدم اللجنة الى المجلس الكريم نتيجة مداولاتها في هذه المجالات الثلاثة بالاضافة الى عدد من القضايا الاخرى ذات الاهمية :

١ - دور القطاع العام ودور القطاع الخاص:

لقد دلت التجارب العالمية ، وهي غنية بدروسها ، ان الدول التي استطاعت ان تنمو بنسب مرتفعة ، كما استطاعت ان تحافظ على هذا النمو لمدد طويلة اعتمدت قاعدتين اساسيتين ، تتضمنها الخطة الاردنية الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧:

اولا : ان دور الدولة يتكون من وضع الاهداف وتحديد السياسات التي تكفل تحقيقها والعمل على تفعيل آليات التنافس ، وان تحصر دورها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن ان تخضع لقوى السوق .

ثانيا : ان تعزيز دور القطاع وتفعيل آلية العرض والطلب وآلية الاسعار هي الاكثر فاعلية في توجيه التخصيص والاستخدام الكفي للموارد .

ان النمو الذي شهده الاردن في السبعينات وحتى اواسط الثمانينات كان نتيجة الانفاق المباشر للقطاع العام ، الذي لا يخضع لقوى السوق مما حرم الوطن من عملية التحديث والتطوير التي هي وحدها قادرة على حفظ القوة الدافعة للنمو المستمر .

ان الاستهلاك الحكومي للعام ١٩٩٥ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والذي يساوي حوالي ٢٤٪ لا يفوقه سوى ثلاثة دول من مجموعة الدول المصنعة في الشريحة الوسطى والبالغ عددها ٦٢ دولة من الدول المتوسطة الدخل وهذه الدول هي الكونجو وناميبيا وكازاخستان ، بينما النسبة لثمانية دول فقط تقع بين ٢٠ و ٢٤٪ ، بينما هي اقل من ٢٠٪ في الخمسين دولة الاخرى . وعلى سبيل المثال، فهي ١٦٪ في كل من تونس والمغرب وتركيا ، و ١٤٪ في سوريا ، و١٢٪ في ايران ، و ١٠٪ في كل من تايلاند واندونيسيا و ٧٪ في الإكوادور و٦٪ في البيرو .

وبمعيار آخر ، فان مجمل اتفاق القطاع العام في موازنة ١٩٩٥ ، والبالغ ١٦٧٤ مليون دينار ، مضافا اليه باب ثالث قدره ٣٩٠ مليون



دينار علاوة على انفاق المؤسسات العامة التابعة للقطاع العام والبالغ ٦٠٠ مليون دينار في حين يقدر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للعام نفسه بمقدار ٤٦٣٩ مليون دينار ، اي ان انفاق القطاع العام سيتراوح بين ٤٩٪ و ٥٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي . فالسؤال البديهي الذي يطرح نفسه هو هل تنسجم الارقام الكلية للانفاق الحكومي مع الهدف المحدد بالخطاب وبالخطة الخمسية . ان الجواب الحاسم على هذا السؤال هو ان الانسجام مفقود . ولا بد هنا من التأكيد الحازم بان القضية ليست حجم الانفاق بحد ذاته ، فهو مطلوب ، وانما قيام القطاع العام به ، هو الامر الذي يجري التساؤل حوله. فقياسا بتجربة الاردن في السبعينات حتى منتصف الثمانينات خير دليل على ذلك . فعندما بدأت في مطلع الثمانينات تنخفض حوالات الاردنيين العاملين في الخارج كما انخفضت المساعدات العربية ، اضطرت الدولة للاقتراض للمحافظة على نمو اقتصادي معقول ، فارتفعت المديونية الى حد اصبح الاردن عاجزا عن خدمتها فحصل الانهيار بالدينار ودخل الاردن برنامجا شاقا للاصلاح الهيكلي منذ عام ١٩٨٩ لتصحيح الاثار السلبية التي تراكمت بسبب تعاظم انفاق القطاع العام .

ان اللجنة تؤكد في هذا الاطار انها ترحب بحجم الاستثمار الذي تتوقعه الحكومة في البابين الاول والثاني ، ولكن اللجنة تود ان تعرب عن قناعتها بان كيفية انفاق هذا الاستثمار هي بدرجة الاهمية كالاستثمار نفسه. وعليه فان اللجنة ترى ضرورة المحافظة على التوازن بين القطاعين العام والخاص ، حتى لا يطغى القطاع العام على القطاع الخاص في اطار الاستثمار . وهذا يقتضي ان تتحول نسبة جيدة من القروض الميسرة او المساعدات ليجري تنفيذها من خلال القطاع الخاص او شركات يملكها القطاع العام ، وذلك باعادة اقراض هذه الاموال بالفوائد السائدة ووفقا لقواعد الطلب في سوق رأس المال ، وان يجري التنظيم المؤسسي لدى القطاع العام الذي يمكنه من وضع السياسات وقواعد الرقابة التي يتطلبها القطاع العام على القطاع الخاص .

٢ – الاصلاح الاداري :

ترى اللجنة من المناسب ان تقتبس مما ورد في تقريرها حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٢ الآتي :-

« ان اللجنة اذ تقدر الاسس التي ارتكزت اليها سياسة الاصلاح الاقتصادي وتشارك في العزم على تحقيق اهدافها ، تدرك بنفس الوقت وبدرجة عالية من الاهتمام والجدية العامل الاهم من كل عامل اخر في ترجمة المبادىء والنوايا لتصبح اهدافا ناجحة . ذلك العامل هو القدرة على الاداء ، وهو امر موكول لاجهزة السلطة التنفيذية ، بجميع درجاتها » .

كما ترى اللجنة من المفيد ايضا الاقتباس من تقريرها حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ الآتي :-

« ان التنمية ، بمفهومها الحقيقي ، هي العملية الكلية للتغيير الشامل لجميع قطاعات المجتمع ، وهي بهذا المفهوم ابرز قضايا هذا العصر . ويقع على عاتق الادارة العامة للدولة قيادة عملية التنمية في اطارها الواسع للنهوض الشامل بالمجتمع . فالدولة هي التي تحدد الاهداف وتسن التشريعات ، وترسم السياسات والبرامج التي تؤدي الى تحقيق الاهداف ، وتشرف على تنفيذها واداءها وتقويمها . ولا يمكن للدولة ان تقوم بهذه المهمات دون ان يتوفر لجهازها الاداري الكفاءات المهنية والادارية المتخصصة والهياكل التنظيمية الملائمة ونظم المعلومات الحديثة وتقنيات استخدامها .

ان كل هذا يتطلب وضع برنامج شامل للاصلاح الاداري يتضمن تحقيق الآتي :-

- اجتذاب الكفاءات العالية المطلوبة .
- اجراء تعديل جذري على هيكل الرواتب .
- تحديث نظم الادارة بتبني التقنيات الحديثة لها .
- وضع انظمة للحوافز .

ويزيد من صعوبة القيام بالاصلاح المنشود المناخ السائد حاليا في الادارة العامة حيث توجد بطالة مقنعة بنسبة مرتفعة ، وانتاجية متدنية ، وهي عوامل تؤدي بمحصلتها الى تبديد المال وحجب الموارد اللازمة للدولة في اجراء الاصلاح الاداري المنشود ، كما انها تحبط خطط الاصلاح هذه حتى لو توفر لها المال .

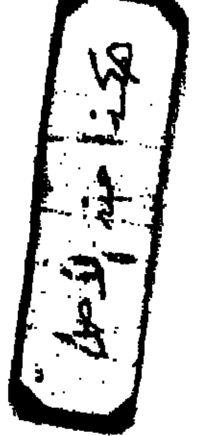
ان مفتاح نجاح اي برنامج للاصلاح الاداري يقع في شموليته لجميع جوانبه من حيث استقطاب الكفاءات وتحديث الانظمة من جهة ، وازالة البطالة المقنعة من جهة اخرى، مع احتواء آثارها الاجتماعية في برنامج اجتماعي مستقل ، وتوفير فرص التدريب على اوسع نطاق ممكن لموظفي القطاع العام بهدف رفع انتاجية القادرين والمؤهلين منهم .

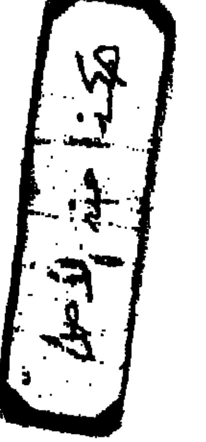
وهنا لا بد من التأكيد ان الاصلاح المطلوب هو ليس ذلك النوع من الاصلاح المطلوب بين الحين والاخر لازالة الترهل الذي يحصل في كل المؤسسات العامة والخاصة بين الحين والاخر ، ولكن الاصلاح المطلوب هو اصلاح جذري يتطلبه التغيير الجوهري في دور القطاع العام عما كان على مدى العقود الماضية. وكذلك لا بد للحكومة من معالجة هذا الوضع بشجاعة وشمولية .

٣ – التعليم والتدريب :

ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ حول ارتباط قضية البطالة بسياسة التربية والتعليم ما يلي :-

« ان سياسات التربية والتعليم يجب ان لا تنحصر في توفير جوانب من المعرفة والمهارة، وانما يجب ان تهدف قبل ذلك الى ترسيخ القيم الاساسية السليمة في النشىء مما يبعدهم عن العزوف عن اي عمل . فهذا العزوف بحد ذاته يتنافى مع ابسط قواعد الانسان لذاته فيكون انسانا منتجا يعتمد على الذات . كما





انه يتنافى مع المبادىء الوطنية التي تقوم على الالتزام بالعمل كقيمة بحد ذاتها لها مردود انساني ومردود وطني في آن واحد يسهم في تحقيق الذات وفي خدمة الوطن على حد سواء » .

« ان اللجنة ترى ان الضرورة القصوى تقتضي اعادة نظر جذرية وشمولية وشجاعة للسياسة التعليمية في مراحلها الالزامية والثانوية وما بعد الثانوية على ان تراعي تلبية حاجات سوق العمل ضمن الاهداف الوطنية التي تسعى لتحقيقها » .

كما ورد في تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣ ما يلي :-

« من الثابت ان اليابان ودول شرق آسيا قد حققت تقدما اسطوريا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد تحقق النجاح الاقتصادي الباهر في جميع هذه الدول بسبب تطوير سياسات التعليم فيها مما مكنها من الارتقاء بقوى العمل الى مستويات متفوقة . ولذا ، فان اللجنة ترى ان وضع برنامج شامل وجذري للاصلاح التربوي والتعليمي يقع في اعلى اولويات الوطن . وترى اللجنة ايضا ان الاردن، كسائر الدول العربية والعديد من دول العالم الثالث ، تواجه تحديا كبيرا . فالزيادة السكانية تفرض علينا تنمية مستمرة ، ذات معدلات عالية ، تستطيع ان تلبي حاجات الزيادة الطبيعية في السكان ، وتستطيع في نفس الوقت ان تحدث تحسنا ملموسا في حياة المجتمع وزيادة حقيقية في دخول افراده .

« كما اننا نواجه تحديا اخر لسبب لا يقل اهمية وخطورة . فالعالم يتجه نحو تحرير التجارة الدولية ورفع الحواجز بين الاسواق ، كي يصبح العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الجميع ، ويبقى فيها ويتقدم من يقدرون على التجديد والتطوير ، ويخرج منها العاجزون عن اللحاق بركب التقدم .

« ولن يقدر على هذا التحدي سوى مجتمع قادر على تحقيق تنمية متواصلة تتسع قاعدتها الى اقصى قدر ممكن ، ولقوة عمل ترقى قدراتها الى مستويات عالية من المهارة والانضباط والاتقان وحسن استخدام التطبيقات العلمية في مناحي الانتاج المختلفة ، وتتمكن من التعامل مع احدث الاساليب التكنولوجية في الصناعة والزراعة ؛

« ان الارتقاء بقوة العمل الى هذا المستوى تقتضي تغييرا او تطويرا شاملا لكل مؤسسات التعليم والتدريب ابتداء من التعليم الابتدائي الى التعليم العالي » .

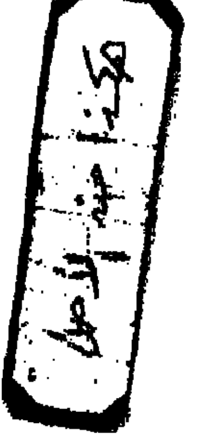
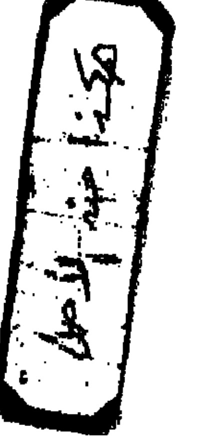
وترى اللجنة ان تعود وتورد ما ورد في تقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ :-

« ان صغر السوق الاردنية يجعل من الصعب اقامة صناعات احلالية باسعار منافسة ؛ ولذلك فان التوسع في هذه الصناعات سوف يبقى محدودا ، مما يقتضي ان يتوجه الاردن الى التوسع الكبير في الصناعات التصديرية التي

تستطيع المنافسة في الاسواق العالمية ، وتلبي الطلب المحلي باسعار منافسة ايضا .

ان الارتقاء بقوة العمل الى هذا المستوى تقتضي تغييرا وتطويرا شاملا لكل مؤسسات التعليم والتدريب ابتداء من التعليم الابتدائي الى التعليم العالي . ومن عناصر هذا البرنامج الطموح نورد الآتي :-

- تطوير اداء المعلم الاردني ، وتحسين وضعه المادي والمعنوي واعادة تدريبه ضمن برنامج تشترك فيه وزارة التربية والجامعات وتستعين فيه بمؤسسات التعاون الثقافي في الدول المتقدمة .
- اعادة النظر ببرنامج التطوير التربوي المعتمد ومراحله الدراسية المختلفة وجدوى تقسيم التعليم الاكاديمي الى منهج علمي ومنهج ادبي .
- ان يكون الانتقال من كل مرحلة الى الاخرى بناء على اسس تقويمية مدرسية ذات سوية عالية ، والنظر في امكانية قيام المدارس باصدار شهادة معتمدة ومعترف بها لمن انهى الدراسة الثانوية ، وبحيث تصبح شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) احدى متطلبات القبول في الجامعات .
- تطوير المناهج وادخال التكنولوجيا والاساليب الحديثة في التعليم وعودة الانشطة التربوية ورعاية المواهب ، وحذف الموضوعات الهامشية ، وتوجيه مزيد من الاهتمام الى العلوم الطبيعية والرياضيات واللغات ، وادخال مواد حرفية ومهنية في جميع المناهج بدءا من مرحلة التعليم الاولى لتوعية الطلاب في سن مبكر على اهمية الانتاج فينمي عند الذين ينفوقون منهم في هذه المواد احترام العمل الحرفي والمهني ويتوجه من يظهر ميلا الى هذا المجال الى التحول تلقائيا للدراسة في المدارس الحرفية والمهنية .
- التوسع في التعليم المهني والتقني ، وتطويره لتلبية سوق العمل وحاجات المجتمع .
- ترميم واصلاح وبناء المدارس الحديثة في التصميم والتجهيز .
- التركيز على الثقافة كركن اساسي للاصلاح في التعليم ، وتنمية روح المبادرة في الطلاب والتي بدونها لا يتحقق الاستخدام الافضل للمهارات الذهنية والملكات التي اكتسبها الفرد في مرحلة الدراسة والتحصيل .
- اعادة هيكل توزيع الموارد التي تخصصها الحكومة للتعليم بين المراحل المختلفة مع اعطاء الاولوية القصوى الى المرحلة الاولى التي تتكون فيها قدرة الطالب على اكتساب المعرفة وتترسخ قيمة الانسانية والاجتماعية ، اذ ان كل استثمار في مراحل تعليمية متقدمة لا يتأسس على مرحلة اولى سليمة لا ينتج عنه الا اضافة تشويه الى تشويه .
- اجراء اصلاح شامل في جامعاتنا الوطنية والتقيد بها الى المستويات العالمية العليا .
- اعادة النظر باسلوب الدعم العام المقدم للجامعات من خلال قانون الضريبة الاضافية المخصصة لها ، وتوجيه الدعم

لمستحقيه من الطلبة والمحتاجين والمتفوقين ، على ان يتحمل بقية الطلاب الرسوم التي تحددها الجامعات والتي تغطي نفقاتها الجارية .

« ان النتيجة الحتمية لرفع مستوى التعليم هي زيادة انتاجية القوى البشرية الاردنية واتساع افاق قدراتها على الانتاج مما يؤدي حتما الى زيادة الانتاج وتنويعه وبالتالي زيادة نسبة النمو الاقتصادي وتحقيق تحسن مستمر في مستوى معيشة الشعب .

« ان اللجنة تقترح تكوين فريق وطني رفيع المستوى والخبرة والاختصاص وتكليفه باعداد برنامج الاصلاح الشامل المطلوب لتكون برامج التعليم هادفة لاعداد القوى البشرية القادرة على تنفيذ برامج التنمية النهضوية للمجتمع ، وان يستعين هذا الفريق بخبرات تربوية وتنموية دولية ذات سمعة عالية واختصاص » .

كذلك فان اللجنة ترى ان المخصصات المعتمدة للاستثمار في تعليم واعداد وتدريب القوى البشرية اقل بكثير مما تتطلب الحاجة ، وعلى ان يرافق هذا الاستثمار السياسات والأجراءات التي تقدم الحوافز الملائمة والنفقات الجارية لتطوير القوى البشرية .

سيدي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

ان اللجنة توصي المجلس الكريم بالتحديد بان تتخذ الحكومة الاجراءات الفورية التالية :-

اولا : تحديد اعداد المقبولين في جامعاتنا الرسمية اعتبارا من السنة الدراسية ١٩٩٥ / ١٩٩٦ بما يتلائم مع الامكانات المتوفرة من حيث كفاية الاساتذة والمباني الملائمة والمكتبات والتجهيز والمختبرات وغيرها من الخدمات ووسائل التعليم . فلا يجوز ان يبقى عدد طلاب الجامعة الاردنية مثلا ٢٤ الف طالب ، نسبتهم الى الهيئة التدريسية ٣٣ ضعفا، بينما كل عدد الطلبة عام ١٩٨٥ ١١٥٠٠ طالب ، نسبتهم الى الهيئة التدريسية ١٨ ضعفا ، وان تكون هذه النسبة ٦٠ ضعفا في جامعة مؤتة ، وهذه هي الحال في الجامعات الاخرى جميعها.

ثانيا : اعداد تصفيات للطلبة بعد انهاء السنوات الدراسية الستة الاولى ، ثم في نهاية المرحلة الاساسية ، بهدف تخفيض عدد المتقدمين الى مرحلة الثانوية ، وان يجري اعتماد برنامج لهذا الغرض يبدأ تطبيقه في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦ .

ثالثاً : اجراء مناقلات في بعض البنود الواردة في الفصل ٥/٤١ وزارة المالية / الباب الثاني بمقدار ١٥ مليون دينار لدعم الجامعات لكي يصبح المبلغ الاجمالي للجامعات المرصود في موازنة الباب الثاني ٣٠ مليون دينار بدلا من ١٥ مليون دينار .

رابعا : العمل على الحصول على منح ومساعدات اضافية مخصصة للتعليم بجميع مراحله ، كانفاق رأسمالي وما يرافقه من نفقات جارية لا تقل عن المبالغ المخصصة للنفقات الرأسمالية للتعليم في الموازنة الرأسمالية

/ الباب الاول ، واصدارها بملحق موازنة .

ان اللجنة ترجو في ان لا يفهم من توصيتها انها لا تدرك ما جرى ويجري انجازه في وزارة التربية والتعليم ، والذي نذكر منه على سبيل المثال لا الحصر ان نسبة عدد الطلاب الذي يدرسون في ابنية مستأجرة انخفض من ٣٩ر٦٪ عام ١٩٨٨ الى نسبة ١٤ر٣٪ عام ١٩٩٤ ومن المتوقع ان تنخفض هذه النسبة الى ٦ر٣٪ عام ٢٠٠٠ ، اما المدارس التي تستخدم على دورتين ، فقد انخفض نسبة الطلاب الذي يدرسون فيها من ٢٠٪ عام ١٩٨٨ الى ٨ر٨٪ عام ١٩٩٤ ومن المتوقع ان تنخفض هذه النسبة الى ٤ر٦٪ عام ٢٠٠٠ .

لقد حدد دولة رئيس الوزراء في رده على النواب عند انتهائهم من مناقشة مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ دورين للموازنة ، بالاضافة الى توفير المال اللازم للانفاق ، وهما تحقيق التوزيع العادل للموارد بين مختلف فئات الشعب وثانيهما الانفاق على المشروعات من اجل بناء الثروة الوطنية ودفع مسيرة الانماء . وان اللجنة المالية ، اذ تؤيد ذلك ، ترى ان افضل اداة لتحقيق الدورين هي الاستثمار في الثروة الانسانية من خلال التعليم الذي يعطي الفرصة لكل مواطن ليمتلك من وسائل المعرفة والمهارة ما يجعله عنصرا منتجا يساهم على قدم المساواة في منافع التنمية .

٤ - المديونية :-

لقد اثمرت جهود الحكومة في تخفيض حجم الدين كما سبق واوردنا . ولكن حجمه، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، يجعل الاردن من اكبر الدول مديونية في العالم ، ان لم يكن اكبرها ، ووفقا لاخر دراسة اصدرها البنك الدولي عن الاردن في ٢٤ تشرين اول ١٩٩٤ يستنتج البنك ان عبء الدين الخارجي عائقا امام تحقيق نسب نمو تفوق النسب المستهدفة في الخطة الخمسية . واستعرض لهذا الغرض بديلين اولهما يدعو الى شطب ربع حجم الدين والبالغ ١ر٧ مليار دولار من خلال منح وشطب مباشر الامر الذي يؤدي الى نمو في الناتج المحلي الاجمالي في السنتين القادمة ، وخاصة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ ، لتبلغ على التوالي ٤ر٩٪ ، ٣ر٨٪ ، ٧ر٩٪ و ٤ر٧٪ . والبديل الثاني الذي يستند الى شطب نصف هذه الديون والبالغ ٣ر٣ مليار دولار من خلال منح او شطب مباشر يحقق نسبا اعلى تصل الى ما يزيد على ١١٪ في السنة .

ان اللجنة المالية ، اذ تقدر جهود الحكومة المتواصلة في تخفيض المديونية ، تدعو للافادة مما ورد في هذا التقرير بهذا الشان .

٥ - دعم المواد التموينية والخدمة الاجتماعية الوطنية :-

ان الأمن الغذائي الوطني من اهم دعائم التنمية الشاملة وتدعو اللجنة الحكومة للعمل على تعميق روافد ومرتكزات هذا الامن بتوفير المواد الاساسية بالكميات وبالاسعار المناسبة لكبح جماح التضخم والحد من تأثير تقلبات الاسعار العالمية على المواطن الاردني وذلك

بمواصلة تبني السياسة التموينية الهادفة للمحافظة على استقرار مستوى الاسعار وضمان ايصال الدعم الى مستحقيه ، والمساهمة في دعم الانتاج المحلي بكافة اشكاله ، مع مراعاة ان يكون الدعم السنوي في قدرة الاقتصاد الوطني وفي حدود الامكانات المالية المتاحة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من الاستهلاك وتخفيض الفاقد والحد من الهدر وسوء الاستخدام .

وترى اللجنة ان اجراءات التصحيح الاقتصادي والاصلاح للقطاع العام والتوجه نحو الكفاءة الاعلى في مؤسسات الخدمات سوف يرافقها معاناة اجتماعية تنال اكثر الفئات تدنيا في الدخل ولذا لا بد من اجراء دراسة شاملة لاقامة شبكة للأمن الاجتماعي والتي ينبغي توفيرها لضمان الاستقرار في المجتمع من النواحي الاقتصادية والامنية والسياسية .

ان هذه الدراسة يجب ان تشمل ، بالاضافة الى دعم المواد التموينية والخدمات ، وصندوق المعونة الوطنية ، وصندوق التنمية والتشغيل ، وايجاد نظام من التكامل بينها وتعزيز اجهزتها بالعناصر المدربة والكفؤة وتضمن تواجد الدولة الاجتماعي في شتى انحاء البلاد حيث تكون مؤسسات التنمية الأجتماعية هي الجهة الاكثر التصاقا بالشعب والاسرع في التعرف على حاجاته والاكثر كفاءة في تأديتها .

وان اللجنة وهي تقدر عاليا وتؤيد توجيه جلالة الملك المعظم الى الحكومة لتحسين اوضاع المتقاعدين السابقين من عسكريين ومدنيين ، فانها توصي الحكومة بضرورة اجراء دراسة شاملة لاوضاعهم ووضع برنامج زمني هادف يوائم بين معالجة هذه القضية الهامة والامكانات المالية للدولة .

٦ – الكهرباء والاتصالات والغاز :–

ان اللجنة تنظر بارتياح الكامل لخطة سلطة الكهرباء في زيادة طاقاتها الانتاجية وبرامج الربط الكهربائي التي هي تحت التنفيذ مع مصر وسوريا وتركيا ، والمنتظر انجازها عام ١٩٩٧، مما يجعل الأردن يتمتع باحتياط كبير للطاقة الكهربائية ، كما يمكنه من شراء وبيع الكهرباء من والى دول الجوار مما يخدم المصلحة المشتركة لهذه الدول .

وتؤيد اللجنة تحويل سلطة الكهرباء الاردنية ومؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركتين يملكهما القطاع العام خلال هذا العام .

وتقدر اللجنة عاليا توجه الحكومة نحو عدم اعطاء امتياز لأي من الشركتين ، والى ان تكون رقابة الدولة من خلال تشكيل هيئة للتنظيم يتحدد دورها على ضوء المنافسة التي ستنشأ في المستقبل ، والتي هي الضمان الوحيد لحصول المستهلك على الخدمة بأفضل الشروط.

٧ – التخطيط الحضري الوطني :–

ترى اللجنة ان التوسع بالبناء في شتى انحاء المملكة دون وجود تخطيط حضري للقرى في الارياف ، ثم قيام الدولة بتوفير

الخدمات اليها امر لا تستطيع الدولة الاستمرار في تحمل نفقاته .

ان السبيل المجدي الوحيد هو قيام وزارة الشؤون البلدية ، والقروية والبيئة باختيار المواقع الانسب في جميع مناطق المملكة وتنظيمها بهدف اقامة تجمعات سكانية ، بشرط ان تتوفر لهذه المواقع والمناطق المحيطة بها القاعدة الاقتصادية لادامتها ، على ان يجري الاذن في البناء في هذه المواقع المنظمة دون غيرها ، وان تنقل الخدمات اليها من طرق ومياه وكهرباء واتصالات وصحة وتعليم وامن ودفاع مدني عندما يبلغ عدد الاسر فيها قدرا محددا لكل من الخدمات المذكورة .

ان اللجنة ترى ان هذا هو السبيل الوحيد للمحافظة على السكان في مناطقهم وربما تشجيع بعض من هاجروا منها الى العودة اليها.

٨ – الامن الوطني :–

ان من معالم قوة الاردن الذاتية قواته المسلحة ورعاية القائد لها على الدوام ، واحاطتها بمشاعر الاعتزاز والتقدير ، وتوجيه عناية متميزة لها ، لتوفير ما هي جديرة به من دعم ، وشيوع روح النظام والانضباط لديها ، ومدها باسباب القوة تمكينا لها من القيام بواجبها المقدس للدفاع عن الوطن ، ومن هنا فان اللجنة تؤيد التوجه في المرحلة الراهنة الى تعميق مفهوم الاحتراف لدى قواتنا المسلحة ، وتطويرها وتعزيز قدراتها الى اقصى مدى تتيحه قدراتنا المالية .

كذلك تجد اللجنة ان جميع الأهداف التي يتطلع الاردن للوصول اليها من خلال برامجه وموازناته لا يمكن تحقيقها الا بشيوع الامن ودوام الاستقرار الذي ينعم به – والحمد لله – ولذا فان تطوير اجهزة الامن نوعا واعدادا وخلق اجواء من الثقة المتبادلة بينها وبين جميع فئات المواطنين وتأهيلها للقيام بواجباتها على اكمل وجه لحماية امن الدولة الداخلي وتوفير امن المواطن والمحافظة على كرامته وصون حريته ... واجب وطني يستدعي كل دعم مادي ممكن ويستحق كل العناية والبذل والتقدير .

٩ – القضـاء :–

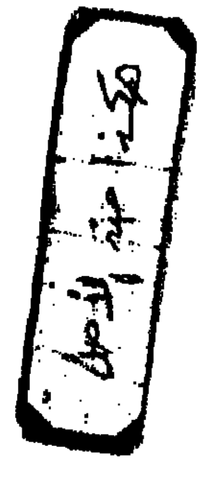
لقد تميزت مسيرة الاردن بالالتزام بمبدأ سيادة القانون ، واناط الدستور بالمحاكم النظامية حق القضاء على جميع الاشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة او تقام عليها .

وتجد اللجنة في الزيادة الواردة في مخصصات القضاء الجارية والرأسمالية خطوة على الطريق الصحيح ، وتدعو بأن تتبعها خطوات لياخذ القضاء دوره الكامل بين السلطات الدستورية .

سيدي الرئيس ،
حضرات الاعيان المحترمين ،

وفي ضوء ما تقدم قررت اللجنة المالية التنسيب الى المجلس الكريم بالآتي :–

١ – تقديم الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم والاشـادة بجهوده الخيــرة التي



يواصل القيام بها وفي اصعب الظروف واقساها لتوفير جميع اسباب المنعة للاردن سواء السياسية منها او العسكرية او الاقتصادية ، مما جعل جلالته مصدرا ثابتا لثقة المواطن بمستقبله وامن وطنه .

٢ – الاشادة بالعمل الدؤوب الذي يبذله سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم في جميع المحافل الدولية لترسيخ صورة الاردن المشرفة وتعزيز قدراته الاقتصادية والمالية .

٣ – الموافقة على تقريرها والتوصيات الواردة فيه .

٤ – الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ كما ورد من مجلس النواب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

امين عام مجلس الامة   اللجنة المالية

حكم خير

١٩٩٥/١/١

اللجنة المالية
لمجلس الاعيان

مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٥
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥

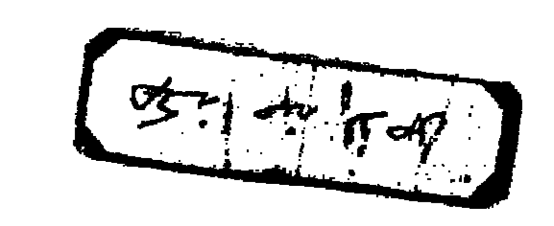
المادة كما وردت بالمشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٥/١/١ .	موافقة كما وردت بالمشروع	المادة ١ – موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ٢ – تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ بما يلي :- أ – الايرادات (٠٠٠ر٠٠٠ر٦٢٤ر١) دينار . ب– النفقات (٠٠٠ر٠٠٠ر٦٧٤ر١) دينار . ج– العجز (٠٠٠ر٠٠٠ر٥٠) دينار .	موافقة كما وردت بالمشروع .	المادة ٢ – موافقة كما وردت من مجلس النواب

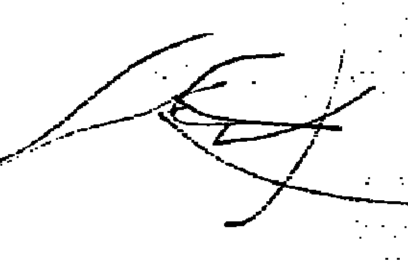
هكذا في الأصل



المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
المادة ٣ – تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣٢٧,٠٠٠,٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزءا من العجز المتراكم في السنوات السابقة .	موافقة كما وردت بالمشروع	المادة ٣ موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ٤ – أ – تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .	موافقة كما وردت بالمشروع	المادة ٤ – موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت بالمشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
ب- تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .		
ج – يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .		
د – اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها .		



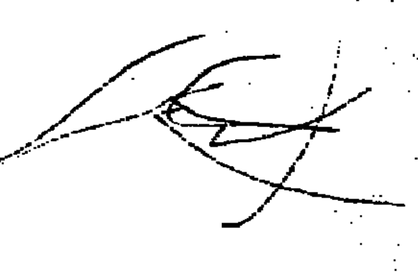


المادة كما وردت بالمشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
المادة ٥ - أ - يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة . ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد . ج - اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .		

المادة كما وردت بالمشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات . هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة . و - يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .		

المادة كما وردت بالمشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
ز – تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، إلا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .		
المادة ٦ – أ – يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية . ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة مرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .	موافقة كما وردت بالمشروع	المادة ٦ – موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت بالمشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
المادة ٧ – لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر إلا بقانون .	المادة (٧) موافقة كما وردت بالمشروع	المادة ٧ – موافقة كما وردت من مجلس النواب .
المادة ٨ – أ – يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس . ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس . كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الأجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات . ج – لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها .	المادة (٨) الفقرة (د) موافقة بعد اجراء التعديل التالي :	المادة ٨ – موافقة كما وردت من مجلس النواب .





المادة كما وردت بالمشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
د – مع مراعاة احكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة ووزارة الدفاع .	١ – شطب عبارة (مجلس الأمة) الواردة في السطر الاخير منها . ٢ – اضافة الفقرة (هـ) التالية إليها :- هـ – يستثنى مجلس الأمة من الفقرات (أ، ب، ج، د) .	
المادة ٩ – بالرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع اخر تكون صلاحية الأنفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الامة وفقاً لما يلي :- أ – لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الاعيان . ب– لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الانفاق بمجلس النواب .	المادة (٩) الفقرة أ :- قررت اللجنة اضافة عبارة (بمجلس الامة) بعد كلمة (الانفاق) لتصبح الفقرة (أ) على النحو التالي :- أ – لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الامة ومجلس الاعيان .	المادة ٩ – موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ١٠– أ – لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .		المادة ١٠ – موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت بالمشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
ب– لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة . ج – تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .		
المادة ١١– يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .	المادة ١١– موافقة كما وردت بالمشروع	المادة ١١– موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت بالمشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المالية
المادة ١٢- تعتبر موازنات الحافظات وجداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه . المادة ١٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .	المادة ١٢- موافقة كما وردت بالمشروع المادة ١٣- موافقة كما وردت بالمشروع	المادة ١٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب المادة ١٣- موافقة كما وردت من مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : شكراً سعادة الأخ مقرر اللجنة المالية والآن يأتي دور المجلس الكريم لبدء مناقشة مشروع المناقشة والتوصيات وما يتصل بذلك وتسجل اسماء الراغبين في المناقشة .

الامانة العامة تقرأ اسماء الأخوة الذين رغبوا في الحديث .

السيد الامين العام :

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي .
٢ - معالي الدكتور جمال ناصر .
٣ - معالي الدكتور معن ابو نوار .
٤ - سماحة الشيخ عبدالعزيز الخياط .
٥ - معالي السيدة ليلى شرف .
٦ - معالي الدكتور قسيم عبيدات .
٧ - معالي السيد احمد العقايلة .
٨ - سعادة الدكتور اشرف الكردي .
٩ - سعادة الدكتور غيث شبيلات .
١٠- سعادة الشيخ صيتان محجم الماضي .
١١- معالي الدكتور سعيد التل .
١٢- سعادة السيد نذير رشيد .
١٣- معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .
١٤- سعادة السيدة نائلة الرشدان .

دولة رئيس المجلس : ونبدأ بمعالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .



السيد ذوقان الهنداوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

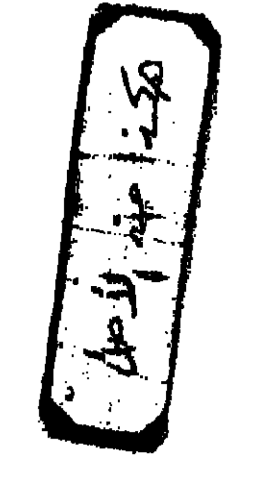
دولة الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين

لا بد لي ابتداءً من أن أسجل عظيم الشكر والامتنان للجنة المالية الموقرة ، مقرراً واعضاء ، على الجهد القيم الذي بذل في إعداد تقرير اللجنة المعروض علينا للبحث والاقرار .

تطلب اللجنة الموقرة في نهاية تقريرها من المجلس الكريم :الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ كما ورد من مجلس النواب ، والموافقة على تقرير اللجنة والتوصيات الواردة فيه .

إن الامر الأول وهو الموافقة على مشروع قانون الموازنة فهو متروك للمجلس الكريم بعد بحثه ، وانا شخصياً ساوافق عليه ...

أما فيما يتعلق بالأمر الثاني وهو الموافقة على تقرير اللجنة المالية والتوصيات الواردة فيه فإن الدستور والنظام الداخلي لمجلس الاعيان



ينصان على ان مشاريع القوانين المعروضة على المجلس يقتصر النظر فيها إقراراً أو رفعاً أو تعديلاً على مواد وأحكام تلك القوانين بحيث تظهر هذه الأمور صريحة في صلب صياغة المواد نفسها ... فإذا نظر المجلس وأقرّ توصيات خارج صياغة تلك المواد ولكنّ لها علاقة بمضمونها ومنطوقها فإنها تصبح سنداً لذلك القانون ومرجعيةً له في الشرح والتفسير والتنفيذ والاعتماد وهو الأمر الذي يجب أن نتجنبه فيما يتعلق بتقرير اللجنة المالية وتوصياتها وذلك للأسباب التالية :

لقد جاء تقرير اللجنة بحثاً أكاديمياً متعمقاً في الاقتصاد الكلي للدولة يستحق التنويه ، ولكن توجهات هذا التقرير وتوصياته جاءت خلافية ، وافتقرت ارقامه الى كثير من الدقة والصواب اللازمين للإقناع ثم الى الاقرار كما أنه كان يتعارض في بعض الاحيان مع المرتكزات والاهداف التي بني عليها مشروع الموازنة رغم انه صيغ بشكل يوحي بأن منطلقه كان من منطلق تلك الأهداف والمرتكزات وداعم لها ، والصحيح أنه يتناقض معها ولا يخدمها ... ومن الأمثلة على ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : ورد في التقرير وفي الصفحة الثامنة منه عند الحديث عن المديونية الخارجية بأن « الحكومة تمكنت من شطب (٨٣١) مليون دولار منها ٧٠٢ مليون دولار من الولايات المتحدة الامريكية والحقيقة أن ما شطب من الولايات المتحدة حتى الآن هو ثلث هذا الرقم فقط وليس (٧٠٢) مليون دولار ... ونحن نتحدث هنا بدقيقة رسمية وبمجلس رسمي مسؤول فيجب ان تكون الارقام دقيقة تنم عن الواقع .

ثانياً : وورد في الصفحة ذاتها عن المديونية الخارجية من حيث الرصيد المتعاقد عليه والرصيد المسحوب غير المسترد من ارقام كنت اتمنى ان يتحاشاها التقرير لانها غير دقيقة أولا ولا تخدم اي غرض ايجابي في موضع البحث الذي نحن بصدده : مكاناً وزماناً .

ثالثاً : واذا كان العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد انخفض فقط في عام ١٩٩٤ الى ٨ر٨٪ ، ومن المتوقع له ان ينخفض في عام ١٩٩٥ الى ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي أي بتحسن سنوي مقداره ٨ر٠ فقط فما هي الآلية والتوصيات التي لم تخبرنا عنها اللجنة المالية لخفض هذا العجز كلية ومقداره عشرة اضعاف التحسن السنوي الذي تحقق وذلك خلال السنين القليلة الباقية من سنوات البرنامج التصحيحي في نهاية عام ١٩٩٧ .

رابعاً : التقرير في الصفحة ١٢ وفي الصفحات التي تتلوها يتهم الدولة وقطاعها العام بأن أداءها وخاصة في السبعينات وحتى اواسط الثمانينات كان ولا يزال سلبياً في أمور رئيسية ثلاثة :

١ - تفعيل وانعاش دور القطاع الخاص .

٢ - تطوير القطاع العام تنظيماً ورقابة مما اعاق دور القطاع الخاص ووضع

الاختناقات في طريقه .

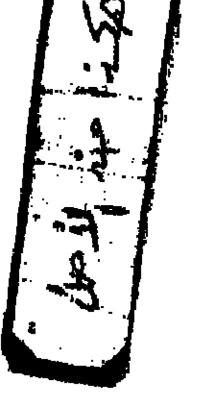
٣ - تطوير التعليم في جميع مراحله العامة والعالية وإن التقرير بموجب هذا الاتهام لم يحرم القطاع العام فقط من فضل تحقيق النمو الذي شهده الاردن وخاصة في السبعينات وحتى اواسط الثمانينات، بل انه يحرم القطاع الخاص نفسه من هذا الفضل لأن القطاع الخاص كان فاعلاً ولعب دورا هاما في النمو والتنمية.

ولهذا كيف يمكن لنا ان نوافق على مقولة التقرير بأن النمو الذي شهده الاردن في السبعينات وحتى اواسط الثمانينات بفضل الانفاق المباشر للقطاع العام الذي لا يخضع لقوى السوق حرم الاردن من عملية التحديث والتطوير التي هي وحدها كفيلة بأن يأخذ القطاع الخاص موقعه المتميز في عملية التنمية والنمو . كيف يمكن الموافقة على ذلك ؟ الا اذا كان « دور القطاع الخاص » المطلوب يعني في نظر التقرير « التسيب التام وعدم الانضباط » وهو امر لا تقره حتى الدول المتقدمة التي تأخذ بنظام السوق ومراعاة قواه .. فهذه هي « دول النمور » على جوانب المحيط الهادي ذات الثقل الكبير والنمو الاقتصادي المذهل والتي تأخذ بنظام السوق يخضع نظامها الاقتصادي لقدر كبير من توجيه الدولة والقطاع العام ومركزيته .

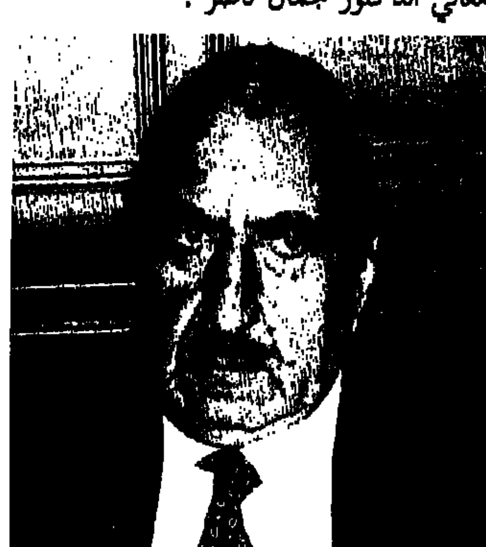
خامساً : انني واثق بأن اللجنة الكريمة ما كانت لتتجشم عناء كتابة الصفحات من ١٧-٢١ من تقريرها عن « التعليم والتدريب» او انها كانت ستكتبه بصيغة اخرى وبروح الواقع . لو انها قرأت واستقرأت بصورة اعمق واقع التعليم والتدريب في هذا البلد اذ ان الدولة تقوم بتطبيق جميع التوصيات التي ذكرتها اللجنة الكريمة في الصفحات المشار اليها وتنفيذها تنفيذاً كاملا بموجب جدولة مبرمجة دقيقة وفقاً لتوصيات المؤتمر الوطني العام لسنة ١٩٨٧ وقراراته تحت رعاية جلالة المعظم وولي عهده الأمين وذلك باستسقاء توصيات اللجنة غير المعقولة والتي تخالف الدستور والقانون كتوصية وجوب اجراء تصفيات للطلبة بعد السنوات الدراسية الست الاولى مما يخالف قانون التربية والتعليم الذي يجعل التعليم الزاميا لمدة عشر سنوات .

وبالتالي فإن اللجنة الموقرة أوردت توصيات لا لزوم لها وفي غير مكانها وزمانها لا لسبب سوى ان اللجنة الكريمة لم تطلع على الواقع فيما يتعلق بالتعليم والتدريب ويترتب على ذلك بان مجلسنا لا يستطيع اقرار توصيات غير ملائمة .

لجميع الاسباب المتقدمة فإنني اقترح وأرجو المجلس الكريم بأن يقتصر النظر والبحث في وعلى مشروع قانون الموازنة دون ان ينظر في التوصيات التي تقدمت بها اللجنة لانها توصيات إما أنها خلافية وإما أنها غير دقيقة وإما انها غير ملائمة للموقف وهذا لا يمنع التنويه بالجهد الذي بذلته اللجنة الموقرة في اعداد تقريرها وتوصياتها مع تقديم الشكر ثانية لها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأخ ، معالي الدكتور جمال ناصر .

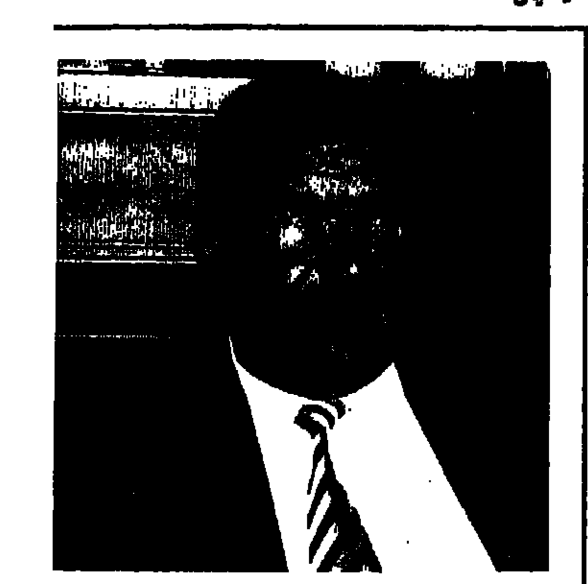


الدكتور جمال ناصر :

اموال الدولة في الخارج

اطلب من السلطة التنفيذية ان ترصد مخصصات كافية لاصلاح وترميم وصيانة اموال الدولة في الخارج ، منقولة وغير منقولة ، ولا سيما دور السفارات ومساكن رؤساء البعثات ، ومكاتب المؤسسات العامة ، فقد اشتريت هذه الاملاك منذ زمن طويل وارتفعت قيمتها الى ملايين الدنانير ، واهمال صيانتها يؤدي الى هبوط قيمتها والى تكبد الخزينة مصاريف طائلة لاصلاحها . كما انها تمثل الدولة وسوء مظهرها يسيء الى الدولة بل الى الحي . واجد تخصيص قسم فعال في وزارة الخارجية للاشراف على اموال الدولة في الخارج المنقولة وغير المنقولة وتقديم التقارير بصورة منتظمة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاخ ، معالي الاستاذ معن ابو نوار .



الدكتور معن ابو نوار :

بسم الله الرحمن الرحيم

اسأل الله سبحانه وتعالى ان يحفظ مليكنا ، وان يحمي وطننا ، وان يسدد خطانا الى ما يرضيه ، وما ينفعنا ، انه نعم المولى ونعم النصير ، وبعد :

سيدي دولة الرئيس الجليل

سيداتي وسادتي الاعيان الكرام

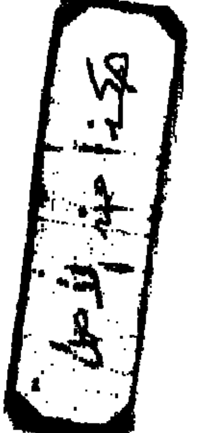
انا متأكد ان صدر حكومتنا واسع جداً ، وارجوهم ان لا يظنوا انني من اولئك الذين لا يرون في الوطن الا السواد ، فانا لا احب ان اراه الا مشرقا بالبشر والفرح والبركات ، ولذلك اتشرف بمشاركتهم بما اعتقد انه مفيد للوطن : بممارسة الحرية المسؤولة التي اهدانا اياها الحسين باعث الديمقراطية الاردنية الحديثة ؛ والرأي الآخر الذي بدونه لا يمكننا ان نتأكد من الخطأ او الصواب في قراراتنا الكبيرة . وانا في ذلك لا ارجو ولا اتوقع من الحكومة ان تقبل رأيي ، فهي حرة في ذلك ، تماما مثل حريتي في مطالبتها بان تقبل حقي في التعبير

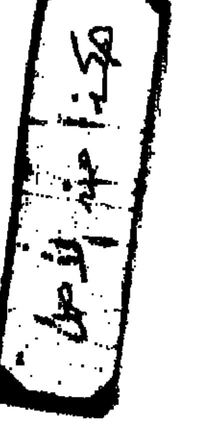
عن الرأي الذي اشاء في سبيل الله تبارك وتعالى، والوطن الذي ليس لنا وطنا غيره ، وفي خدمة الملك الحبيب الذي اعطانا ثقته ، وشرفنا بان نكون اعضاء في مجلسه الكريم . فأقول :

لم تعد الموازنة في عصرنا الحديث ، مجرد عملية توازن بين الواردات والنفقات وحسب ، ولم تعد عملية اوامر اقتصادية بالدنانير وحسب ، لقد اصبحت الموازنة عملية حلول ومعالجات دقيقة حساسة تستخدم عنصري الضرائب والنفقات للتأثير على المسيرة الاقتصادية نحو هدف المجتمع الديمقراطي الراعي لكل مواطن ، المشجع للقادرين ، الرؤيف بغير القادرين ، الحافظ للحياة الحرة الآمنة الكريمة ، والباعث لأكبر قدر ممكن من السعادة والرضى لجميع ابناء الوطن دون تمييز ، نعم لم تعد الموازنة الحديثة عملية حسابية وحسب ، بل هي عملية فلسفية استراتيجية سياسية اقتصادية معنية بكل مواطن، وكل الوطن .

ولم تعد الموازنة التقليدية كما عرفناها في الماضي مفيدة لحياتنا اليوم . وقد اصبح تكرارها مع زيادة هنا وزيادة هناك جذابا للملل السياسي . ونحن لا نستطيع ان نستورد بعض المفاهيم الحديثة ، فنقيم موازنة مختصة بقطاع اقتصادي معين ، ليراها العارفون موازنة للصناعة، او الزراعة ، او مكافحة التضخم ، او تشجيع الاعمال الصغيرة ، وما شابه ، ذلك لأننا بدأنا نواجه حزمة تحديات متعددة متشابكة سياسية ، اجتماعية ، دفاعية ، امنية ، اقليمية ، واقتصادية شاملة ، تحضنا على عدم الوقوف منبهرين مشدوهين بما يتسارع حولنا من حركات دائمة ، ومتغيرات لا تسمح حتى بالتقاط الأنفاس ، ومستحدثات من الأدوات والماكينات والألكترونيات والحاسوبات ؛ ومستجدات من النظم ، والوسائل ، والمفاهيم، التي ستتركنا ، ان لم نبادر حالا الى الأخذ بها والسيطرة على نتائجها ، عدة سنين خلفها ، نلهث ونحن نركض حتى للحاق بظلها . ولقد اصبح ملحا علينا ان نندفع الى المستقبل إندفاعا حريصا واثقا يجعلنا في صفوف الطليعة العالمية ، وينجينا من معوقاتنا الاقتصادية : الفقر ، والبطالة ، والتضخم ، والديون الثقيلة ، والملل الاقتصادي ، والهدر المألوف ، ولكي نتمكن من الدفاع عن وطننا ، وكياننا ، وهويتنا ، وحريتنا ، وديمقراطيتنا ، وكرامتنا الانسانية .

ليس المعني هنا استخدام العتلات الاقتصادية للسيطرة على تزويد المال بهدف السيطرة على التضخم ؛ او التخفيف من الانفاق العام للحد من ارتفاع الأسعار ؛ او تخفيف نسبة الضرائب ، والتحول بفرضها من ضرائب على المكتسبات الى ضرائب على النفقات ، بهدف تشجيع الاستثمار ، وايقاظ حوافز التشغيل والتوسع ؛ او تعزيز الدعم لمستحقيه ، ومنعه عن الذين لا يحتاجونه ، فهذه الأهداف وغيرها ولو انها حيوية لعملية التصحيح وإعادة التنظيم ، الا انها يصعب تنفيذ بعضها بكل حذافيرها بسبب ما تفرض من زيادة فاحشة في نسبة البطالة التي لا زلنا





نعاني منها معاناة موجعة، ولانها تصيب الفقراء منا حتى في طعامهم ، بينما تصب في صالح الأقلية من الأقوياء بيننا وتزيد قواهم .

ولا يخفى على احد ما نحتاجه من تقليم يخفف من اكتظاظ وترهل الجهاز الاداري ، ومن تغيير شامل لدور الحكومة من جهاز توظيف ، الى دور فتح شواغر العمل المنتج في كل ميدان ؛ ومن قطع بتار لبذخ الانفاق على الاثاث الفاخر ، والسيارات الشبحية ، والسفرات الترويحية ، وكماليات الوجاهة والفخفخة في القطاعين الخاص والعام والتي يسميها البعض هيبة الدولة ، او هيبة الشركة . وهي تفتك باهم سمات هيبة الدولة، او هيبة الشركة ؛ ومن ازالة لا تبقي شيئا من البطالة المقنعة التي تؤدي الى هدر المال ، وإعاقة الحركة وتزاحم المعوقات . ويقول البعض لقد تحملنا كل ذلك في الماضي ، ونحن قادرون على تحمله الى حين . لكنه الحين الذي ربما نجد انفسنا عنده مكرهين على التقليم ، والقطع ، والازالة ، وشد الأحزمة والصيام عن النمو الذي ليس له بديل الا التراجع الاقتصادي الكئيب .

(وهنا انصت الجميع لآذان الظهر)

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي الدكتور .

سيدي الرئيس الجليل

ومع الشكر الجزيل للجنة المالية على ما اقترحته من وصف بارع لدور الحكومة ، التي نسمتها الدولة ، حسب التقاليد الاردنية المعروفة، وانا اقتبس : « التأكيد على ان دور الدولة هو تنظيم الحياة الاقتصادية .. تعزيز دور السوق .. تفعيل آلية العرض والطلب .. وآلية الأسعار .. تشجيع القطاع الخاص .. وتحريك دفة الفعاليات الاقتصادية .. ا. » انتهى الاقتباس» . لا بد لي من التذكير بما يلي :

الانتباه الى المتغيرات العالمية منذ ١٩٩٠، يدلنا على الحركة العالمية الجديدة لتحقيق النظام الديمقراطي ، ونظام اقتصاد السوق . ويزداد انتشار القناعة بان اللحمة القوية التي تربط مفاهيم الديمقراطية السياسية : (في الحرية ، والديمقراطية ، ومسؤولية الحكومة امام الشعب، وفصل السلطات ، واستقلال القضاء ، والتعددية السياسية ، وحقوق الانسان) ؛ ومفاهيم الديمقراطية الاقتصادية المتمثلة باقتصاد السوق ؛ لا تنفك عن بعضها لأنها متكاملة لا يتحقق احدها دون الأخرى . ويرتكز نظام اقتصاد السوق على مبادىء لها علاقة مباشرة بالحرية الديمقراطية ، حتى بدت وكأنها مشتقة منها او امتدادا لها ، وهي :

١ - حرية الملكية الخاصة لعناصر ووسائل الانتاج .
٢ - حرية التنافس الاقتصادي .
٣ - حرية الدخول او الخروج الى او في اي مسار اقتصادي .
٤ - حرية تقدير الأسعار والأجور والرواتب .
٥ - حرية تفاعل العرض والطلب .

ويحتاج اقتصاد السوق ليكون ناجحاً الى اقل نسبة من تدخل الحكومة في حريات

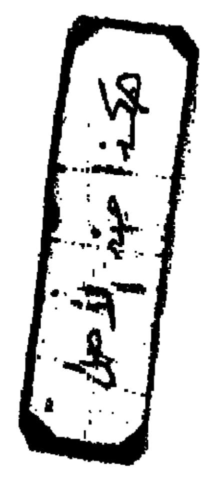
السوق الخمسة ، سواء بواسطة الملكية العامة ، او المساهمة في المؤسسات الخاصة . وقد اصبح واضحا اننا بحاجة ماسة الى اعادة النظر في ملكيات القطاع العام ، ومساهماته في القطاع الخاص . او بجملة اخرى لقد اصبحنا بحاجة الى حكومة اقل من دور الحكومة القائم الآن . وقد يكون من الأجدى والأحكم ان يكون دور الحكومة الرئيس هو الدفاع عن الديمقراطية الشاملة ومنها الديمقراطية الاقتصادية للأسباب التالية :

١ - لأن الديمقراطية تحقق العدالة والمساواة في التنافس بين عناصر المجتمع الاقتصادي .
٢ - لأن الديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية، وتخفف من حدة الطبقية الاقتصادية ، وتمنع احتكار القوة الاقتصادية بيد طليعة معينة .
٣ - لأن الديمقراطية تضمن انتشار القوة الاقتصادية على اوسع شريحة ممكنة من المواطنين .
٤ - لأن الديمقراطية تخفف من حدة تحول طليعة القوة الاقتصادية الى طليعة قوة سياسية تحتكر القوتين السياسية والاقتصادية في دكتاتورية اعتى من ديكتاتورية الفرد .
٥ - لأن الديمقراطية تعبر عن حاجات الأغلبية من المواطنين وطموحاتهم في حريتهم ، وطعامهم ، وسكنهم ، وكسائهم ، وقناعتهم النفسية والروحية.

وهكذا يلح على الرأي الآخر بالقول ان يكون دور الحكومة هو رعاية نظام الديمقراطية الاقتصادية ، ونظام اقتصاد السوق ، باستخدام النواظم التي توجه المسيرة الاقتصادية ، دون المس بالحريات السابق ذكرها .

سيدي الرئيس الجليل
سيداتي وسادتي الأعيان الكرام

من حياتنا الوطنية ارجو ان تسمحوا لي ان اقدم قضيتين تحتاجان الى سبق نظر فطن وعلاج سريع يلح بعدم التردد او الانتظار : قضية العاصمة قلب المملكة النابض ، وقضية الحكومة عقل المملكة المدبر .



لا يوجد في نظري اجمل من عمان عاصمة الحسين ، شوارعها عريضة رحبة ، تكتنفها الخدمات الضرورية من ماء وكهرباء ومجاري واتصالات ، هي افضل ما في المنطقة. ولا يوجد اجمل من عمارات عمان الجديدة وحجرها الأبيض الناصع . ولا يوجد انظف من عمان عاصمة في المنطقة كلها ، وحتى في غالبية انحاء العالم ، وهي مفخرة لكل اردني وعماني وامينها النشيط . لكن خوفي عليها يحضني على القول ان تنظيمها العام ، لم يعد يحتمل توسعها العشوائي دون اقامة البنية التحتية الادارية الضرورية ليسر وسهولة الحركة والحياة فيها .

لا يخفى ان ملامح غصص المرور اخذت تعطل الحياة السهلة اليسيرة التي ضممت الشوارع الفسيحة ، وشقت الأنفاق العريضة ، وعلقت الجسور من اجلها . ذلك

لأنها تصب جميعها في مركزية حركية ، إدارية، وخدماتية ، خانقة . غالبية الوزارات واهم الدوائر والسلطات والمؤسسات في جهة من غرب عمان ، ووزارة المالية والبنك المركزي في الطرف الشمالي من قلب المدينة يكاد التوقف او الوقوف عنده ان يكون مستحيلا .. ضيق إنتشار المستشفيات ، ومركزية سلطة ترخيص المركبات والسواقين ، والتخليص الجمركي ، واستلام الطرود البريدية التي لا توزع ، ونظام دفع الفواتير الذي يجبر الدافع على الحضور الى الشركة او المؤسسة او الادارة، وفرض الدفع نقدا ، وغالبية الشؤون الحياتية الأخرى التي لا يمكن القيام بها الا بالمراجعة الشخصية والحركة من احد اطراف عمان الى الطرف الآخر ، وفي احيان كثيرة من اطراف الوطن الى طرف معين في العاصمة . كل ذلك قليل من كثير جدا ، مما يفرض هدرا كبيرا جدا للمال ، وضياعا مؤلما للوقت الوطني ، وخسارة جسيمة في الوقود واهتراء المركبات ، ويبني كل يوم عقبات كأداء في خطوط تدفق الحركة والحياة ، نحو مخانق جديدة يساعد عليها الاتساع الممتاز للشوارع في اطراف المدينة وحولها ، وضيق الشوارع عند قلبها .

قبل ربع قرن تقريبا ، قرر مجلس امانة العاصمة القيام بخطة لا مركزية ادارية تتشارك فيها ادارة الشؤون البلدية ، وادارة الشؤون الحكومية ، وإدارة شؤون المحافظة ، والمؤسسات والسلطات الخدمية العامة والخاصة ، بتوافق ، وتعاون ، وتنسيق كامل ، بهدف تأمين كافة الخدمات في اقرب موقع ممكن لجميع المواطنين حسب مناطق امانة العاصمة ، بهدف منع الهدر الذي اصبح وقتها مألوفا ، ولأنقاذ الوقت، والتخفيف من الحركة غير المجدية في المدينة ، وغير ذلك من الأهداف النافعة لمستقبل عاصمتنا الحبيبة . إلا ان تلك الخطة لم تنفذ ، وقد اصبحت الآن بحاجة الى اعادة دراستها على خط التوسع الهائل في معمورة العاصمة ، والزيادة المفاجأة والعظيمة في عدد السكان ، مما يفرض ضرورات وحاجات جديدة لمنع الاختناقات الحركية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ، وربما السياسية ، اذا تمكن داء المركزية الخانق من جسم المدينة .

ان المحاولة الخيرة التي قدمتها وزارة الداخلية في تقسيم محافظة العاصمة الى ثلاث الوية ، لواء القصبة ، لواء الشرقية ولواء الغربية ، لا ينسجم مع تقسيم عمان الى مناطق بلدية ، ولا يحقق اللامركزية الادارية المطلوبة لمستقبل المدينة ، ولو انه يساعد قليلا في معالجة بعض المشاكل الادارية في المحافظة : والرأي الاخر يلح بأن قيام قضاء إداري في كل منطقة بلدية من مناطق عمان ، هو اقرب الى المعقول والطبيعي والمنطقي في إعادة التنظيم المدنية الشاملة .

ان الذي تحتاجه عمان بأسرع وقت ممكن هو إعادة النظر في تقسيماتها البلدية التابعة لأمانة العاصمة ، وتقسيماتها الادارية التابعة للمحافظة ، بانسجام وتناغم كامل ، وتوافق دقيق في الحدود والصلاحيات ، وتعاون يكاد يكون وحدويا في الواجبات ، مع الأخذ

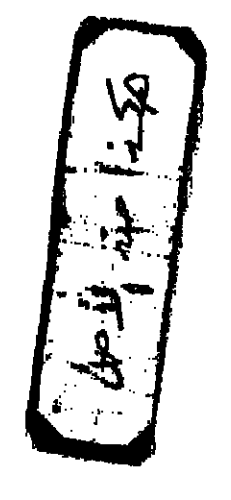
بعين الاعتبار تطور المدينة وتوسعها في كل ميدان ، وإقامة مركز او مجتمع بلدي واداري مشترك في قلب كل قسم ، حيث تقدم جميع الخدمات ، وحيث تسكن فروع جميع الوزارات والأدارات والسلطات ، واجهزة الأمن العام والدفاع المدني ، ومحاكم الصلح والبداية وكتاب العدل ، ومراكز البريد بما فيها الطرود ، ومراكز الصحة ، والمراكز الثقافية والرياضية والترويحية ، والحدائق العامة ، وفروع البنوك لمن يرغب ، وغير ذلك مما يحتاجه المواطن قريبا منه . كما يقول دولة الرئيس عادة ولا يضطره الى قضاء يوم في تحقيق حاجة لا تحتاج اكثر من دقائق . إن هذا النمط من اللامركزية الادارية هو الذي يحقق لحمة المجتمع المحلي الأمن المتآلف . وهو نمط من سياسة ونيات هذه الحكومة ، وهي قادرة وجديرة بالاسراع بتنفيذه في عمان ، تماما كما تلح علينا مدينة الزرقاء جارة عمان ، ومدينة أربد عروس الشمال ، بالاسراع بمثل هذه الاجراءات الحيوية . كما تحتاج بقية مدن المملكة الى سبق النظر ودراسة موقفها للمستقبل في هذا المجال المهم المفيد .

سيدي الرئيس الجليل

قلت ان صدر الحكومة واسع جدا ، واضيف انني اكن لكل واحد منهم دون أستثناء اعظم الاحترام والتقدير ، واتمنى لهم جميعا النجاح في خدمة الحسين والوطن . وقد وقفوا وقفة مسؤولة مهمة جدا لا يمكن نسيانها ، او اهمال قيمتها السياسية والوطنية ، ولا اخالف قناعتي هذه ، كما لا اخالف مبدأ فصل السلطات المشع من الدستور ، اذا تمنيت مجرد التمني التنظيم الافضل لسلطتنا التنفيذية . ولعل في المقارنة الحية مع مملكة متقدمة يشابه دستورها دستورنا ما ينفع تفكيرنا في المستقبل الذي نرجو .

لقد تجاوز عدد سكان المملكة المتحدة ٥٥ مليونا ، وعدد سكان مملكتنا ٤ ملايين . وليس خارقا للمنطق ان يؤلف مجلس الوزراء الاردني من ٣١ وزيرا . ومجلس الوزراء البريطاني من ١٧ وزيرا . لكن الخارق للمنطق، اذا تساوت الأشياء ، ان يجتمع مجلس الوزراء البريطاني مرة واحدة في الأسبوع لمدة ساعتين او ثلاثة كل يوم ثلاثاء ، بينما يجتمع مجلس الوزراء الاردني مرتين كل اسبوع لمدة ثلاث او اربع ساعات (واحيانا خمس او ست ساعات) في كل مرة في يومي السبت والثلاثاء . ولا تعرض على مجلس الوزراء البريطاني حالة روتينية واحدة ، وهذه درستها في غالبية المراجع والكتب بينما تعرض على مجلس الوزراء الأردني آلاف الحالات الروتينية . وتتمتع اللجان الوزارية في مجلس الوزراء البريطاني بصلاحية اتخاذ القرارات الملزمة لبقية مجلس الوزراء ، حتى ولو كانت سياسية عامة او تشريعية او اقتصادية تتعلق بالمال ، ولا تتمتع لجنة وزارية اردنية بمثل هذه الصلاحية النافعة جدا ، بالرغم من انه لا يوجد في الدستور الاردني مما يمنع ذلك عن مجلس وزرائنا اذا اتفق الوزراء على ذلك .





ولكن حسب تجربتي القصيرة في مجلس الوزراء السابق واربع حكومات سابقة، كانت المشكلة في اتفاق الوزراء على هذا النمط من التنظيم الداخلي لمجلس الوزراء ، سواء لعدم انسجام افكارهم او حتى من باب المماحكة السياسية . وعلى الاعتراف بمسؤوليتي في الحالتين . قد اخالف تقليدا مرعيا في الحديث عن موقف معين في وزارات خدمتها ، ولكنني اتحمل مسؤولية تجاوزي من اجل هذه الحكومة ، ومن اجل الحكومات القادمة التي لا بد لها من اتخاذ مواقف ستكون صعبة جدا إذا اريد لنا ان نتجاوز التحديات التي ستصارعنا. فتنظيم الحكومة العام في وزارات ودوائر وسلطات ومؤسسات وازدواجية الواجبات من جهة ، وتشرد المهمات من جهة اخرى ؛ والتعدد الهائل في الانظمة والقوانين التي تنظم مختلف المؤسسات الرسمية الاردنية من جهة ثالثة ، ومركزية مجلس الوزراء ، وتراكم الأعباء الروتينية والشكلية الثقيلة على رئيس الوزراء ، وشح صلاحيات الوزراء ، وعدم تمتعهم بما يجب ان يتمتعوا به من استقلال القرار المسؤول في كل ما يختص بشؤون وزاراتهم ؛ كمن يطلب من رئيس الوزراء والوزراء ان يفوزوا بالملاكمة وايديهم مكبلة خلفهم . لقد حاول دولة رئيس الوزراء ان يغير هذه الصورة الكئيبة في نهجه اللامركزي ، وان يقوم بهذه المهمة التي لا غنى لنا عنها ، ولكننا نحن الذين عطلنا ذلك القرار حتى وصل الى مجلسكم الكريم ، حيث ارده الى مجلس النواب الذي وافق عليه مشكورا .

ان هذا الحال لا يعفينا ابدا من الكفاح المثابر على البحث ، والتفكير ، والتخطيط ، والتنفيذ المحكم ، لاعادة تنظيم المملكة الاردنية الهاشمية لتتعايش مع القرن الواحد والعشرين ، من رئاسة الوزراء حتى اصغر مكتب ، واصغر مخفر ، واصغر عيادة طبية وما شابه . ان هذه الحاجة العظيمة تلح علينا في مواجهة التحديات العظمى التي تنتظرنا على الطريق نحو المستقبل الذي نريد .

سيدي الرئيس الجليل

لا اعتقد ان عملية ضم المتقاعدين القدماء الذين اعطوا الوطن بسخاء الى فائدة مهما كان مقدارها ، من مكرمة الحسين الجديدة عملية مستحيلة ، وهي ستنفعهم حتى يتاح للوطن ان يعامل ابناء قواته المسلحة ، ورجال امنه ، ومخابراته ، ودفاعه المدني ، وموظفيه المدنيين معاملة كل حسب خواص واعباء ومخاطر وواجبات مهنته . واعتقد جازما ان كل عضو في هذه الحكومة ، بما فيهم معالي وزير المالية راغب ، بل مشتاق لتحقيق العدالة لكل من يخدم الوطن ، ولا يقبل ان يترك ولو واحدا منهم يرزح تحت متطلبات واسعار حياة ١٩٩٥ ، براتب تقاعد ١٩٥٠ ، قبل خمس واربعين سنة .

سيدي الرئيس الجليل

سيداتي وسادتي الاعيان الكرام

يقال في هذه الايام السياسية ، ان التمطيط والتطويل مضر احيانا ، وانا اعرف انني اطلت ومططت ، ولكنني اعرف ايضا ان

هناك عشرات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتظر منا جميعا اعظم جهد في البحث والتفكير والتخطيط والتنفيذ . وهي تحتاج منا بصورة خاصة ان لا نفكر بما سيقوله الناس عنا . بل علينا ان نفكر اولا وقبل كل شيء بما سيعتقده الناس في وطننا ، وفي مستقبلنا ، وفي مكانتنا بين امم العالم . ونحن يا سيداتي وسادتي لن نستطيع ذلك الا اذا كنا صفا واحدا في شجاعتنا السياسية والأدبية والمعنوية ، وإلا اذا جعلنا الفتنا ومودتنا وتعاوننا سبيل نهضتنا الحديثة وقيامنا المنتظر ، وإلا إذا لبينا نداء الوطن لمنع التحديات العاتية عن الوصول الى حياتنا المنتجة الوثابة المتقدمة ابدا الى الأفضل والأجدى والأنفع . والوطن الحبيب يدعو كل من له هذه الروح الاردنية الابية ، وهذه الحمية العروبية ، ان يهب ويندفع الى الامام المشرق الذي ينتظرنا .

واخيرا ارجو ان تسمحوا لي ان اقول ، بأننا نسمع احيانا من هنا وهناك ، من هذا او ذاك ، ان الأردن وحده ، وانه لا سمح الله ، وحيدا . كلا يا سادتي ، فنحن الشعب الاردني لسنا وحدنا والحسين حفيد رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا ، وجند الحسين معنا ، وديمقراطيتنا وحريتنا واباتنا وكرامتنا وشهامتنا وانسانيتنا معنا ، وامتنا العربية النبيلة العريقة المتعطشة للحرية والديموقراطية وحقوق الانسان والكرامة الانسانية معنا ، والله اكبر وهو ناصرنا وعزة لاردن العرب الطيبين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الباشا، وسامحك الله ، سماحة الشيخ عبد العزيز الخياط .



سماحة الدكتور عبد العزيز الخياط :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد النبي الامين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين :

سيدي دولة الرئيس – زملائي وزميلاتي الاعيان الكرام

المال وسيلة لسعادة للانسان لا غاية ، والموازنة وسيلة الدولة الى اسعاد المواطن لا اشقائه ، والجباية المالية وتدبير موارد الدولة وسيلة الى ان تصبح الدولة قوية بشعبها قادرة على مواجهة التحديات .

والتنمية الاقتصادية يراد بها ما هو اوسع من النمو الاقتصادي فهي مأخوذة من التنمية بمعنى العمل على النمو ويعني التطوير الى ما هو افضل ، والتنمية الاقتصادية عملية تغيير متعدد

الابعاد ، لا تقتصر على الناحية الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية فحسب بل تشمل تحسين انتاج الطاقة البشرية لرفع مستوى الفرد والامة اجتماعياً وسياسياً وتعليمياً .

والمال وسيلة ، وهو وحده لا يكفي لبناء شخصية الانسان الواعي القادر . واشباع الجسد مأكلاً ومشرباً ومسكناً وسيلة للحياة النبيلة الشريفة للمواطنين ، وقد نعى الله على الذين يعيشون لياكلوا فقط ، ليتمتعوا في الحياة فقط ، ليظنوا ان السعادة في زينة الحياة الدنيا فقط « والذين كفروا يتمتعون وياكلون كما تأكل الانعام والنار مثوى لهم » وغاية الموازنة ان تتمكن الدولة من بناء المواطن الصالح ، وان تكون له رسالة يحملها لنفسه وللآخرين « افحسبتم انما خلقناكم عبثاً وانكم الينا لا ترجعون فتعالى الله الملك الحق »

صدق الله العظيم

وعلى هذا فالموازنة للتنمية والتنمية ليست عملية انتاج فحسب وانما هي عملية انسانية تستهدف الانسان ورقي الانسان مادياً وروحياً واجتماعياً وسلوكاً وعادات واخلاقاً وتقاليد .

ولهذا فانني ارى هذا الجهد الكبير الطيب في اعداد هذه الموازنة ، وحين اتقدم بالشكر للحكومة على اعدادها موازنة متوازنة ، وحين اشكر اللجنة المالية في مجلس الاعيان الموقر على تقريرها الوافي وجهدها المشكور يحفزني في ذلك الى ان انتهز فرصة عرض الموازنة لاتناول بعض الجوانب في ايجابيـة بناءة .

اولاً : اتساءل هل صحيح ان رفع الفقر والبطالة يكون بزيادة عدد الوظائف ، كأن غاية التعليم عندنا ان يتخرج الانسان موظفاً مع ان التعليم انما هو لبيان شخصية الانسان العلمية والثقافية وعليه ان ينساح في مناكب الارض يتجر ويصنع ويبدع وينتج في حقله وارضه وتجارته وعمله ، حتى اصبح عدد العاطلين عشرات الآلاف ووصل العدد لطالبي الوظائف مائة وستة آلاف طالب وظيفة وهذا يعني ان التعليم للوظيفة لا للحياة والتثقيف ، وليس للانتاج والابداع وبخاصة عندما يهدر الطالب افضل سني عمره عالة على اهله في التعليم وهل معالجة الفقر تكون برفع الدعم لصندوق المعونة الوطنية ليزداد اعتماد الفقراء على هذه المعونة التي لا تكفي قوت يومه مع ازدياد الاسعار وتكاليف الحياة .

ولماذا لا تشجع الحكومة اخذ الزكاة وضمها مع المعونة الوطنية واعتمادها على استثمار الاموال الضخمة من الزكاة .. لا سيما اذا كان تحصيلها اجبارياً على الاموال الظاهرة كما كانت تفعل المملكة في الاربعينات واوائل الخمسينات ، وان تعطي ذوي البطالة الاجبارية وتستثمر الباقي بالملايين ، وان يعمل على التنسيق بين مؤسسة الضمان الاجتماعي ومؤسسة الزكاة وقد كنت ضربت مثلاً في انه لو اخذت الزكاة حقاً بنسبة ٢ر٥٪ فالمليار يؤخذ منه ٢٥ مليون دينار سنويا تتنامى سنة فسنة واذا فرضنا ان ما يجبى سنوياً ٧٥ مليون

دينار يعطى جانب لذوي الحاجة والبطالة الذين لا يقدرون على العمل وتفتح لهم مؤسسات اجتماعية ويستثمر الباقي في الزراعة والصناعة والتجارة ويشغل القادرون على العمل ، ألا يؤدي ذلك الى معالجة الفقر والبطالة معاً .

لقد اقترحت في مناقشة الموازنة لعام ١٩٩٤ النظر في عمل صندوق المعونة وصناديق الزكاة والضمان الاجتماعي لتحقيق الافضل لمعالجة الفقر والبطالة ، فلم تفعل الحكومة شيئاً يذكر غير زيادة المعونة وهاانذا اعاود الاقتراح في موازنة ١٩٩٥ .

لقد حل الله تبارك وتعالى مشكلة الماء لهذا العام فأنزل المطر مدراراً ، وفتح علينا بركات السماء نعمة وخيراً ، فلا بد للحكومة ان تعمل على حفظ الماء واستنباط بركات الارض ، وان تخفف عن الناس وطأة الغلاء ، كما خففت عن الاغنياء جمارك السيارات ، وان تعالج معالجة جذرية موضوع هذا الغلاء ، وان تعمل على المعالجة العميقة المجدية لشؤون الزراعة والاقتصاد ، كم يؤلمني ويؤلم كل مواطن هذا الركود الاقتصادي وبطالة الشباب، وانتشار الفقر وطغيان الترف وكثرة السرف مما استتبع تفشي الجرائم وكثرة الموبقات ، ولا ارى المعالجة الجذرية الا في التزام التعاليم الربانية والقيم السامية منهجاً وتعليماً وتدريباً وتوجيهاً وقدوة .. انا اعلم ان المعالجة لا تجيء دفعة واحدة ، وان الحكومة لا تستطيع ان تحل مشكلة الغلاء والفقر والبطالة حلاً جذرياً مرة واحدة لارتباط ذلك بأمور خارجة عن قدرتها ، لكن المحاولة في اتباع الاسلوب الحكيم للوصول الى الحل الامثل هو بدء الطريق السليم كما قيل « شعورك بالنقص بدء العمل في اتمامه » وانا اؤيد في هذا ما ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الموقر من معالجات وتوصيات .

ثانياً : اتساءل بالنسبة لوزارة التعليم العالي التي تقوم بواجبها نحو هذا النوع من التعليم ، اتساءل لماذا اهملت كليات المجتمع ولم تعمل على تطويرها لتكون كليات تدريبية كمعهد البولتكنك ومؤسسات التدريب المهني حتى تدهورت وباع بعض اصحابها ابنيتها وتوقفت عن العمل فهل كان انشاؤها والقيام بها خطأً ثم تبين انها تجربة فاشلة بعد بذل الجهود والاموال وتخريج الآلاف ، ثم ان وزارة التعليم العالي عازمة كما سمعت على السماح للجامعات بقبول معدل ٥٥٪ بدلاً من ٦٠٪ وبالتالي فان العدد ما بين ٥٠-٥٥ من العلامة لا يتجاوز بضعة آلاف لا يذهب معظمهم الى كليات المجتمع اي ان ذلك قتل لهذه الكليات وتضييع للغاية التي انشئت من اجلها .

ثم انني اتساءل ايضاً عن اسس الاعتماد العام والخاص للجامعات لماذا لا تطبق على الجامعات الرسمية كما يطبق ويشدد على الجامعات الاهلية وانا واثق من أن منها ما يحقق هذه الاسس ، ونحن نرى الانفاق المهدر والتسيب والترهل فيها . اليس من الافضل ان ننظر للجامعات الاهلية نظرة الخير ، ولقد اغفل تقرير اللجنة المالية الاشارة الى جهود الجامعات الاهلية في المساهمة في تعليم ابنائنا ورفع





مستواهم العلمي والثقافي وابعادهم عن سلبيات الدراسة في خارج الاردن ، وزيادة انتاج القوى البشرية المدربة المتعلمة ، وتشغيل الرساميل في ميدان التعليم العالي وتهيئة العمل للأعداد الكبيرة من اعضاء هيئة التدريس والمدرسين والموظفين والعاملين مما يساهم في ردف التعليم الجامعي الرسمي ويخفف البطالة ، ويتيح لابنائنا الدراسة بكلفة اقل وتعليم لا يقل مستواه عن كثير من الجامعات الاجنبية .

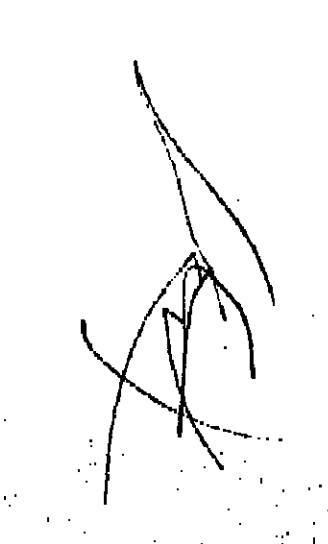
واني لادعو الحكومة لدعم الجامعات الاهلية كما تدعم الجامعات الرسمية لتمكينها من اداء رسالتها على الوجه الأكمل وان تزول النظرة لدى البعض الى هذه الجامعات على انها جامعات تهدف الى الربح فقط ولا ابالغ ان قلت إن معظم هذه الجامعات ان لم يكن كلها لم تكن قد وزعت ارباحاً على المساهمين فيها . مع انه قد مضى على بعضها اكثر من اربع سنوات . وقد سرني ما سمعته امس في التلفزيون من معالي وزير التعليم العالي عن توجهات دولة رئيس الوزراء الى مساواة الجامعات الاهلية بالجامعات الرسمية .

ولماذا يكون كل رؤساء الجامعات الرسمية اعضاء في مجلس التعليم العالي ولا تمثل الجامعات الاهلية فيه ، ولماذا يكون من اعضاء مجلس التعليم العالي من لم يُدَرِّس في جامعة ولم يكن له نصيب في معاناة تربية الاجيال في الجامعات ولا يكون من العاملين في الجامعات اعضاء في هذا المجلس .

ولماذا يقتصر في لجنة تطوير الجامعات الرسمية ولا تشترك الجامعات الاهلية في هذه اللجنة ، اتمنى على الحكومة الموقرة ان تعيد النظر في قوانين وزارة التعليم العالي بما يحقق الافضل .

كما اتمنى على وزيري التعليم العالي والصناعة والتجارة ان يحلا مشكلة التعارض بين قانون الشركات وقانون التعليم العالي فالصلاحيات المعطاة لهيئة الادارة او هيئة المديرين تتعارض مع الصلاحيات المعطاة لرؤساء الجامعات مما يجعل التداخل في الصلاحيات بينهما ويؤدي احياناً الى عدم التفاهم وبالتالي الى تعطيل العمل العلمي الجامعي وعدم ادراك بعض اعضاء مجالس الادارة طبيعة العمل الجامعي واحتياجاته . وهو امر عام لا خاص يتعلق بعمل الحكومة في سن القوانين ولا يتعلق باشخاص الوزراء الكرام .

ثالثاً : ومع تقديري لجهود دائرة قاضي القضاة وعمل القضاة الشرعيين ، اتساءل لماذا اغفل تقرير اللجنة المالية تناول هذه الدائرة ، اتساءل لماذا تجمد دائرة قاضي القضاة فلا تنهض بالقضاء الشرعي ؟ لماذا لا تعقد لموظفي المحاكم الشرعية الدورات العلمية ؟ ولماذا لا يكون لهم معهد مستقل للقضاء الشرعي للتدريب وتعليم اصول المحاكمات والاجراءات القضائية وللتوسع في الاحكام الشرعية ولا سيما ما يتعلق باحكام الميراث والانتقال والوصية ، وليخرجوا من دائرة التقيد بالنص الحرفي لقانون الاحوال الشخصية وليكون للقضاة القدرة على الاجتهاد ، ولماذا يكون



الانتقال في وظائف المحاكم الى رتبة القاضي من غير تدريب وامتحان علمي ؟ ثم لماذا لا يكون لموظفي المحاكم الشرعية وقضائها بعثات علمية للتوسع العلمي .. لقد اصبحت هذه الدائرة في حاجة الى التنشيط والتحريك نحو الافضل . ولا يكفي ارسال البعض القليل للحصول على درجتي الماجستير او الدكتوراه .

رابعاً : ان مهمة وزارة الاوقاف والشئون والمقدسات الاسلامية من اشق المهمات في العصر الحاضر الذي تقاذفته التيارات والاتجاهات المختلفة ، ونشأت فيه دعوات ابتعدت عن وسطية الاسلام ، ناهيك بالضعف الذي نشاهده في الائمة والخطباء والموضوعات البعيدة عن الموعظة الحسنة والكلمة الخيرة والتثقيف الفقهي وحل المشكلات بالاضافة الى الاخطاء في اللغة العربية والآيات القرآنية والاحاديث النبوية ، مع ان الامامة والوعظ والارشاد من اخطر المهمات الاعلامية والتثقيفية في بلدنا ..

كنت اتمنى لو ان الموازنة خصت وزارة الأوقاف باكثر من احد عشر مليون دينار ، لتستطيع تنشيط المركز التأهيلي بحيث لا يكون تقليدياً بل مثقفاً منشطاً مبصراً للدارسين بحلول مشكلات الناس وعاملاً في تغير عقلياتهم وجعلهم في المستوى القادر على تحكيم النص الشرعي في واقع الحياة وان تنتقل الوزارة بالائمة والوعاظ الى المستوى الارفع في ان يكونوا هداة مرشدين لا مجزمين مكفرين منفرين للناس .. انا لا اقصد الناساً بأعينهم ولكن اطلق الحكم بشكل عام . ولكي تتمكن الوزارة ايضاً من استثمار اراضيها والقيام بالمشروعات التي تنمي الوقف وتحسنه ولكي تتمكن ايضاً من تطوير المعهد الشرعي وكلية اصول الدين بحيث يتخرج الائمة قادرين على تنمية قدراتهم ومعلوماتهم بعيدين عن الضعف والانغلاق .

هذه تساؤلات اقتصر عليها ارجو ان يكون لها مردود ايجابي عند المعنيين من منطلق الحرص والاهتمام والتطلع الى الافضل .

وختاماً اكرر الشكر للحكومة ولمن ساهم في اعداد هذه الموازنة وللجنة الاعيان المالية الكريمة . واوصي المجلس الكريم بالموافقة عليها .

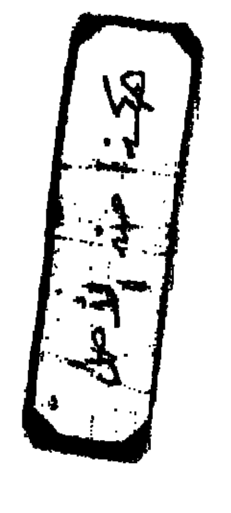
شكراً دولة الرئيس

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً سماحة الاستاذ الخياط ، معالي السيدة ليلى شرف .



السيدة ليلى شرف :



شكراً سيدي الرئيس

اذا كانت هنالك مرحلة في تاريخ دولتنا الحديث احتاجت الى مراجعة الاولويات او تصويب المسارات في جميع مناحي مسيرتنا التنموية ، فهي هذه الفترة المفصلية الحرجة التي تمر بها اليوم وجميعنا يعرف تحدياتها .

كثيرة هي الجوانب في هذه المسيرة التنموية التي يجب ان نعنى بها ونقيمها ونقومها لكي تستطيع حمل المرحلة القادمة والانتقال بنا الى عصرنا الجديد .

فاذا كانت برامج التصحيح والتحول الاقتصادي ستضعنا على خط الانطلاق نحو نهضةٍ اقتصادية جديدة واللحاق بركب الاقتصاد العالمي الذي انهارت فيه الحدود وانفتح بعضه على بعض فإن هنالك جوانب اخرى هامة يجب الالتفات لها مع تنفيذ برامج التحول والتصحيح لكي تستكمل الارضية اللازمة والقواعد الثابتة للانطلاقة الجديدة .

لذلك فقد اخرت الا تكون مقاربتي في مناقشة الموازنة العامة لعام ٩٥ مقاربة الارقام ، وآثرت التعرض لثلاثة مجالات فقط ادعم في اثنين منها توصيات اللجنة المالية الموقرة والفلسفة التي انطلقت منها هذه الجوانب . وتشكل برأيي بعضا في دعائم القفزة المرجوة وبدونها ستبقى ارقام الموازنات ارقاما بلا ابعاد .

هذه المجالات ليست جديدة علينا وقد نبه اليها الكثيرون منا منذ عدد من السنوات . ولكنني ازعم اليوم اننا لم نتقدم فيها وان المرحلة اصبحت حرجة وان السباق قد بدأ وان الوقت قد ضاق .

المجال الاول هو مجال الاصلاح الاداري، مرة اخرى سيدي الرئيس الاصلاح الاداري . قبل عشر سنوات تماما (١٩٨٤) شكلت اول لجنة لمعالجة هذه المشكلة التي اخذت تزداد الحاحا ، ومضت حكومات وجاءت حكومات وكل واحدة تضع في برنامجها الاصلاح الاداري وتشكل اللجان الخاصة به وجاءت الحكومة الحالية الرشيدة لتشكل وزارة التنمية الادارية . ومع ذلك ومع كل الجهود التي بذلت لا نزال نراوح مكاننا .

لقد تفاقمت مشكلة الادارة والبيروقراطية المعقدة حتى اصبحت عائقا لأية قفزة نوعية نريدها لمسيرتنا التنموية . ونحن اليوم نواجه تحديات وضعها تقرير اللجنة المالية بأسهاب لم يعد كافيا ان ننظر الى هذا الجانب او ذاك بشكل مستقل في مجال الاصلاح الاداري ، فالمشكلة معقدة كما يعرف خبراء الادارة ، بل ويعرف المتعاملون مع اجهزتنا الرسمية . نحن بحاجة الى نظرة جذرية شاملة متكاملة قاسية تعنى بالتشريعات بشكل متكامل مع التطبيقات في الواقع والممارسة ، وبتحديث المفاهيم والآليات والادوات والتكنولوجيا . نحن بحاجة الى رفع الكفاءات المهنية وتدريب الموظفين قبل تسلمهم لمسؤولياتهم واستمرار عمليات التدريب وتحديث المعرفة عندهم خلال عملهم ، نحن بحاجة الى تغيير مقاييس التوظيف وشروطه ونحن بحاجة الى تغيير في العقلية التي تتعامل مع الادارة العامة ومع الناس. فهل نبدأ بهذه العملية الجذرية المتكاملة بجراة بعملية جراحية مؤلمة قبل ان يفوتنا القطار المتسارع .

هذه الظاهرة المعقدة ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب الثاني الذي ارى انه بالالحاح نفسه ، ان لم يكن اشد الحاحا . وهو موضوع التنمية البشرية الذي عنه تقرير اللجنة المالية هذا العام ، وفي العام الماضي وشدد عليه ، وهو ما نعاني منه كجهاز رسمي وكمجتمع .

فلا تنمية بلا قوى بشرية مدربة واعية لأهمية دورها وعلاقته بالتطور المنشود ولآفاق التقدم في عصر فتحت معه ابواب المعرفة على مصراعيها واصبح التنافس المعرفي هو اساس الفوز بل سلاح السيطرة والهيمنة . اهم دعائم تنمية القوى البشرية هو التربية والتعليم .

ازعم ان التطوير التربوي الذي قمنا به قبل بضعة اعوام لم يسفر عن النتائج التي كانت مرجوة منه ، بل ازعم ايضا ان هنالك تراجعا في بعض الجوانب سواء في مضامين المناهج او مقاربة العملية التعليمية .

اضف الى ذلك ان الأعوام التي مضت على مشروعنا التطويري كانت اعواما حاسمة بالنسبة لتطور المعرفة وخزنها واستخراجها واستعمالها واتساعها . وعلينا اليوم القيام بمراجعة جذرية اخرى تخطيطا وتنفيذا ومتابعة للعملية التربوية ، ليس عن طريق مؤتمرات وطنية بل عن طريق اعداد محدودة من خبراء في التربية والتعليم في بلدنا وفي بلدان عربية اخرى وربما الاستعانة بخبراء دوليين مجردين عن الفرض وهذا ما اقترحه ايضاً تقرير اللجنة المالية، وهنا اريد ان اتوقف عندما ذكره تقرير اللجنة المالية من وجوب العناية القصوى وقبل كل شيء بالمرحلة الابتدائية بسنوات التعلم الاولى لأنها اساس كل شيء وقاعدة المعرفة وبدايات التفتح العقلي لهذه المعرفة وكيفية استيعابها واستعمالها : بحثا وتحليلاً واستنتاجا ودراسة وقدرة على مواجهة المشكلة وحلها ام حفظا اعمى وترداداً بلا تفكير او تحليل ، وتقزماً امام المسائل التي تتطلب المبادرة وسعة الافق والابتكار . وقد اثبتت صحة هذه النظرية في العناية بالدراسة الابتدائية تجارب العديد من الدول كانت مثلنا قبل ربع قرن او اقل وتركتنا اليوم خلفها .

من جهة اخرى فتنمية القوى البشرية الناجعة لها تكون بالخضوع لضغوط سياسية آنية عابرة لادخال الاعداد الهائلة في مؤسساتنا التعليمية التخصصية العليا ، او في مؤسسات العمل والانتاج بلا جدارة ولا استحقاق وبلا قدرة لهذه المؤسسات على استيعابها فينتج عن ذلك ما نتج مثلا في هبوط مريع في مستويات مخرجات التعليم العالي والتعليم العالي اذا هبطت مستوياته وتدهورت مخرجاته بسبب هبوط مدخلاته او ظروف اخرى شكّل خطرا على المستوى المعرفي التخصصي العام وبالتالي على البحث العلمي الذي اصبح دعامة التقدم وشرطاً للانتاج المنافس وتطويره وابتكار الجديد في هذا العالم الكبير .

وتنمية القوى البشرية لا تقف عند حد التعليم النظامي المعروف ، فالتعليم المستمر والتدريب المستمر اثناء الوظيفة وخارجها ، وبين وظيفة واخرى ، واعادة التأهيل وتوجيه القوى البشرية الى اختصاصات جديدة تنقصها القوى اللازمة بعد هام جداً لكفاءة هذه القوى البشرية التي تخرجها اليوم من مدارسنا وجامعاتنا وتتركها دون عناية بتحديث تدريبها او تجديد معرفتها او توسيع مداركها وتنميتها .

واخيرا ازعم ان الممارسة الديمقراطية في مختلف مؤسسات مجتمعنا التي تضم هذه القوى البشرية بدءا في المدرسة الى المؤسسات الانتاجية الكبرى الى الاجهزة الرسمية تفسح في المجال امام مشاركة هذه القوى البشرية في صنع القرار وتحمل المسؤولية والاطلاع على ابعاد المشاكل والمساهمة في حلها وتقديم الافكار الجديدة وبالتالي الى الانتماء الواعي والمخلص للعمل وللمسؤولية . بدون هذه العناية الشاملة المستمرة بالقوى البشرية لن تكون لنا ثروة بشرية ، وسنبقى قاعدين والعالم يركض من حولنا .

المجال الثالث والاخير الذي اريد ان اتحدث عنه في هذه المداخلة هو التنمية الاجتماعية .

نحن نلج اليوم عالماً واسعاً يحمل فلسفة اقتصادية قديمة له ، جديدة علينا ، تختلف في كثير من قواعدها عما تعودنا عليه . هذه الفلسفة الاقتصادية اثبتت نجاحات كبرى في بلادها في مجالات التقدم المادي ونهضت بهذه البلدان الى مراتب الصدارة في قيادة العالم والهيمنة عليه ولكنهاحملت ابعادا اجتماعية خطيرة ، تعاني منها هذه المجتمعات وقد بدأت التحرك الصعب لتصحيح مسارها ، ونراقبها نحن اليوم ونخشى ان تنتقل الينا فتؤشر في اسس تكويننا الاجتماعي ولحمته إن لم نستفد من اخطاء هذه الدول واغراقها في العلاقات المادية الذي يحمل خطرة مثل هذا النظام الاقتصادي وان لم نستفيد من هذه الاخطاء منذ مراحل الانطلاق الاولى . نحن نعرف اخطارها الكثيرة فنحن نعاني من الفقر ولكن ليس لدينا انواع التشرد الذي يعاني منه الغرب ، نحن نعاني في سطوة العائلة والعشيرة ولكن ليس لدينا التفكك العائلي الذي يترك الانسان وحيدا يقاتل لنفسه دون سند او دعامة، نحن لدينا مشاكل الشباب ولكن ليس لدينا الظاهرة المرعبة لانتشار المخدرات والجريمة التي نشهدها اليوم ، نحن لدينا تطرف في الممارسة احيانا ولكن ليس لدينا هذا الفراغ الروحي الذي تعاني منه مجتمعات الغرب .

ان الدخول الى نظام اقتصادي جديد يحمل الكثير من المخاطر في مضاعفاته الاجتماعية اذا لم ننتبه لها منذ اليوم ونجد الحلول للمواءمة بين مجتمع المادية واللحمة الاجتماعية ، بين شبكات الامان المادي الذي يكفله النظام الاقتصادي الحر وشبكاتنا التقليدية في التكافل الاجتماعي المادي والتربوي والنفسي والروحي والمعنوي الذي تمنحه العائلة ، خلاصة ما اريد ان اقوله هو اننا اذ نرى فوائد النظام الاقتصادي الحر الكبيرة ولا



نريد ان نقصر عن ركب الاقتصاد العلامي الديناميكي ولسنا مجبرين على نقل النظام الحياتي لاصحابه رزمة او بقجة واحدة مع مضاعفاته الاجتماعية وعلينا الالتفات الى الايجابيات الاجتماعية لمجتمعنا التي حمته بالرغم من قرون في التراجع الحضاري لكي نجد التوازن المطلوب ونحمي الانسان والعائلة واللحمة الاجتماعية .

من هنا تكتسب التنمية الاجتماعية في هذه المرحلة اهمية خاصة . وللذلك كان علينا ان نراجع فلسفة التنمية الاجتماعية عندنا مراجعة جذرية .

(فالتنمية الاجتماعية ليست احسانا وعطاءا بلا مقابل) وافساح في المجال امام المحرومين للاسهام في حركة المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ضمن استراتيجية تنموية متكاملة متداخلة دون اقتلاع الجذور وتمزيق اللحمة الاجتماعية وخلخلة الموروث الوافي للكيان الذاتي والحضاري وللهوية والخصوصية وفلسفة التنمية الاجتماعية الجديدة مطلوب منها وقاية المجتمع من مساوىء رياح التغيير ومساعدته على تنشق اوكسجين هذه الرياح في الوقت نفسه .

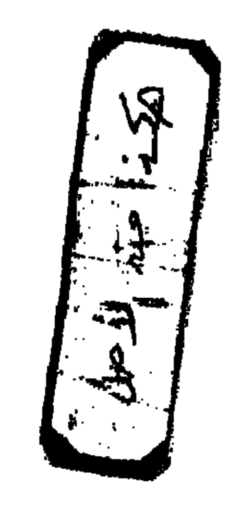
وفي هذا المجال ، لا بد ان نذكر ان الدولة غير قادرة على حمل العبء وحدها في اجواء التغيير القادم لذلك علينا ان نبني قنوات التواصل والتكامل والدعم المتبادل بين الاجهزة الرسمية والمنظمات والجمعيات غير الحكومية التي يمكن ان تحمل عبءاً كبيراً عن كاهل الحكومات وتكون اقدر عن الوصول الى جذور المجتمع واقامة المشاريع الانتاجية لتثبيتها في مواقعها ودفع عملية التنمية من هناك بدل ان تكون مفروضة من فوق .

هذا الامر ليس جديدا وقد اصبحت الجمعيات غير الحكومية في العالم هي واحدة في اهم الجهات التي تتوجه اليها الهيئات الدولية لدعم عمليات التنمية المتكاملة .

قد يقال كل هذا جميل وكلنا نعي اهمية كل هذه المجالات سواء الاصلاح الاداري او تنمية القوى البشرية او التنمية الاجتماعية ولكنه مكلف جداً والموارد محدودة. هنا نعود الى ترتيب الاولويات . لقد امضينا عقود البحبوحة في التنمية ونحن ننفق على البنية التحتية اموالا طائلة اما آن لنا ان نحول بعضا من هذا الانفاق الى تنمية الانسان نفسه الى خدمة العملية الاجتماعية او التربية والتعليم او الثقافة او حتى خدمة النشاط الاقتصادي المالي بكامله حين يحسن الادارة والانسان الذي يقوم بها .

في النهاية اود ان اشكر اللجنة المالية على تقريرها الذي ارتفع الى مستوى المرحلة بالتحليل الاقتصادي المالي العلمي في وصفه للوضع الاقتصادي وتوقعاته ومتطلباته من خلال دراسة ارقام الموازنة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي السيدة ليلى شرف ، معالي الدكتور قسيم عبيدات .





الدكتور قسيم عبيدات :

شكراً دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه العربي الامين

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الأعيان

ابتداءً فإنني أرفع اسمى آيات الشكر والولاء المطلق الى جلالة القائد التاريخي الملك الحسين المعظم والى ولي عهده الأمين سمو الأمير الحسن المعظم وأقول :

انما يعرف الفضل لأهلي الفضل وأنتم أصله ومعدنه . أنتم نبضه وواهبوه .

سيدي الرئيس

الأخوة الاعيان

الشكر الجزيل لدولة الدكتور عبدالسلام المجالي وفريقة الوزاري على اخلاصهم وتفانيهم في خدمة القيادة المظفرة وحبهم اللامحدود لشعبهم الطيب واردنهم الغالي .

كل الشكر ايضا الى الاخوة في اللجنة المالية رئيساً ، مقرراً واعضاء على الجهد المتميز الذي بذلوه لتوضيح الجوانب الكثيرة المتعلقة ببنود الموازنة .

دولة الرئيس

الزملاء الاعيان

إن اخلصنا النية – وأرجو ان نكون كذلك – فإن الموازنة التي بين ايدينا – ورغم ظروفنا الصعبة – هي من اكثر الموازنات طموحاً وواقعية واعمقها وأشملها دراسة .

لقد جاء خطاب الموازنة موضحاً المرتكزات الأساسية التي تعتمدها الدولة في توجهاتها التنموية حيث التزمت الحكومة تبني السياسات الهادفة الى تحقيق برامج التصحيح الاقتصادي والإعتماد على الذات وتحسين الواردات وضغط النفقات .

لقد التزمت الحكومة بتقديم الحزم الضريبية المناسبة بهدف الإصلاح الضريبي الشامل ومعالجة الثغرات والإختلالات التي تعرض لها الإقتصاد الوطني الاردني ، كما أنها قد وعدت بتقديم مشاريع قوانين مهمة مثل :

قانون ضريبة الدخل ، قانون الجمارك ، قانون المناطق الحرة ، قانون الاراضي والمساحة وقانون تشجيع الاستثمار الذي يجب ان يركز على ازالة جميع المعوقات التي تحد من نشاطات المستثمرين المحليين الاردنيين والاجانب .

سيدي الرئيس

حضرات الاعيان الكرام

يشكل القطاع الزراعي مصدراً هاماً ورئيساً لرزق الكثيرين من المواطنين في بلدنا وعليه فواجب الحكومة إيلاء الزراعة والمزارعين الاهتمام المتواصل من خلال الدعم الاكبر في شتى المجالات وإعطائهم من فوائد القروض التي تثقل عليهم كثيراً .

اما الحديث عن البطالة فحديث ذو شجون وأجدني مختلفاً مع الكثيرين من حيث النظرة اليها شكلاً وموضوعاً ومضموناً ، إذ من أهمّ أسبابها الخلل التربوي ، البيتي ، المدرسي ، الإجتماعي ، السياسي وأرى مع ذلك إيراد بعض الإقتراحات :

١ – سن التشريعات اللازمة لتشجيع رأس المال الأردني والأجنبي على الاستثمار لتوفير المزيد من فرص العمل .

٢ – الحد من استخدام العمالة الوافدة وتشجيع احلال العمالة الوطنية محلها إن كان ذلك ممكناً .

٣ – زيادة مساهمة الحكومة في المشاريع التنموية وتوزيعها توزيعا عادلاً على مختلف مناطق المملكة .

٤ – مواصلة الجهود الحثيثة لإيجاد فرص عمل جديدة في الاقطار العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة .

دولة الرئيس

الأخوة الأعيان الكرام

إن توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية هو خيار مصيري استراتيجي وأكاد أزعم أننا قد تأخرنا سنين طويلة لإبرامها ، إنني اعتقد ان مرحلة ما بعد السلام لم تبدأ بعد .

إن إيهام الناس ومحاولة خداعهم من خلال تحليل المقولة بأن السلام لم يأت بجديد هو مراوغة مكشوفة وضلال مبين .

لن يوتي السلام ثماره إلا بعد فترة انتقالية لا تقل عن سنتين .

سيدي الرئيس

الاخوة الاعيان

لقد كان لتوجيهات جلالة القائد المفدى بتحسين اوضاع المتقاعدين – عسكريين ومدنيي – الأثر الطيب في نفوس المواطنين جميعا كما أننا على يقين بان مكرمة جلالة القائد ستشمل مستقبلاً المتقاعدين القدامى حتى تعم الفرحة كل بيت في اردننا العزيز .

حفظ الله الاردن وأبقاه شامخاً عزيزاً مصوناً من كل مكروه في ظل القيادة الهاشمية التاريخية .

والسلام عليكم ورحمته وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور ، والآن معالي السيد احمد العقايلة .

السيد احمد العقايلة :

شكراً دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي دولة الرئيس
حضرات الاعيان المحترمين

موازنة اي دولة تعكس خطة الحكومة في تنفيذ احتياجات الوطن في جميع المجالات حسب اولويات تتوصل اليها من خلال الدراسة والممارسة وتلمس مواطن الضعف والخلل وحاجات المواطنين .. ولا اريد ان ادخل في مزيد من التفاصيل في هذا المجال ، فقد اورد سعادة مقرر اللجنة المالية ما فيه الكفاية في التقرير المالي الذي تلاه قبل قليل .. بالاضافة الى ما طرحه السادة الاعيان . ولذا فسأحصر حديثي بالامور التالية :

أولا : المتقاعدون

تعديل قانوني التقاعد المدني والعسكري ورفع رواتب المتقاعدين الذين أحيلوا اعتبارا من ١٩٩٤/١٢/١ ، مكرمة ملكية جليلة من قائد هذا الوطن الحاني على ابنائه ، البار بمن خدموا وطنهم وقدموا له عصارة فكرهم وقصارى جهدهم ، ولجلالة الملك أمد الله في عمره عظيم الشكر وصادق التقدير وأكيد الولاء وبالغ الامتنان ...

والمتقاعدون قبل ١٢/١ ليأملون ان يكون هذا التعديل خطوة على الدرب تليها خطوات اخرى على الطريق ، تعالج اوضاعهم وتحسن احوالهم وترفع مستوى معيشتهم ..

قرأت تحليلاً قبل أيام ذكر فيه ان راتب المتقاعد من درجة ما ومن رتبة ما كان في الستينات ٥٠ دينارا ، وفي نهاية السبعينات ٨٠ دينارا ، وفي نهاية الثمانينات ١٥٠ دينار ، وفي التعديل الأخير ما يقرب من ال ٥٠٠ دينار ..

لا استطيع ان اجزم بمدى صحة هذا التحليل ولكنه مؤشر على ان الفروق بين رواتب المتقاعدين كبيرة مع انهم يعيشون في بلد واحد، ويواجهون نفس التحديات ويعانون وبنفس المستوى من ارتفاع الاسعار ..

إن رد دولة رئيس الوزراء في مجلس النواب احيا الأمل في نفوس المتقاعدين القدامى بان تصل الحكومة الموقرة الى حل مرضٍ وعادلٍ يعالج هذا الأمر ويضمن لهم العيش الكريم ..

ومثل ذلك يقال عن المتسببين الى مؤسسة الضمان الاجتماعي فالراتب – رغم أنه رفع في العام الفائت – ما زال متدنياً والأسعار في ارتفاع مستمر وعدم تحسين رواتبهم سيؤدي الى هبوط مستوى معيشتهم ويلحق بهم اشد الاضرار .

ثانياً : الاستثمار ...

إن معالجة الأوضاع الاقتصادية في اي دولة بحاجة لدراسة هذه الأوضاع بعمق وتقصي اسباب الخلل إن وجدت ورسم خطة وطنية ناجعة مثمرة لمعالجتها ضمن برنامج زمني مدروس يؤدي الى التخلص من جميع الاختلالات الاقتصادية ما أمكن ، وكلما كان ذلك اسرع كلما كان ذلك افضل ... وإن توفير المناخ الاستثماري الملائم ومعالجة بعض العقد والمعيقات والمثبطات التي لا تشجع الكثيرين على الاقدام على استثمار اموالهم في البلاد ، وتوسيع قاعدة الاستثمار وعدم حصره في العاصمة وما حولها بحيث يشمل الوطن كله أمور اساسية وفعالة لانجاح الاستثمار ، وإيجاد فرص عمل جديدة ، تحسن اوضاع المواطنين وتخفف من معاناتهم وتؤمن من مصدر رزق لهم وتدفعهم للاستقرار ..

وما دامت الحكومة الموقرة قد فرغت من اعداد مشروع قانون تشجيع الاستثمار فإن ما ينتظره الكثيرون هو ان يتضمن هذا المشروع حوافز كبيرة وامتيازات واسعة في الاعفاءات الضريبية وغيرها ، ولأطول مدة ممكنة للشركات التي ستستثمر أموالها في جميع المحافظات والنائية منها بشكل خاص . ومحافظة معان بشكل اخص ...

ثالثا : الخدمات الصحية

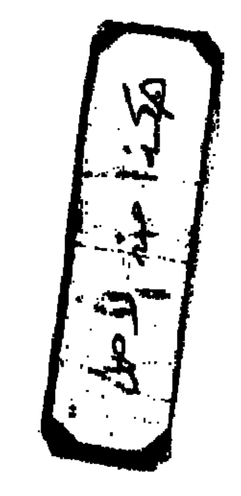
لقد شخص دولة الرئيس الداء ووصف الدواء عندما ذكر دولته في رده على السادة النواب ان الاتفاق على العلاج والرعاية الصحية يستهلك قدراً كبيرا من موازنات الناس ، وعندما أكد دولته حرص الحكومة على رفع مستوى الخدمات الصحية والعلاجية واستكمال مشروع قانون التأمين الصحي .

وهنا اود ان اؤكد ان الخدمات الصحية في محافظة معان بحاجة لمزيد من التحسين ورفع المستوى وتوفير النواقص واستكمال بعض التخصصات أو زيادتها ، شاكراً لرصد مخصصات لتأثيث مستشفى النسائية والتوليد في معان ولغيره آملاً أن يتم ذلك في اسرع وقت مستطاع .

رابعاً : الفقر والبطالة ..

في اللقاء الذي تم مع معالي وزير التنمية الادارية ذكر ان عدد طلبات التوظيف في ديوان الخدمة المدنية بلغ (١٠٦ر١٥٢) طلبا ، وجميع هؤلاء يحملون شهادة الدراسة الثانوية وما فوقها ، وهذا يدل على ان قناعات ترسخت لدى كثير من المواطنين بأن الحصول على شهادة ما يعني الحصول على الوظيفة فقط، الأمر الذي يتطلب حملة توعية اعلامية تصحح هذه المفاهيم وتوجه المواطنين التوجيه السليم .

ومع ذلك فان بقاء الحال على ما هو عليه ، وعدم معالجته بتوفير فرص عمل خارج



نطاق الوظائف الحكومية سيشكل في المستقبل معضلة كبيرة ومشكلة اجتماعية خطيرة ستتسع وتتفاقم مع مرور الأيام وستكون له مخاطره الأمنية والاخلاقية والانسانية .

ولعل تعاون القطاع الخاص بامتصاص اقصى ما يمكنه من هؤلاء الخريجين ، وفي تفعيل دور صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ودعمهما ماديا بزيادة مخصصاتهما زيادة فعالة في الاعوام القادمة، بقصد الاستثمار والانتاج لا للكسل والاتكالية بالاضافة الى توسيع صندوق مؤسسة الايتام في المشاركة والمرابحة ودعم صندوق الزكاة من المحسنين ووضع قانون للزكاة ، وغير ما ذكرت من مجالات للتعاون في هذا الميدان ، لعلها جميعا وضمن اطار تنسيق مخطط له ومدروس، تخفف من هذه الأزمات الاجتماعية التي تعاني منها لشريحة لا بأس في المجتمع الاردني ، وتفتح امام العاطلين عن العمل آفاق الاستثمار من خلال مشاريع انتاجية اسرية مربحة ، كما تعالج اوضاع كثير من الفقراء والمحتاجين وتحول دون اتساع جيوب الفقر بين المواطنين ...

خامساً : الجامعات الرسمية

الجامعات وكما ورد في التقرير المالي بحاجة الى مزيد من الدعم المادي حتى تستطيع الاستمرار في اداء رسالتها على الوجه الاكمل وحتى تستقطب الكفاءات العلمية المتميزة ولن ادخل في التفاصيل ولكنني أجد من واجبي ان اؤكد حاجة محافظة معان لجامعة خصصت ارضها وسجلت منذ عام ١٩٨٨ ومساحتها (٣٤١٢) دونماً و ٨٨٦ مترا مربعا ، وقد بلغ الأمل بالمواطنين حدا جعلهم يطلقون عليها اسم (جامعة الحسين بن علي) طيب الله ثراه ، وعلى حد علمي هناك من المحسنين من سيساهمون في إنشاء بعض ابنيتها في حالة اتخاذ قرار بتأسيسها .

ولا يطالب المواطنون بداية بأكثر من ثلاث او اربع كليات تلبي احتياجات محافظات الجنوب وغيرها من الكفاءات العلمية ، ككلية للتعدين (ففي الجنوب البوتاس والاسمنت والفوسفات والاسمدة) ، وكلية للعلوم البحرية (حيث يوجد ميناء العقبة) ، وكلية لدراسة الآثار بتعمق وتفعيل .. فالبتراء والبيضا ووادي رم والقلاع المتناثرة وغيرها من المواقع الاثرية في جميع انحاء المملكة بحاجة لمزيد من الدراسة والتنقيب، وكلية للزراعة في الشوبك حيث تنتشر مزارع التفاح وغيرها من الأشجار المثمرة ، وحيث اراضي الديسة والنقب والشراه التي انتشرت فيها الزراعة وينتظر ان تتضاعف في المستقبل القريب .

دولة الرئيس

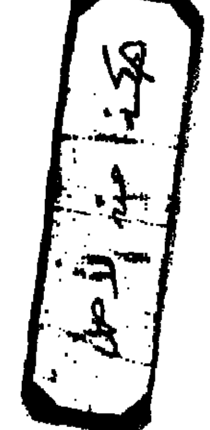
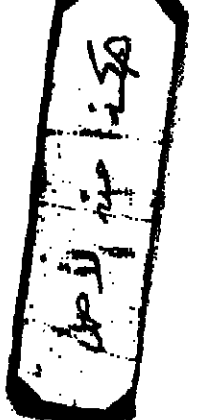
السادة اعضاء مجلس النواب

سادسا : توزيع اراضي الدولة واستصلاحها

تحيط بمدينة معان اراض واسعة تبلغ مساحتها ملايين الدونمات ، ومدينة معان المدينة الوحيدة في المملكة التي لا يمتلك ابناءها اي اراضي زراعية ، ومنذ بضعة اعوام أجرت عشرات الوف الدونمات لشركات وأفراد ، بقصد استصلاحها واستثمارها ، وأبناء معان يحذوهم الأمل بأن يتم تأجيرهم وبأسعار رمزية بعض هذه الاراضي الشاسعة لاصلاحها وتفويضها لهم بعد خمس سنوات تقل او تزيد حسب ما ترتأيه الحكومة الموقرة ، وبهذه الطريقة توفر للمواطنين فرص عمل جديدة ، وفي نفس الوقت تضمن لهم الاستقرار وعدم التفكير في الهجرة طلباً للرزق ونزيد مساحة الارض المزروعة ونحميها من التصحر .

ولا يفوتني وقد طرقت هذا الموضوع ان اقترح توزيع بعض اراضي الدولة في جميع انحاء المملكة على خريجي الكليات الزراعية الجامعية والمتوسطة وتوجيههم لتاسيس جمعيات تعاونية لاستثمارها وتقديم القروض من مؤسسة الاقراض الزراعي وغيرها لهم لتمكينهم من استصلاحها على الوجه الافضل .

وبهذه المناسبة ارجو ان اشير الى ضرورة توفير المياه للزراعة عن طريق التوسع في انشاء السدود والاكثار من الحفائر في مختلف الأماكن ضمن مشروع « الحصاد المائي » الذي اشار اليه معالي وزير المياه والري في لقاء صحفي وأن يكون لمحافظة معان – نظرا لحاجتها الماسة – من ذلك نصيب ، وبالاضافة لذلك فان السماح بحفر ابار ارتوازية في حدود ضيقة ومقنعة في المحافظة يساعد في اصلاح الارض واعمارها ، وإذا ما علمنا ان حوالي ٤٠٠ بئر ارتوازي حفرت – منذ زمن – في منطقة الازرق بدون ترخيص لجد ان من يسلك الطرق النظامية الرسمية السليمة احق بأن يساعد وأجدر بأن يجاب طلبه .

سابعاً : مصنع الزجاج ...

في بداية عام ١٩٨٣ بوشر العمل بمصنع الزجاج بعد محاولات بذلت لصرف النظر عن إقامته في معان قوبلت بموقف حكومي مبدئي ملتزم صلب في حينه ، وقد بدأ انتاج المصنع في منتصف عام ١٩٨٤ ، ولست بصدد سرد اسباب تعثر هذا المصنع الذي توقف عن العمل في اواخر عام ١٩٩٣ لصيانته بكثرة انهيارات الفرن ، وللاعطال التي تعرضت لها آلاته ، ولكن ما أود ذكره هو ان ابناء محافظة معان جميعا وعمال هذا المصنع بشكل خاص كانوا وما زالوا ينظرون لهذا المصنع كبداية للاستثمار ويعتبرونه توجهاً حكيماً لايجاد فرص عمل لهم وسد نقص في مجال الاستثمار كان يأرقهم ...

وفي موقفي هذا ، وصداقا لقوله تعالى: (ولا تبخسوا الناس اشياءهم) أزجي خالص الشكر لدولة رئيس الوزراء وللحكومة الموقرة لدعم موظفي المصنع وعماله منذ توقفه وحتى الان ، الأمر الذي كان له طيب الاثر في نفوس الجميع . وأود ان اشير هنا الى انني قد تلقيت اتصالات عديدة لتقديم الشكر كذلك لدولة الرئيس على رده على السادة النواب الذي جاء فيه (مثل مشروع الزجاج في معان والذي سيبقى حتى يعاد بناؤه بوسائل حديثة لأن الزجاج صناعة وطنية تتوفر خدماتها في الاردن وقادرة على التوسع) ، حيث اعتبروا هذا الوعد

التزاما رسميا من الحكومة باعادة تشغيل هذا المصنع ورصيد المخصصات اللازمة لذلك في اقرب وقت ممكن فاستبشروا خيرا باعادة بناء هذا المصنع وإدامته . ويبقى بعد هذا كله معالجة امر موظفيه وعماله فقد راجعني وفد يمثلهم وقدموا لي نسخة من عريضة رفعوها لدولة الرئيس الافخم ، وقد علمت منهم ان لجنة وزارية قد شكلت لدراسة طلباتهم ومعالجة اوضاعهم ، وكل الأمل بان تتوصل اللجنة الكريمة الى حل عادل مجز يتناسب وما تعرضوا له اثناء عملهم من مشقة ومعاناة وما اصابهم من امراض وعاهات بسبب تعاملهم مع الزجاج ويضمن لهم ولأسرهم مستوى معيشة مقبول او بايجاد فرصة عمل تؤمن لهم مصدر رزق معقول .

ثامنا : المنطقة الصناعية ..

قبل اكثر من عام كما اذكر اتخذ مجلس الوزراء قراراً بانشاء مناطق صناعية في المحافظات التي لم يتم فيها ذلك من قبل ، ومن بينها محافظة معان ، وقد حدد موقع المنطقة الصناعية في حينه على قطعة ارض تبلغ مساحتها (اكثر من ٣٠٠) دونم وقابلة للتوسع حسب الحاجة في المستقبل ..

ومنذ ذلك الحين وحتى الان لم تتخذ الخطوات الفعلية المطلوبة لانشائها مع الحاجة الماسة اليها ، وإذا ذكرنا الحكومة الموقرة بهذا الموضوع لأؤكد أن اي لسعي للاستثمار الصناعي بالذات في محافظة معان وغيرها من المحافظات ، لن ينجح اذا لم يسبقه تحديد منطقة لهذه الغاية تعبد الطرق الموصلة اليها ، وتؤسس البنية التحتية فيها ، وتشق الشوارع التي تخترقها ، وكل الامل ان لا يطول الانتظار، وأن يخرج هذا المشروع الحيوي الى حيز الوجود .

دولة الرئيس

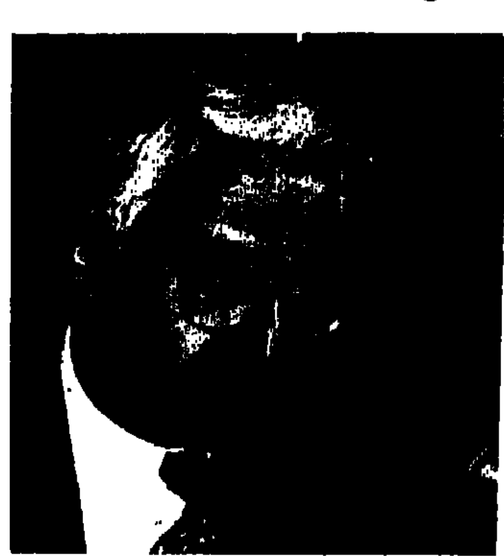
حضرات السادة الاعيان المحترمين

الاردن الغالي وطن الجميع ، المسؤولية مشتركة والتعاون مطلوب ، وكتف واحدة لا تستطيع حمل هموم الوطن وحل معضلاته ومعالجة مشكلاته وقضاياه ، ولكن .. عندما تتشابك السواعد القوية جميعها ، وتشارك الأكتاف كلها في تحمل مسؤولياتها وتقوم بواجباتها على الوجه الأكمل ، وعندما توجه الجهود كاملة لتحقيق ما فيه مصلحة الوطن وخير المواطنين تتوزع الأعباء ويخفف الحمل وتهون الصعاب ويسهل حل جميع العقد ومعالجة كل الأمور ومن هنا فان واجبنا جميعا .. مواطنين ومسؤولين ان نعمل كفريق واحد لأن يد الله مع الجماعة ولأن الوطن في هذه المرحلة الدقيقة الصعبة المتجدية يتطلب منا ان نكون كذلك ، ولأن مستقبل اجيالنا ينتظر منا ان نترك له ثروة متميزة من الإنجازات ، لا تركةً مثقلة بالمصاعب والهموم والتبعات ...

حفظ الله قائد هذا الوطن وبانيه جلالة الملك الحسين المعظم وأقرّ عينه بسمو ولي عهده الأمين ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاخ ابو نبيل ، سعادة الدكتور غيث شبيلات .



الدكتور غيث شبيلات :

سيدي الرئيس

اصحاب الدولة والمعالي والسعادة المحترمين

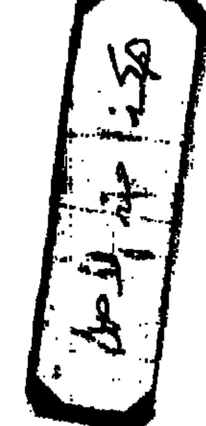
يطيب لي ان اتقدم بالشكر الى معالي وزير المالية ومدير دائرة الموازنة العامة واعضاء لجنتي المالية في مجلس النواب ومجلس الاعيان للعمل المضني الذين قاموا به لاعداد ومناقشة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٥ . والذي استمع واطلع على مداخلات السادة النواب والاعيان المحترمين لا يسعه الا الشعور بالاحترام لعرضهم هموم وحاجات المواطنين بروح من المسؤولية والمواطنة الصالحة .

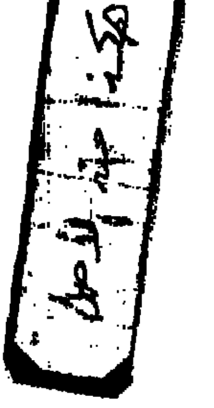
ومع ان المداولات والنقاش تحت هذه القبة تناولت مختلف القضايا التي تهم الوطن ، أجد من الواجب أن أطرح أمام مجلسكم الكريم مواضيع ثلاثة تتعلق بشكل مباشر في الصحة العامة لا تستلزم الا الكثير من التنظيم العلمي الصحيح والجهد المتواصل في المتابعة بروح بعيدة عن الانانية وحب الظهور ، وشيئا من الاستثمار المادي لمشروعات ان نجحت ستوفر مردودا لا يقدر بمال حين نضع صحة المواطن في الموقع العالي الذي يستحقه في سلم الاولويات .

الموضوع الاول هو مكافحة انتشار مرض فقدان المناعة المكتسبة (الايدز) . فقد اصبح هذا المرض وباء يشكل خطرا على كافة سكان الكرة الارضية ، لا يعرف حدودا ولا يعرف له دواء . تقدر مصادر منظمة الصحة العالمية عدد الحاملين لهذا الفيروس القاتل باربعين مليون نسمة كما تقدر بانه مقابل كل مصاب معروف ومسجل ، هناك ما بين ١٠-٢٠ حالة غير مكتشفة .

تنتقل العدوى بهذا الفيروس عند اختلاط سائل جسم مصاب بسائل جسم غير مصاب ، وطرق الانتشار متعددة ومعروفة كنقل الدم الملوث الى المرضى واستعمال الابر الملوثة كما يحصل بين المدمنين على المخدرات ، وانتقال الفيروس من الامرأة الحامل الى جنينها وممارسة الجنس الطبيعي او الشاذ سيان .

ان التعامل مع هذا المرض وكأنه لا يصيب الاردنيين الا صدفة وتكتمنا في الحديث عنه كونه مرضا جنسيا معيبا لا يقع فيه الا الشاذين جنسيا هو امر في بالغ الجهل واللاابالية والخطورة ، انه وباء قادم علينا لا محالة مع انفتاحنا على العالم وسهولة تنقل الافراد عبر الحدود الدولية . تقوم وزارة الصحة بدعم كبير





من منظمة الصحة العالمية بجهد مشكور يمكن ان يكون اكثر فاعلية اذ ما اشتركت فيه وزارتي التربية والتعليم العالي ووزارة الاعلام والمؤسسات الغير حكومية لتنظيم حملات علمية هادفة متواصلة من خلال ادخاله في المناهج المدرسية والجامعية ونشر المعلومات الهادفة المتوفرة عبر التلفزيون ووسائل الاعلام الاخرى بشكل دائم متواصل لتثقيف الشعب عن طريق الوقاية منه وتجنب انتشار عدواه لحماية طلابنا وقواتنا المسلحة التي تعمل في الخارج والتعامل مع المصابين به بطرق انسانية وحضارية .

الموضوع الثاني يتعلق بالادمان والاتجار بالمخدرات . فقد اصبحت هذه المشكلة الشغل الشاغل لدول العالم الاول التي توظف بلايين الدولارات في موازنتها السنوية لمكافحة هذا الوباء الذي ان استفحل في مجتمع اصبح ينخره كالسرطان مؤديا الى تحطيمه في النهاية .

تتطلب معالجة هذا الوباء اهدافا ثلاث :

١ - مكافحة الاتجار والتعاطي بالمخدرات .
٢ - معالجة المصابين بالادمان وتأهيلهم لتمكينهم من العودة الى موقعهم الطبيعي في المجتمع .
٣ - التثقيف .

ارجو هنا ان اسجل بتقدير الجهد الواعي الذي يبذله اولئك الجنود المجهولون في ادارة مكافحة المخدرات للأمن العام الذين يعملون بصمت وباندفاع ذاتي نابع عن حرصهم على مستقبل اولادهم واولادنا ضمن امكانيات مادية شحيحة ، فتفاعلهم مع هذا الوباء يفوق واجبهم الامني في التصدي لتجار المخدرات وتحويلهم الى القضاء ، فالذي يزور مركز التأهيل المتواضع خلف مركز امن جبل اللويبدة ليعجب أشد العجب بالروح المعنوية الدافعة للعاملين فيه من الامن العام ومن الاطباء النفسيين المتبرعين ويقدر مدى وعيهم بان العلاج والتأهيل للمدمنين من متعاطي المخدرات لا يقل اهمية عن ضبط المخدرات نفسها واحالة المتاجرين بأرواح الناس الى القضاء .

إن الاردن بحاجة الى تشريع لاقامة سلطة عليا لمكافحة المخدرات مسؤولة امام رئيس الوزراء مباشرة مدعومة بصلاحيات تنفيذية وبجعبتها مال لوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدرات وتأهيل المدمنين ومتابعة التثقيف الشعبي متأملين طبعاً الا تتحول هذه السلطة الى مركز بيروقراطي آخر ومركز وظيفي لمكافئة من يهم الحكومة مراضاتهم سياسيا .

أما الموضوع الثالث فهو سؤال : أين أصبح المشروع المعدل للقانون المؤقت للمجلس الطبي الاردني لعام ١٩٨٢ الضائع في دروج المكاتب ؟

فالحمد لله وبعد إثني عشر عاما نجح اطباءنا المسيسون ، وسياسيونا وصحافيونا المتنورون ، ونواب الشعب التقدميون ، واصحاب خيام الاعتصام السوداء ، وحتى المشرعون في ديوان تفسير القوانين نجحنا كلنا

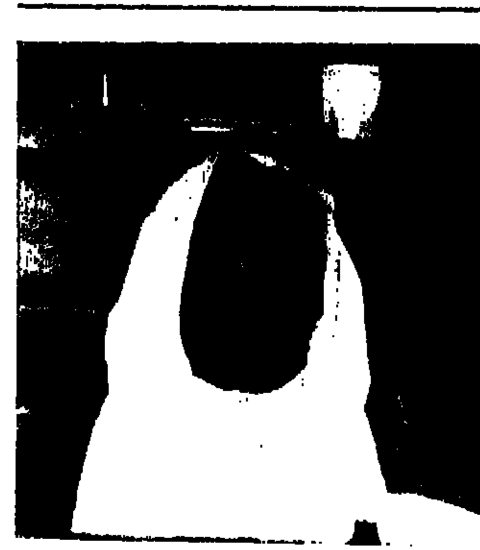
في تدمير خير قانون جاء ليضبط مستوى الاختصاصات الطبية حسب المبادئ والاصول العلمية ، وتماما كما انذرت في شهادتي أمام اللجنة القانونية لمجلس الاعيان عام ١٩٨٦ ، تحول المجلس الطبي الاردني من مجلس علمي مميز كنا نفخر به الى مكتب ترخيص الاختصاصين يقوم بجرد الاوراق الثبوتية مثل شهادة الميلاد وصورة عن جواز السفر ، وصورة شهادة التوجيهي وشهادة من أحد المعاهد الاجنبية تقول بأن الطبيب المذكور أنهى تدريبه بنجاح وأصبح اختصاصياً في بلاد تشترى في بعضها شهادات الاختصاص بجروس دخان كنت أو مالبورو ، ودون الحاجة لمقابلة الطبيب المعني شخصيا ، يكفي هذا لاصدار شهادة المجلس الطبي الاردني التي ينص عليها القانون بأنها أعلى شهادة اختصاص في المملكة الاردنية الهاشمية ، وقد رخص بهذه الطريقة ما يقارب الالف طبيب حتى الآن .

اعود واسأل : اين هو مشروع القانون الضائع ؟

آملا الا اسمع وعوداً فقط بل اجراءات عملية في المستقبل القريب والقريب جدا بإذن الله .

والســـــلام عليــــــكم

دولة رئيس المجلس : شكراً سعادة الاخ، والآن الكلمة للشيخ صيتان الماضي :



الشيخ صيتان محجم الماضي :

شكراً دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

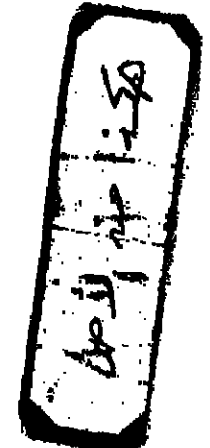
دولة الرئيس
الزملاء والزميلات الأعيان الأفاضل

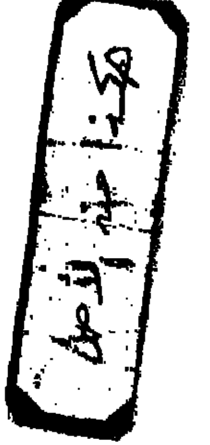
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد الاطلاع على قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥م ومتابعة مناقشات السادة النواب وقرار اللجنة المالية والاطلاع ايضا على قرار اللجنة المالية لمجلس الأعيان الكريم استطيع القول بأن ما توصلت اليه الحكومة فيما يخص الموازنة العامة لعام ١٩٩٥م يعتبر انجازا تستحق الحكومة عليه الشكر خاصة إذا اخذنا بعين الاعتبار الامكانيات والظروف التي يمر بها الوطن العزيز والمستجدات العربية والدولية التي تعيشها المنطقة .

دولة الرئيس
السادة الاعيان الكرام

انني آمل من حكومتنا الموقرة أن تأخذ





بعين الاعتبار الطبقة المتوسطة في مجتمعنا الكريم والتي إذا ما زيدت الرواتب او عدلت ورافقها ارتفاع بالأسعار انعكس الأمر بشكل سلبي على حياتها المعيشية وهي بأمس الحاجة للرعاية والاهتمام لتوفير العدالة الاجتماعية التي تعمل على تعزيز الثقة بين المواطن والمسؤول والتي نحن بأمس الحاجة اليها خاصة في ظل هذه المتغيرات التي نشهدها على المستويين الداخلي والخارجي بما يخدم أمن الوطن ويتوافق مع تطلعات جلالة سيد البلاد وتوجيهاته السامية .

دولة الرئيس
السادة والسيدات الزملاء الأفاضل

لا يخفى عليكم ما يراد بنا وبالوطن وما تتعرض له قيادتنا الهاشمية الحكيمة من تجني وتنكر لعطائها وتضحياتها الكبيرة في سبيل عزة الأمة ووحدة الوطن العربي الكبير والدفاع عن قضاياه المصيرية . مما يتطلب منا جميعا ان نكون على درجة عالية من الاهتمام والحرص على المكتسبات والانجازات التي انفرد بها الاردن العزيز والتي جعلته يتبوأ مكانة مرموقة يستحق عليها احترام العالم وتقديره .

وفي الختام يشرفني ان اتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان لصانع مجد الاردن وقائد مسيرته المباركة الشريف الهاشمي الحسين المعظم . ادامه الله على ما قدم ويقدم من اجل الوطن والأمة ... وليبقى الاردن بقيادته الشجاعة وطن الحرية والكرامة والديمقراطية .

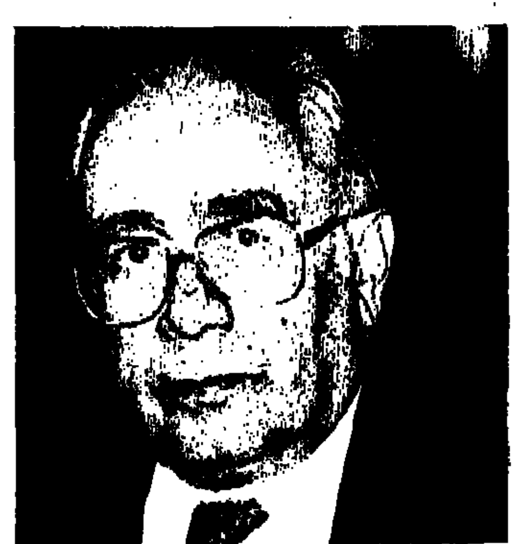
وكذلك الشكر والمحبة للساعد الأيمن للحسين وقرة عينه سمو الأمير الحسن بن طلال على جهوده الكريمة وعطائه الصادق .

والشكر أيضا للسادة مقرر واعضاء اللجنة المالية على جهودهم الكبيرة مؤيداً ومباركاً ما توصلت اليه .

وليحفظ الله الاردن آمناً مستقرا بقيادته الهاشمية الحكيمة ، وعطاء شعبه الوفي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً سعادة الاخ الشيخ صيتان ، والآن الكلمة لمعالي الاخ الدكتور سعيد التل .



الدكتور سعيد التل :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

في البداية لا يسعني الا ان اقدم الشكر الجزيل الى اللجنة المالية الموقرة ومقررها الأخ الكريم الدكتور كمال الشاعر على جهودهم القيمة في اعداد هذا التقرير الشامل الوافي . كما اشكر معالي وزير المالية وعطوفة مدير عام دائرة الموازنة وجميع الذين شاركوا في اعداد مشروع قانون الموازنة العامة .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

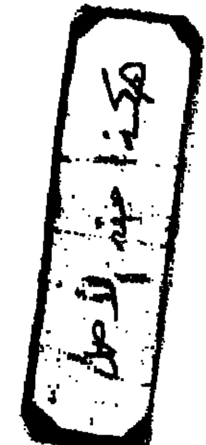
يعيش الاردن كغيره من دول العالم قضايا اقتصادية واجتماعية وتربوية وسياسية. ويمكن القول وبصورة عامة ان اغلب هذه القضايا حتى تلك التي وصلت الى حد الازمة قابلة لايجاد حلول جذرية لها بمزيد من الاهتمام والعناية والتصميم . من جهة اخرى ، لما كانت جلسة مناقشة مشروع الموازنة العامة – وكما جرت التقاليد – جلسة لمناقشة سياسة الدولة العامة وقضاياها فاسمحوا لي ان اطرح القضايا الخمس التالية:–

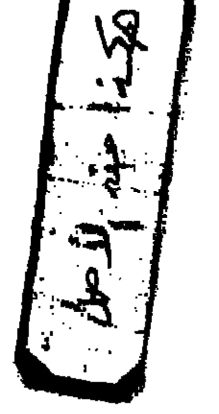
القضية الاولى وتتعلق بالمواصلات العامة للمواطنين . إن المواطن الاردني بصورة عامة يعاني المشقة الكبيرة في تنقله . داخل المدن أو بينها ذاهب الى عمله او عائد منه او لقضاء حاجاته او اداء واجب. ويرجع ذلك كله الى نقص وخلل كبير جداً في كفاية المواصلات العامة ، من حيث عددها او تنظيمها . فالمواطن الاردني يلقى العنت والارهاق وأحيانا المذلة والهوان وهو يقف في صفوف طويلة يعاني من البرد القارس ، أو الحر اللافح ، ينتظر وسيلة تنقله من بيته الى مكان عمله او تعيده اليه .

وعلى سبيل المثال ان مشاهدة المئات من طلبة الجامعة الاردنية ينتظرون مواصلة لتنقلهم الى الجامعة او من الجامعة محزن ومؤلم وخاصة في ايام المطر. ان هذا الانتظار يولد الحقد والمرارة .

ان مشكلة كهذه لم تعد موجودة إلا في البلدان المتخلفة ، وليس هناك من ضرورة لاستمرارها في الاردن ، سيما وان امكانات حلها حلاً حاسماً وجذرياً متوافرة ، ولذا فأنني ادعو حكومتنا الرشيدة الى تطوير نظام مواصلات عامة حضارى بحيث يلبي احتياجات المواطنين بكل كفاية واقتدار . وهذا قد يتأتى من خلال اسناد مهام المواصلات العامة ومسؤولياتها الى عدد من شركات الباصات التي يحكمها نظام واحد متكامل متناسق ، تعمل على توفير سهولة الحركة وتنقل سريع للمواطن الى حيث يريد .

ان في تطوير نظام كفء للمواصلات العامة في بلدنا تتحمل مسؤواياته عدد مناسب من الشركات لا يقتصر اثره على راحة المواطنين في تنقلاتهم فحسب ، وانما في توفيرهم للوقت والجهد الذي يضيع في الترقب والانتظار . كما انه يعود على الدولة بفوائد اقتصادية ، فعدد كبير من المواطنين اذا ما توفرت لهم مواصلات عامة منظمة لانتقاله لم يعودوا بحاجة الى سيارة خاصة تثقل كاهلهم بالمصاريف ، واذا ما سمحت ظروفهم باقتناء سيارة فيمكن استخدامها في اطار محدود . ومثل هذا الترتيب يتبعه نسبة كبيرة متزايدة من المواطنين في الدول المتقدمة . من جهة اخرى ، إن هذا





الترتيب يوفر للدولة قدراً من العملات الاجنبية، تضطر لانفاقها في شراء قطع الغيار ودفع ثمن الوقود . هذا وفي تقليل عدد السيارات المستعملة ما يقلل من تلوث البيئة الذي بدأنا نشعر بوجوده وبوطأته الشديدة وعواقبه الوخيمة .

إنني اتمنى على دولة الرئيس الافخم وحكومته الرشيدة ان يشكل (فريق عمل) بقيادة ذكية فعالة مؤهل لحل قضايا المواصلات العامة للمواطنين حلا جذريا نهائيا وبأسرع ما يمكن ، ويجب ان اذكر لدولة الرئيس ان اعطاء رخص باصات لاشخاص لا يحل المشكلة بل قد يزيدها فوضى وتعقيداً كما هو الحال في الوقت الحاضر .

اما القضية الثانية فتتعلق بأسعار الدواء . إن اسعار الدواء غالية جداً على المواطن الاردني ودخله المحدود وترتفع هذه الأسعار باستمرار . لقد اشتريت دواء وعليه ثلاثة ملصقات باسعار متزايدة . إن الدواء وكما يعرف السادة الزملاء هو حاجة اساسية وملحة للانسان عندما يكون مريضا، ولا يمكن الاستغناء عنه ولا باي صورة من الصور. إن جانباً من ارتفاع اسعار الدواء في الاردن – وكما اعتقد – يعود الى ما يتقاضاه بعض تجار الادوية من ربح فاحش غير مشروع ولا معقول . لقد نشر احد كتاب الاعمدة في احدى الصحف المحلية قبل مدة وجيزة معلومة في اطار تعليق له مفادها ان ارباح بعض الادوية قد تصل الى حوالي الف بالمئة . وعندما راجعت معالي وزير الصحة السابق حول هذا الرقم قال : اذا ذكرت حوالي ١٦٠٠٪ فانت على صواب ان هذا الارتفاع المتزايد في اسعار الدواء يدفع العديد من المواطنين الاردنيين لشراء حاجتهم من الدواء من اسواق سورية الشقيقة ، وبخاصة اولئك الذين تفرض حالتهم الصحية عليهم الاستمرار في تناول علاج معين .

إن قضية الدواء ، ومع الالتزام بنظام الاقتصاد الحر ، يجب ان تخضع لرقابة حازمة واشراف مستمر من قبل وزارة الصحة وذلك منعاً للتلاعب في الاسعار وحداً من استغلال المواطنين في اطار حاجتهم الماسة اليه . فالربح الفاحش الذي يتقاضاه بعض تجار الادوية والذي يتجاوز حد الاعتدال هو حد في ذاته سرقة ولصوصية . من هذا الواقع اقترح على دولة الرئيس الافخم وحكومته الرشيدة ان يؤسس في وزارة الصحة مجلس بصلاحيات واضحة يشرف على سياسة صناعة وتجارة الدواء من حيث انواعه واشكاله ومواصفاته واسعاره . ولا بد لي في هذا المجال من ان استذكر قولا لدولة رئيس الوزراء الأفخم من ان سعر الدواء سيكون في حدود ثلث المتداول على اكثر تقدير اذا ما خضعت صناعة وتجارة الدواء لسياسة ، والسياسة في هذا المقام لا تعني السيطرة ولكنها تعني التوجيه والتنظيم والرقابة ، تهدف مصلحة المواطن أولا وليس ربح بعض تجار الدواء الفاحش في كثير من الاحيان .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان

والقضية الثالثة تتعلق بقضية اسعار السلع بصورة عامة ، واسعار المواد الغذائية بصورة خاصة . ان هذه الاسعار ونتيجة غياب الرقابة الحازمة والحكيمة يحكمها المزاج الخاص ، والتلاعب بهدف الربح الفاحش والخارج عن حدود الاعتدال . ان لهذا الواقع اثر سيء على المواطنين بشكل عام . ويزيد من حدة معاناتهم وشظف عيشهم وبالتالي تدمرهم ونقمتهم . إننا في الاردن ، ومنذ سنوات طويلة ، نعاني من هذه المشكلة والتي تتفاقم يوما بعد يوم وبصورة خاصة بالنسبة لأسعار الفواكه والخضار . إن الارباح العالمية والتي يحققها الوسيط يدفعها بطريقة او اخرى المنتج والمستهلك هذا الواقع يفرض ايجاد طريقة لمعالجة هذه المشكلة تحافظ على حق المنتج ولا تقصم ظهر المستهلك .

وهنا لابد من ان اشير الى ان استمرار غياب رقابة الدولة الحازمة والحكيمة والمستمرة وأؤكد هنا كلمة رقابة الدولة وليس سيطرتها على اسعار الدواء والمواد الغذائية قد يولد مشكلة قد تكون خطرة لا سمح الله ندفع ثمنها جميعا وبدون أي استثناء . ان المواطن الاردني بصورة عامة يعاني معاناة حادة الارتفاع المتزايدة للاسعار والذي في اغلب الاحيان لا يعود الا لسبب واحد وهو الجشع والربح غير المشروع لبعض التجار .

دولة الرئيس

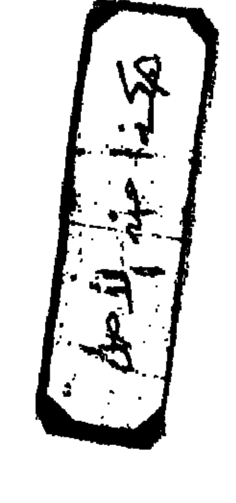
حضرات الاعيان

اما القضية الرابعة فهي قضية البطالة في بلدنا العزيز . ومع أن لهذه القضية وكما تعلمون ابعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية حظيت باهتمام المسؤولين والمعنيين والمختصين فان لها بعدا تعليمياً لم يحظ بعدد كما اعتقد بالاهتمام الكافي واعتقد ان هذا البعد هو احد الاسباب الرئيسة لهذه القضية .

إن دور المؤسسة التعليمية في حل مشكلة البطالة يتحدد بمبدأ رئيسي واحد هو ربط مخرجات هذه المؤسسة من القوى البشرية لحاجات المجتمع من هذه القوى . ويشكل هذا المبدأ عادة احد ابعاد سياسة الدولة التعليمية الرئيسية .

ان الوضع الطبيعي في اي دولة من دول العالم ان تغطي تغطية كاملة حاجتها من القوى العاملة من مواطنيها وبدون زيادة او نقصان . فالنظام التعليمي في هذه الدول مسؤول عن اعداد العدد الكافي من العمال والحرفيين والفنيين والمهنيين والاختصاصيين المؤهلين معرفة ومهارة واتجاها ، لاداء اعمالهم برغبة وكفاية ومقدرة . إن وجود حوالي ثلث مليون عامل وافد في الاردن ووجود حوالي نفس العدد من العاطلين عن العمل بشكل مقنع او حقيقي من الاردنيين يدل على وجود خلل كبير جدا في السياسة التعليمية . وهذا الخلل يجب تصويبه وبسرعة لتفاقم اخطاره وشروره الأمنية والاجتماعية والاقتصادية .

إن تصويب هذا الخلل في السياسة التعليمية الاردنية يتطلب عمليات جراحية . قد



تكون مؤلمة جدا – في بنية النظام التعليمي الاردني ، وبصورة خاصة نسبة تدفق الطلبة من كل مرحلة ونوع من مراحل وانواع التعليم الى المراحل والانواع الاخرى . ان العملية الجراحية المؤلمة وكما هو معروف تزيل اسباب الالم وتعيد للانسان راحته وسعادته كذلك ان العملية الجراحية المؤلمة في بنية النظام التعليمي الاردن تعيد للمجتمع الاردني راحته وسعادته بالنسبة لقضية البطالة الخطرة . إن مثل هذه العمليات الجراحية للنظام التعليمي لا تحظى بالمدى القصير بالشعبية ولهذا فان عملية اجرائها تتطلب جرأة وشجاعة فعليها ان تعالج مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية حادة وخطرة .

ان هنالك جهدا مشكورا جدا تقوم به وزارة التربية والتعليم وبتوجيه واشراف صاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم يتمثل في برنامج التطوير التربوي . هذا البرنامج يعني بصورة رئيسية في نوعية التعليم العام . إنني اتمنى على دولة رئيس الوزراء الافخم وحكومته الرشيدة ان تتولى وضع سياسة جديدة للتعليم بجميع مراحله وانواعه تتسق مع احتياجات المجتمع الاردني من القوى العاملة في جميع المجالات والاختصاصات والمستويات . وفي هذا الاتجاه فانني اقترح على دولة الرئيس الأفخم ان تتولى لجنة وعلى اعلى مستوى ممكن من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة التخطيط ووزارة العمل لوضع مشروع هذه السياسة تمهيداً لاقرارها بعد ذلك من الجهات المعنية حسب مقتضى الحال . ان هذا هو السبيل الذي قد يكون الوحيد لمعالجة مشكلة البطالة معالجة حاسمة وجذرية .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

اما القضية الخامسة فتتعلق بعلاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة بصورة عامة وفلسطين وسورية والعراق والسعودية ومصر بصورة خاصة . إن المتتبع تاريخياً لهذه العلاقات يلاحظ ان اوضاع الاردن الاقتصادية والمالية والاجتماعية وبالتالي النفسية تكون جيدة ومريحة عندما تكون هذه العلاقات جيدة ومريحة والعكس صحيح . والعكس صحيح فعندما تكون هذه العلاقات سيئة تنعكس بصورة واضحة وحادة على اوضاعنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية . ومن هذه المنطلقات فانني اتحدث عن هذه العلاقات في مناقشة مشروع الموازنة .

إن رسالة الاردن القومية في الوحدة والحرية والاستقلال ومسؤولياته الوطنية في مواجهة اسرائيل وموقعه الجغرافي تتطلب فيما تتطلب ان تكون علاقة الدولة الاردنية مع الدول العربية الشقيقة ومع فلسطين وسورية والعراق والسعودية على وجه الخصوص على افضل وجه . إنني من الذين يعتقدون انه ليس هنالك مبرر او سبب لأن يكون علاقة الاردن مع أي دولة عربية إلا جيدة وجيدة جداً وعلى أعلى درجة من المودة والاحترام والتعاون والتنسيق إنني ادرك انه قد تبرز بيننا وبين بعض الدول العربية الشقيقة اختلافات في الاجتهادات حول بعض الامور الا ان هذه الاختلافات مهما تباينت يجب الا تؤثر بأي صورة من الصور على العلاقات الحميمة والعميقة التي يجب ان تسود بين الدول العربية وبيننا .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

ان علاقة الاردن والشعب الاردني مع فلسطين والشعب الفلسطيني هي علاقة الاسرة الواحدة والمصير الواحد والمستقبل الواحد وبالتالي فلا مبرر للاختلاف بأي صورة من الصور ولا بأي شكل من الاشكال بل انني اعتقد ان التنسيق وفي جميع المجالات وعلى أعلى المستويات يجب ان يقوم بين الدولة الاردنية والدولة الفلسطينية وبين القيادة الاردنية والقيادة الفلسطينية .

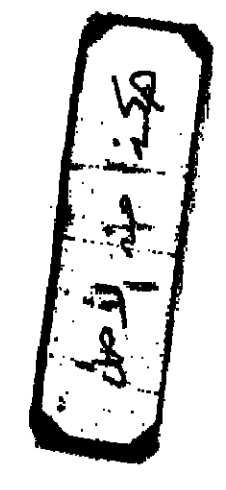
دولة الرئيس
حضرات الاعيان

نفس الامر ينطبق على علاقة الاردن والشعب الاردني بسورية والشعب السوري ، فالاردن وسورية بالاضافة الى لبنان وفلسطين تشكل جميعها كلا واحداً متكاملاً جغرافياً وديموغرافياً واقتصادياً وسياسياً هو اقليم بلاد الشام . وان تعميق العلاقة وتطويرها بين اقطار بلاد الشام تمهيداً لاتحادها متطلب وطني لكل قطر من هذه الاقطار . كما انه ضرورة قومية عربية تفرضها التحديات المصيرية التي تواجهها هذه الاقطار .

إن إزالة اسباب الاختلاف الشكلية القائمة حاليا بين الاردن وسورية مطلب وطني اردني ومطلب وطني سوري تفرضه الاوضاع السياسية الحالية في المنطقة كما تفرضها تحديات مسيرة السلام العربي الاسرائيلي القائمة . وبهذه المناسبة اود ان اوثق في مجلسنا الكريم هذا ان سيادة الرئيس حافظ الاسد حملني عندما قابلته قبل اشهر قليلة رسالة الى جلالة الملك المعظم تقول باختصار ان الجمهورية العربية السورية مستعدة لأي شكل من الوحدة او الاتحاد بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية .

كما كرر لي سيادة الرئيس حافظ الاسد ما قاله لجلالة الملك المعظم من أن مقاومة مشروع سورية الكبرى في الماضي كانت خطأً قومياً فادحاً يجب تصويبه ، وأضاف قائلاً ان هنالك طرفا ثالثا كان يعمل باستمرار على تخريب العلاقة بين سورية والاردن كلما تطورت او تحسنت .

وأحب أن أذكر السادة الاعضاء أن صاحب فكرة مشروع سورية الكبرى باتحاد الاردن وسورية أولا هو الملك المؤسس المغفور له عبدالله بن الحسين وقد ظل هذا المشروع هدفا استراتيجيا في سياسة الدولة الاردنية منذ نشاتها. من جهة اخرى ان التحديات التي تفرضها مسيرة السلام العربي الاسرائيلي على سورية والاردن تجعل متابعة هذا الهدف الاستراتيجي وعلى مراحل ضرورة وطنية اردنية وضرورة وطنية سورية وضرورة قومية





عربية . ان المرحلة الاولى في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي هو تعميق التضامن والتعاون وترسيخ التنسيق بين القطرين العربيين الشقيقين في جميع المجالات وبدون قيد او شرط .

اما العراق والشعب العراقي فقد كان وفي جميع عهوده هو العمق والسند الاستراتيجي للاردن والشعب الاردني عسكريا وسياسيا واقتصاديا . وسيظل العراق وشعبه المجيد السند الاصيل للاردن وللامة العربية . إن علاقتنا مع العراق يجب ان تعمق وتطور ويجب ان تبذل الحكومة الاردنية كل جهد ممكن من اجل رفع الحصار المفروض عليه ليستعيد عافيته ويلعب دوره القومي العظيم في مواجهة التحديات الشرسة التي تواجهها أمتنا العربية . ان قوة العراق قوة للاردن وللعرب وعزة العراق عزة للاردن وللعرب وتقدم العراق وهنا اود ان اذكر ان استمرار الحصار على القطر العراقي ومشاركة الدول العربية في هذا الحصار تقدم للاردن وللعرب . واستمرار المعاناة المؤلمة والقاسية للشعب العراقي الشقيق في الحصول على الغذاء والدواء الضروريين يكاد يكون جريمة نكراء بشعة يشارك فيها كل انسان عربي من المحيط الى الخليج .

اما علاقتنا مع المملكة العربية السعودية فيجب ان نعمل على اعادتها الى ما كانت عليه قبل حرب الكويت علاقة قائمةى على المودة والاحترام والتعاون . ان الاردن والشعب الاردني لا يمكن ان ينسى الدعم السخي الذي قدمته المملكة العربية السعودية على مر السنين والذي كان عاملاً رئيسياً في صمود الاردن وقوته . كما لا ينسى الاردن والشعب الاردني مشاركة القوات العربية السعودية القوات الاردنية في مواجهة اسرائيل . إنني استذكر في مناسبة مناقشة الموازنة وعد المغفور له الملك فيصل آل سعود للمرحوم وصفي التل بحضور المرحوم عبد الوهاب المجالي استعداد المملكة العربية السعودية ان تغطي كل عجز بالغ ما بلغ في موازنة المملكة الاردنية الهاشمية ليبقى الاردن قويا عزيزا صامدا ان هذا يدل على مدى حرص المملكة العربية السعودية على دعم الاردن والشعب الاردني .

بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، ان مصر وكما تعلمون هي الشقيقة الكبرى للدول العربية ، ومصر وكما تعلمون ايضا ، ليست كبيرة فقط بعدد سكانها ومساحتها وقوتها العسكرية فحسب ، بل ان مصر كبيرة ايضا بحكم انها المرجعية الدينية والثقافية والفكرية للأمة العربية . من هذا المنطلق فعلاقة الاردن والشعب الاردني بمصر والشعب المصري الشقيق يجب ان يسودها اعلى درجة من التعاون والمودة والاحترام .

وبمناسبة الحديث عن علاقة المملكة الاردنية الهاشمية بجمهورية مصر العربية اسمحوا لي حضرات الزملاء الاعيان ان اوجه من هذا المنبر منبر الشعب الاردني العربي الاصيل نداء الى قيادة جمهورية مصر العربية وشعبها العظيم بان تفعل وبأسرع ما يمكن دورها القيادي للأمة العربية من اجل توحيد الصف العربي واعادة التعاون والتضامن بين الدول العربية . ان امتنا العربية تواجه تحديات ومخاطر عالمية واقليمية مصيرية ولا يمكن ان نتجاوزها إلا بتوحيد الصف واعادة التضامن والتعاون اليها .

ان اللقاء الذي تم في الاسكندرية في الاسبوع الفائت بين جلالة الملك فهد وسيادة الرئيس الاسد وسيادة الرئيس مبارك خطوة هامة ومباركة في هذا الاتجاه . انني اتمنى على سيادة الرئيس مبارك جعل هذه الخطوة المباركة مقدمة لعقد مؤتمر قمة عربي لجميع القادة العرب في اقرب فرصة ممكنة يعيد لامتنا تضامنها وتعاونها وبالتالي قوتها في مواجهة التحديات المصيرية التي تهدد مستقبلها ووجودها كأمة واحدة ذات رسالة خالدة .

وبهذه المناسبة ومن هذا المنبر الكريم منبر الشعب الاردني الاصيل اتمنى على جميع القادة العرب الابتعاد عن سياسة المحاور التي كانت اضرارها دائما اكثر من فوائدها في مسيرة التعاون والتنسيق والتضمن العربي . ان جميع الدول العربية هي دول لأمتنا العربية الواحدة .

ان تقدير العالم لدولنا العزية واحترامه لها وان تقديره لامتنا العربية واحترامه لها ولحقوقها يظل هزيلا ما دامت دولنا مختلفة وامتنا ممزقة .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

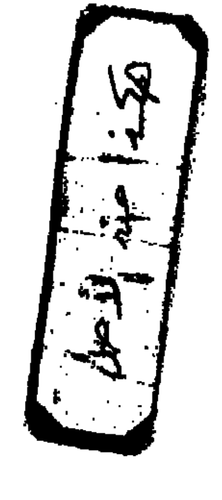
انني ادرك ان دولة الرئيس الافخم وبتوجيه جلالة الملك المعظم المؤمن بوحدة امته العربية والحريص كل الحرص على تضامنها وتماسكها يسعى جاهدا وبكل السبل لاعادة علاقة الاردن بالدول الشقيقة الى سابق عهدها من التعاون والتضامن وانني ادرك ان دولة الرئيس الافخم حقق انجازات في هذا التوجه . انني أتمنى على دولته متابعة هذا التوجه واعطائه مزيدا من العناية والاهتمام فنحن اكثر قوة باشقائنا العرب واننا اكثر استعدادا لمواجهة التحديات لدعم هؤلاء الاشقاء . في اوائل الثمانينات طرح في الاردن شعار بناء (الدولة العربية الا نموذج) لتطور هذا الشعار ولنعمقه باضافة بعد جديد له بان يكون الاردن الدولة الا نموذج في علاقاته مع الدول العربية الشقيقة وعلاقات قائمة على مبادىء التضامن والتعاون والمودة والاحترام والمصير الواحد المشترك .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

هذه هي القضايا الخمس التي رغبت ان اطرحها على مجلسنا الكريم والتي اعتقد انها قضايا مهمة اساسية وتنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على اوضاعنا بابعادها المختلفة وشكراً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور سعيد التل ، والكلمة الآن للاستاذ بدير رشيد .





السيد نذير رشيد :

دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الزميلات والزملاء الاكارم

من المدون ان الموازنة العامة للدولة ، تمثل السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، ومختلف انشطة الحكومة لتلك السنة ، لقد قامت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم ، وبعد ان احيل اليها مشروع قانون الموازنة ، بدراسة فصولا وابوابها ، دراسة واعية وعميقة ، حتى انتهت الى تقريرها هذا الموجود بين ايديكم ، تقريراً جامعاً مانعاً ، الامر الذي تستحق عليه كل الشكر والتقدير ، والذي ارجو ان يوافق مجلسكم الكريم عليه . كاملاً غير منقوص .

سيدي الرئيس

لقد جاءت هذه الموازنة ، مراعية للمتغيرات الحالية والحاجات المستجدة في منطقتنا ومجتمعنا ، وأفرزت لشؤون التنمية حيزاً كبيراً ، والحديث عن التنمية حديث واسع، عظيم الأهمية ، ولكنه يبقى حديثاً عاماً اذا لم يرتبط باحداث النشاطات المختلفة وتفعيل القائم وتبني ركائز التنمية ودعامتها ، كوجود بنية تحتية كاملة متكاملة في مختلف المجالات ، وكوجود الأمن والامان في التعامل ، اذ لا بد من اعطاء العملية التشريعية غاية العناية والاهتمام فنعمل على دراسة هذا الكم الهائل من القوانين والانظمة السارية المفعول ، من قبل لجان متخصصة ، تستبقي ما ثبت جدواه وشجاعته ، وتستبعد منها ما ثبت قصوره عن تلبية حاجات المجتمع ، وخدمة المواطنين ، فالخطوات المتسارعة في الشؤون الحياتية ، من اجتماعية واقتصادية ، في حدود الوطن وخارجه ، يتطلبان تساير التشريعات حركة التطور ، وأن يستجيب للمتغيرات الداخلية والخارجية ، حتى لأنفق مبررات وجوده .

وقد ذكر معالي وزير المالية في رده على الملاحظات التي اوردها النواب المحترمون ان مجلس الوزراء اقر المشاريع المعدلة الخمسة قوانين من قوانين الاراضي والمساحة ستقدم لمجلس الأمة فوراً وذكر ايضا ان باقي المشاريع التي طلبت منها في مراحلها النهائية ويأمل أن تعرض على مجلس الامة قبل انفضاض الدورة الحالية . ومشاريع القوانين هي :

١ - مشروع قانون تشجيع الاستثمار .

٢ - مشروع قانون المناطق الحرة .

٣ - مشروع قانون سوق عمان المالي .

٤ - مشروع قانون ضريبة الدخل .

٥ - مشروع تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات .

دولة الرئيس

ارجو ان توفر للمعادلة (معادلة التنمية) طرفاها التشريع السوي والتنفيذ المحكم والقضاء القادر على الاداء العادل لايصال كل ذي حق لحقه وبالسرعة الممكنة .

وهذا يقتضي اعادة النظر في تشريعات اصول المحاكمات وتطويرها وتبسيط الاجراءات وتقصير المدد بما لا يمس بالعدالة . وبهذا يكون قد اوجدنا الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب . لاستثمار اموالهم في اردن الخير والعطاء .

ولا بد انكم تعلمون جميعاً ان وفودا كثيرة اجنبية امت الاردن في العام الماضي لدراسة المناخ الاستثماري فيه من مجالات وحوافز عادت الى بلادها بانطباع ليس ايجابياً مشجعاً . ولا بد انها الآن تنتظر اقرار القوانين التي وضعت مشاريعها لهذه الغاية . وارجو الله مخلصاً أن يوفقنا جميعا لوضع القوانين التي تجلب الاستثمار والمستثمرين .

واذا كنت اتحدث عن مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٥ . فاني واثق تماما بأنه صار بأحسن ما استطاعت الحكومة الرشيدة الوصول اليه في ظل الامكانات المتاحة والمتوقعة فلها كل الشكر . وختاما فأني ارجو ان يعاد النظر في كيفية احتساب الرواتب التقاعدية للمتقاعدين العسكريين والمدنيين القدماء على السواء . ان ليس الآن ولكن في إقرب فرصة . وأن يعاملوا تماما كالمتقاعدين الجدد الذين سيسري عليهم قانون التقاعد الجديد منذ بداية هذا العام . وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكراً سعادة الاخ نذير رشيد ، والآن الكلمة لسعادة السيدة نائلة الرشدان .



السيدة نائلة الرشدان :

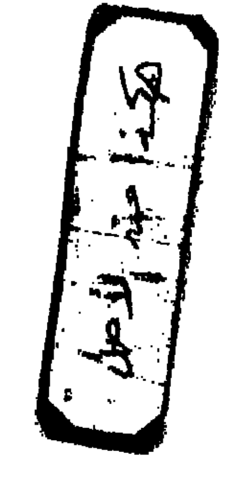
بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

انني اذ أقدر الجهود التي بذلتها اللجنة المالية في دراسة مشروع قانون الموازنة واعداد تقريرها والتي اتيح لي حضور بعض جلساتها والمساهمة في مناقشاتها والتي اوضحت الكثير من الأمور التي كان يصعب قراءتها في ارقام الموازنة ومع ذلك فإن لي الملاحظات التالية وقد لا تكون كلها في صلب الموازنة الا اني آمل ان تؤخذ بعين الاعتبار وتوليها الحكومة اهتمامها .

١ - المتقاعدون ، لقد بحث هذا الموضوع بكثرة وكثرت عليه التعليقات وانا لا

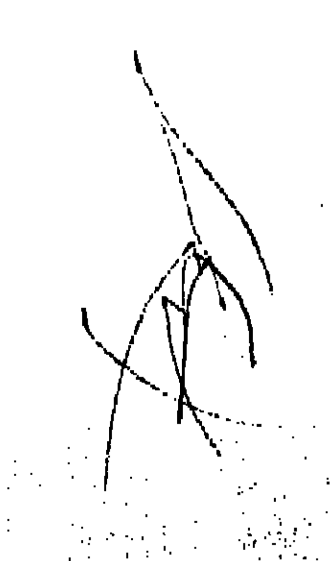


اريد ان اضيف الكثير ، انما فقط انبه الى ان مستويات رواتب التقاعد عند الاشخاص الذين تقاعدوا قبل بضعة سنوات من التدني لدرجة لا يحفظ لهم العيش الكريم وان هذه الفئة المغبونة تستحق ان ينظر اليها كما ينظر لفئات المتقاعدين المستجدين والذين تبلغ رواتبهم التقاعدية عدة اضعاف من امثالهم الذين تقاعدوا في السابق وهذا يشمل ايضا المتقاعدين الذين يعملون في مؤسسات رسمية ولم يطرأ اي تحسن على رواتبهم التقاعدية حينما يصلون اليها . وأؤيد الفقرة التي اضافتها اللجنة المالية دون قراءتها ولكن التي آمل ان يتم العمل بالتوجيهات السامية لانصاف هذه الفئة المغبونة.

٢ – مشكلة المزارعين مشكلة كبيرة جدا فقد تعاونت عليهم الظروف السياسية من حيث اغلاق الحدود والظروف الطبيعية واصبح الكثيرون عرضة للأزمات المالية التي تقض كاهلهم وما اجراء مؤسسة الاقراض الزراعي الأخير في اعفائهم من بعض الفوائد المترتبة عليهم إلا دليل بان وضعهم المالي صعب جدا ولا بد من اتخاذ اجراء لحمايتهم ومساعدتهم على الاستمرار في دورهم في الانتاج الزراعي الذي كان الى عهد قريب هو المورد الأول من موارد البلاد الاقتصادية ، احدى مشاكلهم الكبيرة هي التسويق ، ولا بد ان هنالك خلل ما في عملية التسويق مما يستدعي ان تدخل الحكومة في الموضوع بشكل اكبر مما تقوم به الآن وقد ذكر في السابق عن إمكان قيام منظمة تشتري كل الانتاج وتتعاقد مع المزارعين على النوعيات المطلوبة والتي تستطيع تسويقها داخليا وخارجيا وبمواصفات تحددها وزارة الزراعة وهي المواصفات المطلوبة دوليا وهذا العمل سيؤدي الى تشجيع تطبيق نمط زراعي تكون نتيجة مفيدة للمزارع وللأرض والانتاج .

٣ – ان ازدياد نسبة البطالة وتدهور نسبة الدخل عند اولئك الذين قد يخدمهم الحظ بإيجاد عمل ما ، هذا الوضع سيؤدي الى خلل اجتماعي كبير في المستقبل القريب واننا يجب ان نأخذ هذه المشكلة في منتهى الجد وان تخصص لها مخصصات تساعد على تشجيع ايجاد انواع من العمل تستقدم هذه الايدي العاملة شكل منتج يحفظ لها كرامتها وانسانيتها ، وانا لم ارى في هذه الموازنة مبالغ مسماة لهذا العمل ولكن آمل ان يؤخذ هذا بعين الاعتبار في الموازنات القادمة وان يخصص في هذا البلاء ما يكفي من الموازنات والمشاريع لتخفيف شروره الخطيرة في هذا المجتمع .

٤ – لا بد من تحديث اسلوب التعليم الذي ابتدأ بوقت ما لانتاج موظفين للدولة وشبعت الدولة موظفين ولا تزال تنتج الفائض والمزيد ، وانا اذا اؤيد توجه وتوصية اللجنة المالية فيما يتعلق بسياسة التعليم ، وأؤكد على التوجه نحو المزيد من معاهد البوليتكنك التي تنتج فنيين مهرة متخصصين تحتاجهم الأمة لتلبية حاجات السوق ، ولكنني لست مع التوجه لرفع الدعم عن طلبة الجامعات خاصة وأن هنالك ضرائب كبيرة تجبى من افراد الأمة باسم دعم الجامعات ، وان الفئات الميسورة يدرس



ابناؤها في الخارج ، وانت طلبتنا في جامعاتنا الاردنية هم في غالبيتهم من الطلبة التي لا تحتمل المزيد من رفع الرسوم .

التوصية الثانية ص ٢٢ من التقرير المتعلقة باعداد وتصفيات للطلبة بعد انهاء السنوات الستة الاولى والى آخر التوصية .

مخالفتها لقانون التربية والتعليم كما ذكر معالي الزميل ذوقان الهنداوي والزامية التعليم حتى الصف العاشر ايضاً وتوجهات الدول المتقدمة من حيث فاعلية هذه الالزامية والمطالبة بوضع الجزاءات الرادعة في صلب القانون لمن يخالف نصوص القانون .

٥ – ان حماية البيئة وإيقاف التدهور الكبير بسبب التلوث أمر بالغ الخطورة على مستقبل هذه الامة ولا بد من مجابهته بشكل حازم بتشريع متقدم وفعال وان توضع مخصصات كافية لتطبيقه .

٦ – أما المرأة والتي نلمس بوضوح من تقرير ديوان الخدمة المدنية انه لا وجود لها في الدرجات العليا ، وهذا يتطلب من الحكومة :

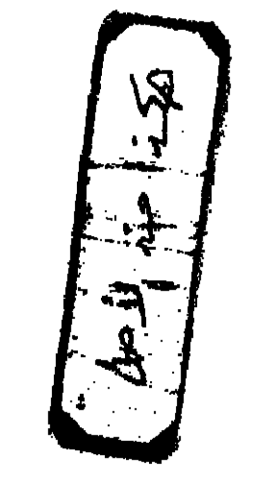
أ – عدم اتباع سياسة الاحالة على التقاعد في وقت مبكر بالنسبة للمرأة أو حل مشكلة البطالة على حسابها ، وذلك حتى تستمر في عملها وتصل الى المراكز القيادية .

ب – اشراط المرأة في جميع اللجان والمجالس التي تشكلها الحكومة .

جـ – الاهتمام بالتشريعات المتعلقة بالمرأة والعمل على تعديلها بما لا يدع مجالا للتمييز ضدها ، وحيثما سادت التشريعات بين المراة والرجل والعمل على اتخاذ الاجراءات الحازمة في مواجهة الممارسات التمييزية ضد المراة في مجالات التعيين والترقي والبعثات والدورات خاصة وان هنالك عدد لا بأس به من النساء هن معيلات لأسرهن .

وشكـــراً

دولة رئيس المجلس : الآن آخر المتحدثين معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .





الدكتور ناصر الدين الاسد :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس
السادة والسيدات الاعيان المحترمون

لقد جاء تقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان محققا للغرض منه مستوفيا للجوانب المختلفة لمشروع قانون الموازنة ، ويستحق

اصحاب المعالي والسعادة رئيس اللجنة واعضاؤها الشكر والتقدير للجهد الذي بذلوه وللتوضيحات والتوصيات التي وصلوا اليها ، وخاصة ربطهم هذا التقرير بتقارير السنوات الماضية واقتباسهم من تلك التقارير ما يدعو الى المقارنة وما يثير التفكير .

واستأذن في أن أستوضح عن ثلاث نقاط ، مقتصراً على تقرير اللجنة المالية وحده ، متجنباً ما سبقني الزملاء الكرام الى الكلام فيه . وخاصة في شؤون التعليم والتعليم العالي وعلى وجه اخص شؤون الثقافة التي لم تحظى بالتقرير الا باربع كلمات جاءت غرضاً في اثناء الحديث عن التعليم هذه النقاط الثلاث هي :

الأولى – ما ورد في آخر الصفحة الرابعة من « ان هذا القانون جرى إعداده في ضوء معطيات عملية السلام التي تشكل خطوة واسعة نحو تحقيق السلام الشامل المنشود وتفرض على الاردن كما تفرض على جميع دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تحديات كبيرة . حيث ان دول هذه المنطقة لا بد ان تتوجه الى تكتل شرق اوسطي يمتد من ايران وتركيا ليشمل دول الجزيرة العربية وجميع دول المنطقة بين الخليج والمحيط ... » انتهى الاقتباس من تقرير اللجنة .

ولما كنت اعرف انتماء اصحاب المعالي والسعادة رئيس اللجنة واعضائها لوطنهم العربي وحرصهم على هويتهم العربية ، فقد توقفت عند خلو هذه الفقرة من اي اشارة الى وصف بعض البلاد المذكورة بالها « أقطار الوطن العربي » او على الاقل بانها « البلاد العربية » ، وتجزئة هذا الوطن الى جزئين تنطمس فيهما هويتهما الأصيلة هما : الشرق الأوسط ، وشمال افريقيا ، وهو ما دأبت على نشره وإشاعته وترسيخه دوائر اجنبية مشتغلة تأثير وسائل الاعلام المختلفة حتى اصبحنا نحن نردد ما يريدوننا ترداده . وليس في هذا اعتراض على التعاون مع دول هي اقرب الينا من غيرها وتقتضي المصلحة التعاون معها مثل تركيا وإيران ، ومع دول تفرض علينا ظروف قائمة مثل هذا التعاون ، على ان لا يكون في ذلك طمس لمقومات شخصيتنا وهويتنا .

ولا عبرة في ان يقال ان الحديث انما هو عن الاقتصاد ومن سوق مشتركة ممتدة ، فنحن جميعها نعرف الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والنظام السياسي ارتباط لا يسمح بان يفك احدهما عن الآخر ونستطيع من الحديث في هذا المجال عن سوق عربية مشتركة تتعاون مع أسواق اخرى مجاورة عند الضرورة أما تغيير الأسماء والألفاظ لتغيير المعاني والمفاهيم والشهور فأمر غير مقصود في هذا التقرير كما اعتقد .

ويؤكد هذا الاتجاه اي انه غير مقصود في الصفحة التالية من التقرير برقم (ثالثا) عن «البعد العربي ... والعمل على اعادة واصلاح قنوات الاتصال بين الاردن وسائر الدول العربية الشقيقة» .

ولذلك اقترح إعادة النظر في هذه الفقرة بحيث تصبح كما يلي دون تغيير للمعنى الحقيقي بحيث تصبح : « وتفرض على الاردن كما تفرض على جميع اقطار الوطن العربي تحديات كبيرة ، إذ ان هذه الدول لا بد أن تتجه الى تعاون يمتد من ايران وتركيا ليشمل جميع دول المنطقة بين الخليج والمحيط ... » .

اما النقطة الثانية فهي ما ورد في الصفحة الخامسة (الفقرة الأولى) منها من ان التحديات التي نشأت في ظل المناخ العالمي وفي ضوء معطيات عملية السلام (اقتبس الان) « تستلزم ايجاد مناخ عام جاذب للاستثمار وزيادة المدخرات الوطنية ، وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعها وتقليص معدلات البطالة وزيادة دخل المواطن وتحسين مستوى معيشته ... » إلى آخر ما ورد في تلك الفقرة . ولست ادري ما الرابط بين المقدمات والنتائج ، افلا يفرض علينا الواجب ان نقوم بكل ذلك إلا في ظل المناخ العالمي وفي ضوء معطيات عمليات السلام ؟ اليس هذا عملنا الأساسي اي توسيع قاعدة الانتاج وتنويعها وتقليص معدلات البطالة وزيادة دخل المواطن وتحسين مستوى معيشية الى اخره اليس هذا عملنا الاساسي في كل حال وظرف وظل وضوء ؟

والنقطة الثالثة والأخيرة تدور حول ما ورد في الصفحة العشرين اقتباسا من تقرير اللجنة عن مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩٤ من « اعادة النظر في اسلوب الدعم العام المقدم للجامعات من خلال قانون الضريبة الإضافية المخصصة لها ، وتوجيه الدعم لمستحقيه من الطلبة والمتفوقين ، على ان يتحمل بقية الطلاب الرسوم التي تحددها الجامعات والتي تغطي نفقاتها الجارية .. » .

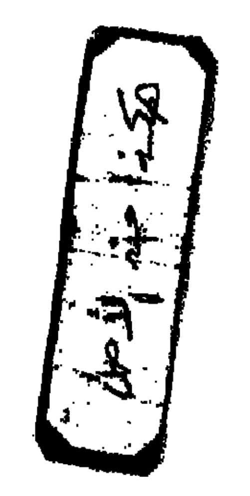
ومع ذلك فإننا نجد ان اللجنة الكريمة في تقريرها الحالي اغفلت هذه التوصية ، ونصت على توصية اخرى تناقضها هي الواردة في ص ٢٢ برقم (ثالثا) ونصها : « اجراء مناقلات في بعض البنود الواردة في الفصل ٥/٤١ وزارة المالية / الباب الثاني ، بمقدار ١٥ مليون دينارلدعم الجامعات لكي يصبح المبلغ الاجمالي للجامعات المرصود في موازنة الباب الثاني ٣٠ مليون دينار بدلا من ١٥ مليون دينار» . ونحن ندرك الفرق بين النفقات الجارية في التوصية الأولى وبين النفقات الرأسمالية في التوصية الثانية ولكن الأمر يستدعي الربط بين التوصيتين وتوضيح التوصية الثانية بحيث يرتفع عنها الإبهام والالتباس ، إلا إذا كان المقصود إلغاء توصية اللجنة للسنة الماضية .

وبعد ؛

فإنني اكرر الإعراب عن تقديري للجهد المتمثل في إعداد هذا التقرير . وملاحظاتي الثلاث هي ملاحظات لا تنتقص من هذا الجهد الكبير ، والمقصود منها ان اسهم مع اللجنة الكريمة في صياغة بعض العبارات والفقرات لتصبح اكثر انسجاماً واتساقاً واوضح فكراً .

وشكراً سيدي الرئيس

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور ، والآن وقد فرغ المجلس من مناقشة مشروع الموازنة يأتي سعادة المقرر للاجابة



بايجاز وبلاغه .

السيد المقرر : شكراً سيدي ، بايجاز بالغ اود اولاً ان اشكر السادة الزملاء على ما قدموه من ثناء وتقدير لعمل اللجنة المالية فاشكرهم من كل قلبي على ذلك ، كذلك اشكرهم على جميع النقاط البناءة التي طرحوها والتي اتفق معهم بها وانما اريد ان اوضح بعض الجوانب باختصار .

ما سؤل عن شطب الدين الامريكي وما تضمنه تقرير اللجنة المالية من اي ارقام كلها مستندة الى وثائق رسمية لم نأتي برقم الى مستند من وثيقة رسمية واعتقد ان من اختصاص معالي وزير المالية ان يجيب على هذا الاستفسار او غيره . ان ما ورد في موضوع في اطار التصفيات في التعليم بعد السنة السادسة وبعد سنة المرحلة الالزامية التي هي السنة العاشرة هي مجرد توصية الحقيقة للخبراء نحن نقول فريق وطني نقترح ذهاب فريق وطني لاعادة مراجعة برامج التربية والتعليم في جميع مراحلها في هذه المرحلة وتستحق المراجعة .

وهذا مقترح على ان لا ينتهي عمل دراسة الطالب ان لا تنتهي بعد السنة السادسة وانما تتحول الى دراسة حرفية او مهنية ومن فيهم الميل الى ذلك المجال اكثر من الميل الى المجال الاكاديمي . وكذلك التصفية بعد العلوم الاساسية هي ايضا للإنتقال الى المرحلة الالزامية الاساسية هي ايضاً الانتقال اما الى العمل وهي المرحلة الاساسية الملزمة الالزامية وفقاً لما هو قائم بعد السنة العاشرة او الانتقال نحو التعليم المهني .

هذا هو المقصود الحقيقة في هذا الاطار فاردت ان اوضحه انما يعني اوافق على ما جرى اقتراحه بالنسبة لدائرة قاضي القضاة ووزارة الاوقاف وكذلك ما اوصت به السيدة ليلى شرف من طرح قضية التنمية الاجتماعية فهي تتماشى كلياً مع تقرير اللجنة واؤيد ما ورد من جانبها خاصة فيما يتعلق بالجانب الوقائي . وكذلك اعتقد ان اقتراح سعادة الدكتور غيث شبيلات يصب في الاداء الاجتماعي والعناية الاجتماعية التي ركزت اللجنة المالية على هذا الجانب المهم .

فيما يتعلق بالسوق الشرق اوسطية ، العالم كله يتوجه نحو تعاون اقتصادي بتكتلات كبيرة لا تفقد دول العالم هويتها الوطنية المانيا هي المانيا وبريطانيا هي بريطانيا وفرنسا هي فرنسا ونحن الوطن العربي الكبير وانا قومي الاتجاه نحن نؤمن بالوطن العربي الكبير ونحن نعتقد إن هذا الانفتاح ان كان شرق اوسطياً او مع اوروبا او مع العالم يفرض علينا اكثر من اي وقت مضى ان نعيد اللحمة العربية ونقوي البناء العربي بين ابناء الوطن الواحد فهذا امر مفروغ منه نهائياً لدينا الجامعة العربية التي اسست قبل قيام مثيلتها في اوروبا الغربية بحوالي عشرة او اثنا عشرة سنة وتقدموا اكثر ما تقدمنا لدينا مجلس للوحدة الاقتصادية ومع الاسف هذا المجلس لا يجد بين امواله ما يدفع رواتبه وحسب معلوماتي فان الرواتب

المتأخرة عليهم تتجاوز ثلاثة وثلاثين شهراً والاردن عضو فعال وربما كان الوحيد الذي يدفع مستحقاته في وقتها .

فيما يتعلق في البعد الثقافي الحقيقة يذكر التقرير التركيز على الثقافة كركن اساسي للاصلاح في التعليم وتنمية روح المبادرة في الطلاب والتي بدونها لا يتحقق الاستخدام الافضل للمهارات الذهنية والمسلكات التي سبقت في مرحلة الدراسة والتحصيل .

كذلك ورد في الصفحة (١٠) من التقرير بطريقة ما (ان سياسات التربية والتعليم يجب ان لا تنحصر في جوانب المعرفة والمهارة وانما يجب ان تهدف الثقة قبل كل ذلك الى ترسيخ القيم الاساسية السليمة في النشيء مما يعدهم ... الى آخره) .

فيما يتعلق بدعم الجامعات الحقيقة الفقرة التوصية المتعلقة بمضاعفة رقم الخمسة عشر مليون دينار الموجودة في تقرير اللجنة هي على النفقات الرأسمالية وليس على النفقات الجارية لأن الباب الثاني كله مخصص لنفقات رأسمالية وليس لنفقات جارية وهذا ما وددت ان اوضحه إذ ان استرداد الكلفة من الطلبة القادرين كما هو مذكور في التوصية السابقة هو الكلفة الجارية لتعليم الطالب وليس كلفة الرأسمالية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن نستمع الى رد الحكومة على المناقشات وعلى الافكار التي طرحت . معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان
اصحاب الدولة والسماحة والمعالي والسعادة
الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسرني ان اتقدم لمجلسكم الكريم واللجنة المالية الموقرة ممثلة بمقررها واعضائها بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان على الجهد المتواصل الذي بذل لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ .

كما واثمن عاليا ما جاء في تقرير اللجنة المالية الكريمة من عمق التحليل وشمولية الرؤية وموضوعية التقييم وروح المسؤولية والانتماء ، الامر الذي يؤكد سعة الاطلاع والمعرفة الواسعة بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على مختلف المستويات .

واسمحوا لي ان اتقدم بكل الشكر والتقدير الى حضرات السادة اعضاء المجلس الكريم على ملاحظاتهم وتوصياتهم القيمة والهادفة ، والتي ستكون وتقرير اللجنة المالية الكريمة موضوع اهتمام الحكومة ومع عنايتها في مجال رسم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، بما يحقق الاهداف الوطنية وتطلعات القيادة الهاشمية الملهمة في ظل التطورات المتسارعة ليبقى الاردن الحصن المنيع .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

تشارك الحكومة مجلسكم الكريم التأكيد على سلامة توجهات السياسات الاقتصادية الوطنية الهادفة الى تحريك عجلة الاستثمار ، لتحقيق المزيد من النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، وزيادة الاعتماد على الذات وتحفيز المبادرة الفردية ، وتعزيز دور العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص ، وتوجيه الموارد نحو الاستخدام الامثل ، والسعي لايجاد حد مقبول من الصيغ التكاملية العربية ، وتعزيز التعاون البناء وخاصة في مجال رؤوس الاموال والتجارة والسلع والخدمات لتقليل العوائق امام حركة هذه العناصر .

وفي مجال اعادة النظر في التشريعات المالية والاقتصادية والنقدية ، وحفز الاستثمار المحلي ، واجتذاب الاستثمار الاجنبي المولد للانتاج ، وتشجيع الصناعات المحلية اتخذت الحكومة خلال عام ١٩٩٤ الاجراءات التالية :

١ - تم اعادة النظر في جميع التشريعات المالية بهدف اصلاح النظام الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وتوسيع قاعدة المكلفين مع احكام الرقابة المالية وتطوير وسائلها ، بالاضافة الى انه قد تم اقرار (١١٠) انظمة جديدة او معدلة والتي منها على سبيل المثال ، نظام اللوازم العامة والنظام المالي .

٢ - اعداد مشروع قانون تشجيع الاستثمار لتوفير الحوافز الكافية لجذب الاستثمار ودعمه ، وتبسيط الاجراءات ، والحد من الروتين من خلال انشاء النافذة الاستثمارية ، وايجاد مرجعية دائمة وسياسات مستقرة ، مع التأكيد على توزيع مكاسب التنمية على جميع مناطق المملكة بعدالة ، ومراعاة متطلبات المرحلة المقبلة ، وتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دورا فاعلا في تحريك دفة الفعاليات الاقتصادية ، وتحسين مستوى قدراتنا التنافسية .

٣ - التركيز على توفير البنية التحتية للإقتصاد الوطني والخدمات الاساسية للمواطن ، مع التأكيد على ان دور الدولة هو تنظيم الحياة الاقتصادية ، والعمل على تعزيز دور السوق وتفعيل آلية العرض والطلب ودور آلية الاسعار .

٤ - **الصناعات الوطنية**

دعم الانتاج المحلي وتشجيعه مع التركيز على الصناعات والخدمات التصديرية ، وقد اتخذت الحكومة القرارات التالية لتحقيق ذلك :

- تم اعفاء ارباح جميع الصادرات من السلع والخدمات من ضريبة الدخل مما ساهم في زيادة الصادرات بنسبة ١٦٪ لعام ١٩٩٤ .
- تم اعفاء معظم المواد الاولية لمدخلات الصناعة المحلية من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات .

- تم تخفيض الرسوم الجمركية على جميع قطع الاجهزة الالكترونية والكهربائية وقطع السيارات بأنواعها .
- تم اعفاء وسائل النقل التي يزيد وزنها القائم على اربعة اطنان من الرسوم الجمركية .

الزراعـــــة

- تم اعفاء جميع مدخلات الانتاج الزراعي وهياكل البيوت الزراعية من الرسوم الجمركية .
- تمت الموافقة على زيادة اسعار شراء الحبوب المحلية للموسم ١٩٩٥/١٩٩٤ بأسعار مجزية .
- المساهمة في توفير التمويل اللازم للقطاعات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تأسيس الشركة الاردنية لضمان القروض ، ورفع رأسمال مؤسسة الاقراض الزراعي بمبلغ (٧) ملايين دينار .

الاستثمـــار

- ارتفاع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي من (٢١٦) نقطة في نهاية عام ١٩٩٣ الى (٢٤١) نقطة في نهاية شهر تشرين اول ١٩٩٤ اي ما نسبته حوالي ١٢٪ تقريبا .
- استمرار النشاط الاستثماري المتمثل في ارتفاع اصدارات الاسهم الجديدة في الشركات حديثة التأسيس من (٩١ر٧) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٢٨٥ر٤) مليون دينار لعام ١٩٩٤ .
- تم خلال عام ١٩٩٤ تأسيس (٦٤٥) شركة صناعية برأسمال قدره (١٨٣ر٣) مليون دينار و (٥٦٠) مؤسسة صناعية فردية برأسمال كلي بلغ (٥٤) مليون دينار .

٥ - مواصلة الجهود لتطوير الاجهزة الادارية، وتدريبها ورفدها بالكفاءات والوسائل الحديثة ، لرفع مستوى الاداء وتعزيز القدرات الانتاجية ، واعداد التعليمات الادارية والتنظيمية ، وتصنيف وتوصيف الوظائف واعداد الادلة العملية الكفيلة بتحقيق ذلك .

المالية العامة

٦ - استمرار انتهاج الادارة السليمة للمديونية الخارجية ، وتخفيضها وتخفيف اعباء خدمتها على الاقتصاد الوطني ، من خلال الشطب واعادة الجدولة بشروط سهلة ، واعادة الهيكلة ، وعدم اللجوء الى الاقتراض الا بشروط ميسرة .

وهنا اود ان اجيب على النقطة التي ذكرها معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي بخصوص شطب الديون ما جاء في هذا الخطاب وما سبقه من الخطابات والوثائق هي الارقام الصحيحة ، تلقينا وعد رسمي وتعهد رسمي في شطب الدين الامريكي الرسمي البالغ (٧٠٢) مليون دينار ، كذلك شطب الدين البريطاني الرسمي البالغ (٦٩) مليون دينار .

ولكن اسلوب الشطب لا يتم دفعة واحدة وانما يتبع اسلوب يقدمه لتشريعات سنوية الدين البريطاني هو مشطوب وتحدثت قبل القاء خطابي مع السفير البريطاني ماذا اقول ، لان الدين (٦٩) مليون الدين الرسمي وليس الدين التجاري هو مشطوب على مدى ٢٠ سنة في موازناتهم هذا اجراء في موازناتهم وتشريعاتهم لكن لدينا قال يمكنكم ان تعلنوا بشطبه كاملاً ، اما اجراءاتنا الداخلية فنحن نتبعها لامور خاصة بنا لنخفف قيمة المال ونستعمل الدعم لدول اخرى . فبالنسبة لنا (٧٧٠) مليون الدين البريطاني والامريكي في حكم المشطوبات كلياً .

٧ - استمرار انتهاج سياسة الاعتماد على الذات ، بما يتفق وتحقيق اهداف السياسة المالية العامة للدولة بالسعي لتغطية جميع النفقات العامة من الايرادات الذاتية .

٨ - الاستمرار في تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من خلال تحسين وسائل تحصيل الأيرادات وضبط النفقات والعمل على تحقيق نمو في الايرادات المحلية كنسبة اعلى من نسبة نمو النفقات العامة ، الامر الذي ادى الى تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة ليصل الى ١ر٥٪ عام ١٩٩٤ و ٣ر٤٪ كمستهدف لعام ١٩٩٥ ، هذا بالاضافة الى تغطية كامل كلفة زيادة الموظفين خلال عام ١٩٩٤ والبالغة (٢٢) مليون دينار من خلال الوفورات التي تحققت في موازنة عام ١٩٩٤ الامر الذي حال دون اصدار ملحق لقانون الموازنة العامة .

٩ - تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي والاستمرار بالتوجه نحو اللامركزية .

١٠- استمرار دعم المواد التموينية الاساسية للمحافظة على استقرار اسعارها مع العمل على توجيه الدعم لمستحقيه .

١١- السعي الحثيث لترشيد الاستهلاك الكلي وتخفيض نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بما يضمن ارتفاع معدل الادخار المحلي .

١٢- وبتوجيه كريم من صاحب الجلالة الملك المعظم تم تعديل قانوني التقاعد المدني والعسكري بهدف تحسين اوضاع المتقاعدين اعتباراً من ١٩٩٤/١٢/١ . واما بالنسبة لقدامى المتقاعدين فإن الحكومة تجري الآن دراسة مستفيضة لتحسين اوضاعهم بشكل حقيقي .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان الحكومة توافق اللجنة المالية الكريمة فيما ذهبت اليه ، في مجالات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، والاجراءات اللازمة لتحقيق اهداف برنامج التصحيح

الاقتصادي والخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي من اهمها ما يلي :-

١ - التأكيد على ضرورة المحافظة على التوازن بين استثمارات القطاعين العام والخاص ، بحيث يجري تنفيذ الاستثمارات الحكومية من خلال القطاع الخاص ، او شركات عامة يساهم فيها القطاع الخاص ، وعلى ان يتركز دور الدولة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن ان تخضع لقوى السوق ، مع التركيز على التنظيم المؤسسي لدى القطاع العام بما يمكنه من وضع السياسات وقواعد الرقابة الفاعلة .

وتشارك الحكومة اللجنة المالية الكريمة الرأي في ضرورة اعادة النظر بشكل جذري وشمولي في السياسة التعليمية في كافة مراحلها وايلائها الاهمية القصوى وتوجيهها نحو تلبية الاحتياجات الوطنية ومواجهة التحديات المستقبلية مستنيرين في ذلك بخبرات وتجارب الدول الاخرى المتقدمة في هذا المجال وخاصة دول منطقة شرق اسيا .

كما تؤيد الحكومة على ضرورة استمرار تنفيذ برنامج التطوير التربوي ليأخذ بعين الاعتبار العناصر الرئيسة التالية :

- تأهيل المعلم الاردني وتدريبه لتطوير ادائه ورفع سويته .
- تطوير المناهج وادخال التكنولوجيا والاساليب الحديثة .
- التوسع في التعليم المهني والفني وادخال مواد حرفية ومهنية جديدة في جميع المناهج ولمختلف المراحل .
- التركيز على الثقافة كركن اساسي للإصلاح التربوي وتنمية روح المبادرة لدى الطلاب بما يحقق الاستخدام الافضل للمهارات الذهنية والملكات المكتسبة .
- اجراء اصلاح شامل في الجامعات الوطنية بما يحقق رفع مستوى مخرجاتها الى المستويات العالمية العليا .

علما بأن الحكومة تولي هذا القطاع كل اهتمامها من خلال تخصيص ما يلبي احتياجات هذا القطاع في ضوء الموارد المالية المتاحة مع العمل على تحسين اوضاع المعلمين بمنحهم زيادة في علاوة مهنة التعليم بما نسبته ٢٥٪ من الراتب الاساسي اعتبارا من بداية هذا العام .

٢ - تؤيد الحكومة توصية اللجنة المالية الكريمة في تحديد اعداد المقبولين في الجامعات الرسمية بما يتلاءم مع الامكانات المتوفرة من حيث كفاية المدرسين والمباني والمكتبات والتجهيزات والمختبرات والوسائل التعليمية .

٣ - تثمن الحكومة تقدير اللجنة للجهود المبذولة والمتواصلة في تخفيض المديونية الخارجية وستعمل بكل الوسائل الممكنة لتحقيق المزيد من ذلك من خلال شطب المديونية واعادة هيكلتها بشروط ميسرة .

٤ - ستستمر الحكومة في توفير المواد



التموينية الاساسية بالكميات الكافية وبالاسعار المناسبة وتبني السياسة التموينية الهادفة للمحافظة على استقرار مستوى الاسعار وضمان ايصال الدعم لمستحقيه واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من الاستهلاك وتخفيض الفاقد والحد من الهدر وسوء الاستخدام .

وستعمل الحكومة على تفعيل نظام التكامل بين اجهزة شبكة العون الاجتماعي ورفع كفاءتها بما يحقق توجهات مجلسكم الكريم وبما يضمن تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية .

٥ – كما ستستمر بايلاء قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية المختلفة كل الاهتمام ، لتطوير قدراتها ، وتنمية كفاءتها ، لتمكينها من القيام بواجبها الوطني المتميز ، بما يضمن حماية الوطن، وصون حقوق الانسان وحرياته، لدعم مرحلة البناء الاقتصادي والمحافظة على المكتسبات الوطنية .

٦ – تؤكد الحكومة على استمرار دعم الجهاز القضائي وتفعيل دوره ليأخذ مكانته المناسبة بين السلطات الدستورية .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان المحترمين

ان الاستمرار في تعزيز قدرات اقتصادنا الوطني ، والمحافظة على المكتسبات التي تحققت لا تكتمل الا من خلال التعاون البناءة ، والمشاركة الفاعلة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وتكاتف جهود جميع ابناء هذا البلد الطيب .

واما فيما يتعلق بمرحلة ما بعد احلال السلام ما يرافق ذلك من التحرر من هاجس الخطر الخارجي ، فإن ذلك يتطلب سرعة التكيف مع المستجدات والتطورات الدولية والاقليمية والعربية ، وتطوير السياسات والتوجهات بأبعاد جديدة تساهم في وضع الحلول الناجعة لمواجهة التحديات الجسام التي يتعرض لها اقتصادنا ، وعلى رأسها ظاهرتا الفقر والبطالة ، وحفز الاستثمار ، وزيادة الانتاج ، واستقدام التكنولوجيا وتوطينها ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية ، وتوفير التمويل اللازم لاستمرار تحقيق النمو المتوازن .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان المحترمين

ان انضمام الاردن الى مسيرة السلام في المنطقة بداية مرحلة جديدة لمنطقتنا التي اكتوت بنيران الحروب خلال العقود الاربعة الماضية ، وان مستقبل المنطقة لم يعد مثقلاً بالمخلفات السياسية للماضي ، ولكنه مشحون بآمال وتطلعات نحو مستقبل واعد .

ان مسؤوليتنا الوطنية تفرض علينا ترجمة طموحات السلام الى واقع ملموس لشعبنا وللأجيال القادمة . كما ان مسؤوليتنا القومية تحتم علينا السعي المتواصل لضمان الحد الادنى من الصيغ التكاملية العربية وتعزيز قدراتنا

التنافسية بما يمكننا من أخذ مكان لائق لنا بين دول المنطقة . والأمل الآن تلتقي جهود سائر القيادات العربية المخلصة من المحيط الى الخليج من اجل الانتقال الى عهد جديد يتم فيه الاحتكام الى المصالح الحيوية المشتركة . وان مواجهة التحديات الجديدة تتطلب تنظيم الطاقات العربية ، وتجديد بناء العلاقات العربية وتفعيل العمل العربي المشترك .

ان الحكومة ملتزمة بالعمل على توسيع آفاق برنامجها حول الاصلاحات الخاصة باقتصاد السوق . وهي تعمل ، وعلى نحو اكثر قربا من القطاع الخاص ، على تحديد الاولويات بهدف ادخال التحسينات اللازمة في كافة المجالات .

ان القطاع الخاص ، وفي ضوء المستجدات على الساحة الاقليمية ، دورا متناميا ، نظرا لان العديد من المشاريع الاقليمية هي مشاريع بنية تحتية ، والتي يمكن توفيرها من خلال اساليب عمل وتوجهات مبدعة تعتمد على القطاع الخاص في مضمار التمويل والبناء والتشغيل وحتى الملكية .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان المحترمين

وختاماً يطيب لي ان اتوجه مرة اخرى بالشكر والتقدير لمجلسكم الكريم واللجنة المالية الموقرة ، على كافة الجهود المبذولة لدراسة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ ، والافكار والتوصيات الهادفة التي انبثقت عن المناقشات المثمرة ، والتي نأمل ان نعمل واياكم من اجل تنفيذها في ضوء الامكانات المتوافرة ، وبما يحقق الرخاء والازدهار للوطن والمواطن ، في ظل قيادة جلالة الملك الحسين المفدى حفظه الله ورعاه وولي عهده الامين سمو الامير الحسن المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي وزير المالية ، دولة رئيس الوزراء .



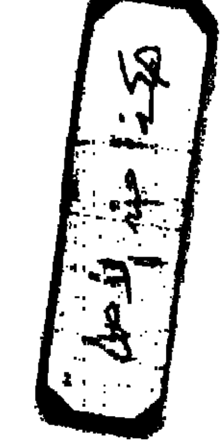
دولة رئيس الوزراء :

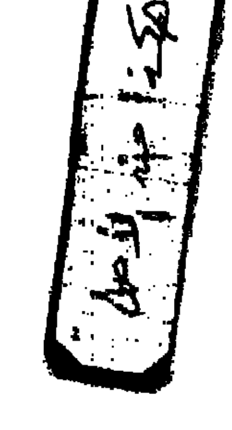
بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان ،
حضرات الاعيان المحترمين ،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته .

اسجل في مطلع حديثي شكري الخاص وشكر اعضاء الحكومة على الجهد الذي بذلته اللجنة المالية لمجلسكم الكريم في مداولاتها وفي





تقريرها الذي قدم اليكم . وقد جاء التقرير شاملاً وافياً ، ومستوعبا للمرحلة التي نمر بها ، ومستشرفاً للمستقبل . وقد جاء اسلوب التقرير ومحتواه غاية في الحكمة والواقعية وبعد النظر . فلهم منا جميعا الشكر والتقدير مقرراً ، واعضاء .

كما انني استمعت بقلب وعقل مفتوحين الى السادة الاعضاء في هذا المجلس الكريم والذين اختاروا ان يلقوا كلمات يعبرون فيها عن مواقف محددة أو يلفتون النظر الى قضايا محددة او يقترحون امراً يرون فيه خيراً على خير ، فلهم مني جميعاً عظيم التقدير ، وسوف ناخذ بعين الاعتبار الجاد جميع ما ورد في تقرير اللجنة المالية او على السنة المتحدثين صباح هذا اليوم باذلين كل الجهد الممكن من اجل وضعها موضع التنفيذ .

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

بات من الواضح ان اقتصادنا قد اكتسب في السنوات القليلة الماضية ملامح جديدة لم يسبق أن تحدثنا فيها طويلا او وقفنا عندها وقفة المتأمل ، وذلك لأن الظروف التي أتت بها كانت صعبة وعسيرة ، ولذلك كنا ونحن في انغماسنا بحثا عن احتواء الازمات وأثارها لا تنظر الى اللحم الجديد الذي بدأ ينمو تحت الجلد من واقع الالم . واذا كان كما قال شوقي « ان الألم عبقري» فلعل عبقرية هذا البلد بقيادته الفذة وقدرته على الملاحة وسط الاعاصير أنه حول الألم الى رصيد وفرصة لمزيد من البناء والاعتماد على الذات .

لقد واجه بلدنا الصامد منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن ضغوطا كلفته معدلا سنويا يساوي على الاقل ٦٠٪ من دخله السنوي ، ولكنه استطاع رغم ذلك ان ينمو ويحتوي التضخم ويعيد بناء قاعدته الانتاجية ، ويواجه تحديات التصحيح واعادة الهيكلة ، والدين الخارجي ، ويبقي الباب مفتوحا والاساس قائماً لمزيد من البناء والإعمار الافقي والرأسي . ولكن النجاح في التغلب على الصعاب ابرز مزايا جديدة في اقتصادنا لا بد ان نتعرف عليها بإيجابياتها وتحدياتها ، ومن ابرز هذه الملامح ما يلي :-

أولا : إنني أقدر لمجلسكم الكريم وللجنة المالية أصرارها على زيادة الادخار الوطني ونسبته قياسا الى الناتج المحلي الاجمالي . ونحن نعلم ان اهمية الادخار تنبع من كونه اهم محددات الاستثمار ، ولكن ما الذي يضمن تحويل الادخار الى استثمار في اقتصادنا الاردني ؟

وهنا يجب التعريف بالوسيط ، وهو نوعان :

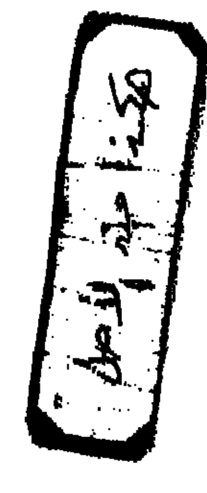
- الأول : وسيط مصرفي وظيفته ادارة محفظة الادخار ، وهؤلاء صاروا مؤسسات وسلوكهم يختلف عن سلوك الأفراد - هذا التغير المؤسسي هام جدا في مستقبلنا الاقتصادي - وأما الوسيط الثاني فهو المنظم المبدع الذي يرى فرص الإستثمار الحقيقية ويتعرف عليها ويتحمل المخاطرة لإنجازها ، ويبتكر في وسائل الانتاج والادارة

والتكنولوجيا والتسويق ، فيكون منافسا داخل الاردن وخارجه . ولعل التحدي الكبير هو ان نوصل المدخرات بقرار استثماري حكيم الى المنظمين الذين يعمقون استثماراتنا وينقلونا الى آفاق ارحب ودنيا جديدة كانت تراودنا ولكننا لم ندخلها بعد ، ويجب ان ندخلها .

ثانياً : لقد اصبح من الواضح أن الاردن غني بقواه العاملة ، ولكن ضمن حدود وهنالك فجوة زمنية قد تنشأ في الاقتصاد الديناميكي بين عملية الانتاج السلعي والخدمي وبين القوى العاملة المؤهلة لخدمة ذلك الانتاج - إن نعظم مصادر التوظيف وفرص العمل التي تنشأ في القطاع الخاص تأتي من عملية الاستثمار المحلي ولربما بنفس القدر ايضا من الاستيراد . ولذلك، يجب ان ننتبه الى أن طبيعة الاستيراد وحجمه يؤثران تأثيراً مباشراً في الطلب على الايدي العاملة . ولأنّ استيرادنا منفتح ويتابع التطورات التكنولوجية في العالم سواء في مجال الحاسوب او آليات الانتاج او حتى السيارات والاجهزة الالكترونية ، فإنها تحقق طلباً على تخصصات جديدة في سوق العمل الاردني سواء في مجال التشغيل او الصيانة او قطع الغيار او غيرها . إن التنويع في سوق العمل الاردني يأتي في معظمه بفعل العوامل الخارجية والتي لا نملك السيطرة عليها. إن التحدي المطلوب هو التأثير على سوق العمل الاردني وهيكلية الطلب فيه ليكون انتاجنا المحلي وصادراتنا الى الخارج هي المؤثر الأكبر والعامل الاساسي في الربط بين العملية التربوية والتدريب المهني بالعملية الانتاجية .

إنني اؤيد كل التأييد ما جاء في تقرير اللجنة المالية من تركيز واضح وكبير على العملية التربوية واعداد القوى البشرية ، وانني اعتقد ان التحول الكبير الذي جرى في الاقتصاد الاردني هو اننا من الآن فصاعدا مطالبون بان نوفر للقوى العاملة الاردنية فرص عمل حقيقية داخل الاقتصاد الاردني ، اضافة الى الخارج . ولا نستطيع ان نتحدث عن انتاج سلعي وخدمي جديد دون ان نتحدث في نفس الوقت عن قوى بشرية مؤهلة وقادرة على حمل تلك الامانة .

ثالثا : إن التحول الاساسي الثالث في الاقتصاد الاردني هو ضرورة اعادة النظر بشكل عملي وخطوات مدروسة متتابعة لتقليص حجم القطاع العام النسبي في الاقتصاد الاردني . وأود ان اعترف هنا بأن الاردن الذي تبنى دائماً وابدا مقولة المبادرة الفردية والاقتصاد الحر ضمن حدود العدالة قد طبق منها جانب العدالة اكثر مما طبق جانب المبادرة الفردية والسوق الحر . ومن هنا جاء الخلل في التوازن بين القطاعين العام والخاص ، فالمؤسسات الرسمية والعامة توظف اكثر من ٥٥٪ من القوى العاملة في الاردن ، وهي نسبة عز نظيرها في العالم . وفي ظل البطالة الحالية ، يزداد الضغط على المؤسسات العامة لكي توظف اكثر . خاصة وان قوى العرض والطلب في سوق العمل جعلت المردود المالي من الوظيفة العامة مغريا نسبيا . والآن نحن نبحث عن مخرج من هذه الازمة من اجل بناء اقتصاد متوازن .



وكذلك الحال ، فإن مظاهر الخلل بين القطاعين العام والخاص يمكن التدليل عليها بمؤشرات أُخرى مثل حجم الموازنة الي الناتج المحلي الاجمالي او مقدار ما تدفعه استثمارات الحكومة والقطاع العام من ضرائب ارباح قياسا الى مجموعت الحصيلة الضريبية من هذا النوع. إن الحكومة تتفق تماما على ضرورة السعي الحثيث من اجل إعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر في الحياة الإقتصادية . لقد بدأنا باتخاذ خطوات في هذا الاتجاه ، ولكننا ما نزال في بداية الطريق .

رابعا : اما التحول الرابع فيبرز في ضرورة الاعتراف بان تقسيم الاردن الذي كان سائداً في الماضي بين حضر من ناحية وريف وبادية من ناحية اخرى قد اصبح تقسيما لا يتناسب مع الواقع الجديد . إن التفاوت في الخدمات بين المدينة والريف لا ينطبق على التطلعات التعليمية والاستثمارية والسكنية والاستهلاكية والترفيهية ، بل يجب التأكيد على ان المجتمع متجانس في تطلعاته اكثر مما هو متجانس في واقعه . ولهذا ، نجد ان الطلب يشتد من اجل توفير الخدمات في الريف والبادية على غرار ما هو متاح في المدينة . وقد يقول قائل إن هذا امر مقلق لانه ينطوي على مطالب جديدة قد تنعكس على الشكل ضغوط متزايدة . ولكن هذه الضغوط وهذه التطلعات هي في الواقع فرصة من اجل اعادة توزيع السكان في الاردن حيث الموارد . لقد تبين من الاحصاء السكاني الاخير ان اكثر من نصف سكان المملكة يعيشون في عمان والزرقاء ، بينما المناطق التي تتوفر فيها الموارد الاساسية في المملكة ما تزال كثافة السكان فيها متدنية . ولذلك ، فإن تحسين واقع الريف والبادية يعني تخفيف الاعباء وتوزيع السكان من الآن فصاعدا باسلوب اكثر جدوى وملاءمة مع توزيع الموارد ، وايسر على الاردن لزيادة انتاجه وتنويعه .

خامسا : واما الحقيقة الخامسة فهي ان الاردن فقد انتقل بعملية السلام الى آفاق جديدة تتطلب منه جدية في التعامل حتى تؤتي هذه الفرصة ثمارها الفعلية . إنني متفق مع اللجنة في ضرورة متابعة الحكومة جهودها لتخفيف المديونية وزيادة المساعدات ، ونحن لن نقصر في ذلك ، وسنتابع هذا الموضوع بكل جدية والتزام . ولكننا في حالة نجاحنا في الحصول على اموال اضافية بإذن الله يجب ان نسأل انفسنا : ما الذي نريد ان نصنعه بها ؟ هل نتوسع في الانفاق الحكومي ونزيده فوق ما هو عليه ، او نستخدم هذه الاموال لبناء ثروة حقيقية تعزز اعتمادنا على ذاتنا وتؤكد قدراتنا التنافسية ، وتثبت أننا جديرون بأن نكون من القوى الاقتصادية الواعدة . التحدي الذي امامنا هو خلق المناخ الاستثماري والتعريف بفرص الاستثمار ، وتحسين النوعية وتطويع التكنولوجيا وحفز المبدعين ، واتاحة الفرص الكاملة للمنظمين . هذا هو مفتاح العملية الاقتصادية في المستقبل . لم تعد الزراعة والسياحة في الاردن فلاحة وخدمة بل هنا صناعتان متكاملتان تتطلبان لنجاحهما جميع

الشروط التي تتطلبها الصناعة .

دولة الرئيس ،
حضرات الاعيان ،

عندما نتحدث عن مستقبل الاردن فإن ملامح ذلك المستقبل المشرق قد تشكلت من زمن ليس قريبا ، ولكن تجربة الألم التي عشناها منذ بداية هذا العقد يجب ان نعيد دراستها وأن نزيل مرارتها من افواهنا وان نتجاوزها ، لأنها برغم مرارتها كان فيها فوائد وعبر . وانطلاقا من النقاط الخمس التي ذكرتها في فهمي للتحولات التي بدأت تجري داخل الاقتصاد الاردني ، فإنني ارى نفسي على اتفاق تام مع كل ما تقدمت به اللجنة المالية من توصيات في تقريرها ، ونحن بحاجة الى الاستمرار في سياسة تطوير القطاع الخاص ودعمه وتحويل المؤسسات التي يمكن تحويلها الى القطاع الخاص من القطاع العام ، واقتراحاتكم في هذا الخصوص حول سلطة الكهرباء الاردنية ومؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية صحيحة وتعمل على الاخذ بها . وكذلك ، فإن اقتراحاتكم المتعلقة بإعادة النظر بالدعم وتعقيله ليتوجه نحو المستحقين هو مبدا سليم تقبل به الحكومة ، وتعمل عليه . وكذلك ، فإن اقتراحاتكم فيما يتعلق بالتربية والتعليم ، والتعليم العالي تنطوي على فهم علمي وعملي لتخطيط القوى البشرية ومواءمتها مع متطلبات السوق..

وباختصار ، اقول لكم ، إنني قد وجدت في جميع مقترحاتكم ما يثري السياسات العامة ويدعم التوجهات المخلصة لبناء اقتصاد وطني فاعل وقادر على تحقيق التنمية المستمرة والعدالة في المجتمع .

دولة الرئيس ،
حضرات الاعيان المحترمين ،

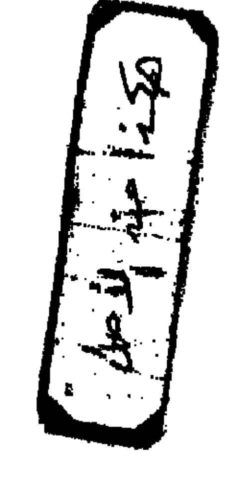
إن مشروع الموازنة الذي تمت مناقشته في مجلس النواب وفي مجلسكم الكريم يستحق ان ينال ثقتكم ودعمكم ، وإنني ارجو من الله العلي الكريم أن يوفقنا جميعاً الى خدمة هذا البلد ، وتعزيز مكانته ، واشاعة الامن والكفاية فيه بقيادة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم الذي يتمتع بالبصيرة وبعد الرؤية ، والعقل الراجح ، والقلب الثابت ، مما مكن بلدنا من ان يعبر خضم الازمات وينطلق نحو الآفاق الواسعة . وكذلك ، فإنني اتوجه دائماً بعاطر الثناء والتقدير لدور صاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم في حمل امانة التنمية والنماء حفظه الله ذخرا وسندا وقرة عين .

اشكركم جميعا مرة ثانية مقدرا لكم جهدكم واعاننا الله واياكم على تحمل مسؤولياتنا ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة رئيس الوزراء . والآن سعادة مقرر اللجنة المالية للتصويت على مشروع الموازنة وتوابعه .

السيد المقرر : سيدي الرئيس ارجو تصويت المجلس الكريم على التوصيات الواردة



في التقرير ثم نتجه الى القانون لنقرأه مادة مادة.

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : فيما يتعلق بالتصويت على تقرير اللجنة والتوصيات الواردة فيه اقترح الصيغة التالية :

الاشادة والتنويه بتقرير اللجنة المالية والتوصيات الواردة فيه وتقدير الشكر للجنة على الجهد الذي بذلته في اعداد هذا التقرير دون ان نتطرق الى الموافقة او عدم الموافقة على التوصيات التي وردت في ذلك التقرير ، لاننا اذا اردنا ان نصوت على التوصيات فان هذا يحتاج الى بحث مستفيض طويل لتلك التوصيات وفيها اختلاف في وجهات النظر لذلك اقتراحي المحدد فيما يتعلق بالتوصية الثالثة التي تقول : الموافقة على تقرير اللجنة والتوصيات الواردة فيه اقتراحي المحدد هو ان يكون الاشادة والتنويه بتقرير اللجنة المالية والتوصيات الواردة فيه وتقدير الشكر للجنة على الجهد الذي بذلته في اعداد هذا التقرير دون ان نتعرض الى الموافقة او عدم الموافقة على تلك التوصيات وشكراً .

دولة رئيس المجلس : اذاً موافقين على الاشادة وعلى جميع التقرير للتقرير ، وفي ضوء الحقيقة الافكار التي طرحت هذا التقرير ليست قرآن منزل هو اجتهادات من اللجنة تطرحها بين يدي المجلس وترسل الى حكومة جلالة الملك .

السيد المقرر : سيدي الرئيس تقرير اللجنة وتوصياتها هي توصيات وتقع في هذا الاطار لا تزيد عن ذلك ليست تشريعاً ولذلك هذا التعبير او غيره اعتقد انه مناسب .

دولة رئيس المجلس : اذاً يوافق المجلس الكريم على اقتراح الاستاذ ذوقان الهنداوي ؟

(موافقة) شكراً لكم جميعاً .

والآن نأتي الى مشروع القانون / وما يجب .

السيد المقرر : المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ .

دولة رئيس المجلس : المادة (١) هل يوافق المجلس الكريم شكراً لكم .

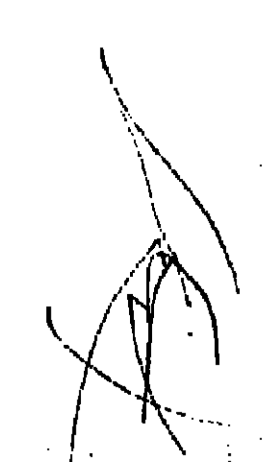
السيد المقرر : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ بما يلي :

أ - الايرادات (١٬٦٢٤٬٠٠٠٬٠٠٠) دينار والنص الدستوري يلزم قراءتها والموافقة عليها فصلاً فصلاً . اذا اذنت لي ان اتلو الايرادات المحلية التي هي تحت البند (أ) فصلاً فصلاً .

الايرادات المحلية :

١ - الضرائب على الدخل والارباح (١٥٠٬٠٠٠٬٠٠٠) مائة وخمسون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس



الكريم على هذا الرقم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢ - الضرائب الجمركية (٥٠٠٬٠٠٠٬٠٠٠) خمسمائة مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٣ - الضرائب الاضافية (١٠٧٬٣٠٠٬٠٠٠) مائة وسبعة ملايين وثلاثمائة الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الضرائب الاضافية ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤ - الضرائب الاخرى (٢٣٬٠٠٠٬٠٠٠) ثلاثة وعشرون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥ - الرخص (٧٠٬٢٠٠٬٠٠٠) سبعون مليون ومئتي الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة الخامسة الرخص ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦ - الرسوم (١٤٠٬٢٠٠٬٠٠٠) مائة واربعين مليون ومئتي الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على فقرة الرسوم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : البرق والبريد والهاتف (١٨٨٬٣٥٠٬٠٠٠) مائة وثمان وثمانين مليون وثلاثمائة وخمسون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الرقم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٨ - العوائد والارباح (٤٣٬٠٠٠٬٠٠٠) ثلاثة واربعون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (٨) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٩ - الفوائد المستردة (٢٠٬٠٠٠٬٠٠٠) عشرون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفوائد ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

١٠- الايرادات المختلفة (١٥٧ر٩٥٠ر٠٠٠) مائة وسبعة وخمسون مليون وتسعمائة وخمسون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفصل العاشر ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

١١- المنح المالية (١٥٨ر٤٠٠ر٠٠٠) مائة وثمان وخمسون مليون واربعمائة الف دينار .

دولة رئيس المجلس : الفصل (١١) هل توافقون عليه ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

١٢- اقساط القروض المستردة (٥٩٠٠٠ر٠٠٠) تسعة وخمسون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

١٣- منح فنية لتمويل مشاريع انمائية (٦ر٦٠٠ر٠٠٠) ستة ملايين وستمائة الف .

دولة رئيس المجلس : الفصل (١٣) هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : الفقرة (ب) من المادة (٢) النفقات فصلاً فصلاً .

١ - الديوان الملكي الهاشمي (١٢٠٠٠ر٠٠٠) اثنا عشر مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢ - مجلس الأمة (٢ر٩٩٥ر٠٠٠) مليونين وتسعمائة وخمسة وتسعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة (١ر٢٠٠ر٠٠٠) مليون ومئتي الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤ - ديوان المحاسبة (١ر٩٣٨ر٠٠٠) مليون وتسعمائة وثمان وثلاثون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥ - وزارة التنمية الادارية (٧٩ر٠٠٠) اربعمائة وتسع وثمانون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦ - ديوان الخدمة المدنية (٥٠٩ر٠٠٠) خمسمائة وتسعة آلاف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧ - ديوان الرقابة والتفتيش الاداري (٤٣٤ر٠٠٠) اربعمائة واربع وثلاثون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

١١- وزارة الدفاع (٢٩٦٠٠٠ر٠٠٠) مئتين وستة وتسعون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

١٢- المركز الجغرافي الملكي الاردني (١٠٠٠ر٠٠٠) مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢١- وزارة الداخلية (٣ر٩٣٠ر٠٠٠) ثلاثة مليون وتسعمائة وثلاثون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢٢- وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات (٣ر٣٥٣ر٠٠٠) ثلاث ملايين وثلاثمائة وثلاثة وخمسون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم .

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢٣- وزارة الداخلية / الامن العام (٩٥٠٠٠ر٠٠٠) خمسة وتسعون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢٤- وزارة الداخلية / الدفاع المدني (١٠،٠٠١،٠٠٠) عشرة ملايين ومئة الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢٥- وزارة العدل (١٠،٩٢٤،٠٠٠) عشرة ملايين وتسعمائة واربع وعشرون الف دينار .

السيد المقرر :

٢٦- دائرة قاضي القضاة (١،٩٦٥،٠٠٠) مليون وتسعمائة وخمس وستون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢٧- المعهد القضائي (٢٢٥٠٠٠) مئتين وخمسة وعشرون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٣١- وزارة الخارجية (١٧،٢٣١،٠٠٠) سبعة عشر مليون ومئتين واحدى وثلاثون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٣٢- دائرة الشؤون الفلسطينية (٤٥٤،٠٠٠) اربعمائة واربع وخمسون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤١- وزارة المالية (٥١٩،٤٥٠،٠٠٠) خمسمائة وتسعة عشر مليون واربعمائة وخمسون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤٢- وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة (٣٢٧٠٠٠) ثلاثمائة وسبعة وعشرون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤٣- وزارة المالية / دائرة الجمارك (٥،٠٩٠،٠٠٠) خمسة ملايين وتسعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟

شكراً لكم جميعاً .

السيد المقرر :

٤٤- وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل (٣،٨٠٠،٠٠٠) ثلاثة مليون وثمانمائة الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤٥- وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة (٤،٠٨٥،٠٠٠) اربعة ملايين وخمسة وثمانون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤٦- وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة (٩٦٨،٠٠٠) تسعمائة وثمان وستون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٠- وزارة الصناعة والتجارة (١،٦٧٦،٠٠٠) مليون وستمائة وستة وسبعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥١- وزارة الصناعة والتجارة / دائرة تشجيع الاستثمار (٦٨٣،٠٠٠) ستمائة وثلاث وثمانون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٢- وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط (١٦١٤٠٠،٠٠٠) مائة واحدى وستون مليون واربعمائة الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٣- وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة (١٧٠٨،٠٠٠) سبعة عشر مليون وثمانية الاف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٤- وزارة السياحة والآثار / السياحة (٤١٧٤٠٠٠) اربعة ملايين ومائة واربع وسبعون الف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٥- وزارة الطاقة والثروة المعدنية (١ر١٣٠ر٠٠٠) مليون ومائة وثلاثون الف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٦- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة (٢ر٨٠٩ر٠٠٠) مليونين وثمانمائة وتسع آلاف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٧- وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية (١٠ر٦٢٠ر٠٠٠) عشرة ملايين وستمائة وعشرون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٨- وزارة الاشغال العامة والاسكان (٤٦ر٧٦٠ر٠٠٠) ستة واربعون مليون وسبعمائة وستون الف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٩- وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات المركزية (١٩٥ر٠٠٠) مائة وخمس وتسعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦١- وزارة الزراعة (١٤ر٧٩٥ر٠٠٠) اربعة عشر مليون وسبعمائة وخمس وتسعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦٢- وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي (٣٩١ر٠٠٠) ثلاثمائة واحدى وتسعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦٣- وزارة المياه والري (١٤٦ر٠٠٠) مائة وستة واربعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦٤- وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن (٤٨ر٦٢٢ر٠٠٠) ثمان واربعون مليون وستمائة واثنا وعشرون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦٥- وزارة التموين (٦ر٥١٧ر٠٠٠) ستة ملايين وخمسمائة وسبعة عشر الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧١- وزارة التربية والتعليم (١٨٠ر٤٣٠ر٠٠٠) مائة وثمانين مليون واربعمائة وثلاثون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧٢- وزارة التعليم العالي (٩ر٣٧٠ر٠٠٠) تسعة ملايين وثلاثمائة وسبعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧٣- وزارة الصحة (٨٦ر١٠٠ر٠٠٠) ستة وثمانون مليون ومئة الف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧٤- وزارة التنمية الاجتماعية (٦ر٩٥٩ر٠٠٠) ستة ملايين وتسعمائة وتسع وخمسون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧٥- وزارة العمل (١ر٠٥٠ر٠٠٠) مليون

وخمسون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٨١- وزارة الاعلام (٧٠٧٠٠٠) سبعمائة وسبع آلاف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٨٢- وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون (٢٫٧٥٠٫٠٠٠) مليونين وسبعمائة وخمسون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم .

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٨٣- وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية (٦٩٥٫٠٠٠) ستمائة وخمس وتسعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم .

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٨٤- وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر (٥١٧٫٠٠٠) خمسمائة وسبعة عشر الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٨٥- وزارة الشباب (٦٫٣٣٧٫٠٠٠) ستة ملايين وثلاثمائة وسبعة وثلاثون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٨٦- وزارة الثقافة (١٫٧١٦٫٠٠٠) مليون وسبعمائة وستة عشر آلاف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٨٧- وزارة الثقافة / المكتبة الوطنية (٢٩٦٫٠٠٠) مئتي وستة وتسعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٨٨- وزارة السياحة والآثار / دائرة الاثار العامة (٢٫١٤١٫٠٠٠) مليونين ومائة واحدى واربعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٩١- وزارة النقل (٧٩٥٫٠٠٠) سبعمائة وخمس وتسعون الف .

دولة رئيس المجلس : عل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٩٢- وزارة النقل / سلطة الطيران المدني (١١٫٧٨٦٫٠٠٠) احدى عشرة مليون وسبعمائة وستة وثمانون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٩٣- وزارة النقل / دائرة الارصاد الجوية (١٫١٣٥٫٠٠٠) مليون ومائة وخمس وثلاثون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٩٥- وزارة البريد والاتصالات (٨٫٣٨٢٫٠٠٠) ثمانية ملايين وثلاثمائة واثنين وثمانون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٩٦- وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية (٣٩٫٤٣١٫٠٠٠) تسعة وثلاثين مليون واربعمائة واحدى وثلاثون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم جميعاً .

السيد المقرر :

المجموع (١٫٦٧٤٫٠٠٠٫٠٠٠) مليار وستمائة واربعة وسبعون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الرقم بمجموعه ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ج - العجز وهو الفرق بين الايرادات والنفقات يكون (٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠) .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ج) من المادة الثانية هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ٣ – تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣٢٧,٠٠٠,٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزء من العجز المتراكم في السنوات السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٣) شكراً لكم .

المادة ٤ – أ – تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه الفقرة ؟

شكراً لكم .

ب – تخصص الإيرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

السيد المقرر :

ج – يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه الفقرة (ج) من المادة (٤) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

د – اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (د) هل توافقون عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ٥ – أ – يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على الفقرة (أ) من المادة (٥) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ب – يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ب) من المادة (٥) هل توافقون عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ج – اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (و) من المادة (٥) هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

د – لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على الفقرة (د) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

هـ – لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد عن المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (هـ) من المادة (٥) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

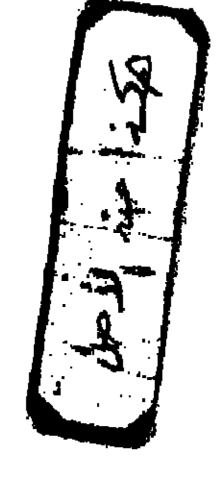
و – يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة من مواد او بنـــود الفصل ذاته .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (و) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ز – تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه





المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ز) .

شكراً لكم .

المادة ٦ – أ – يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (أ) من المادة (٦) هل توافقون ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ب – يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ب) .

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ٧ – لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ٨ – أ – يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (أ) من المادة (٨) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ب – لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى أية مجموعة اخرى او بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ب) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ج – لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة

في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ج) شكراً لكم .

السيد المقرر :

د – مع مراعاة احكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند اخر في الفصل نفسه وبموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (د) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

هـ – يستثنى مجلس الامة من الفقرات (أ، ب، ج، د) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟

معالي السيد ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : المادة (٨) الفقرة (هـ) ارجو من عطوفة المقرر العام ان يشرح لنا ما المقصود في (هـ) .

يستثنى مجلس الامة من الفقرات (أ، ب، جـ، د) بتوضيح استفساري هل يعني هذا لنأخذ اي فقرة من الفقرات لنأخذ (ب) مثلاً :

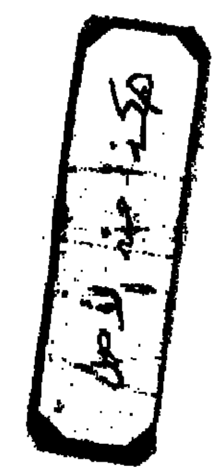
(لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس) .

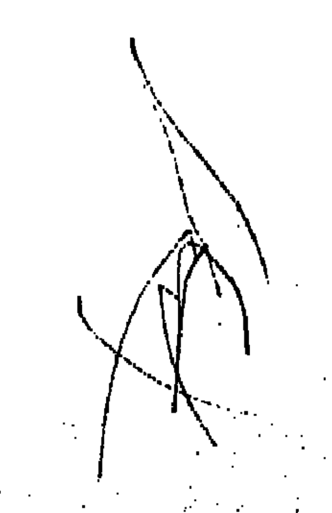
عندما نقول يستثنى مجلس الامة من هذه الفقرة ، هل يعني هذا انه لا يجوز نقل المخصصات الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى اية مجموعة اخرى فلتكن مجموعة (٢٠٠) مثلاً كما هو مذكور في مشروع قانون الموازنة (٢٠٠) تأتي على الهواتف اجور الهواتف وثمن المياه ما المقصود يستثنى مجلس الامة من الفقرات (أ ، ب، جـ، د) .

السيد المقرر : المقصود سيدي الرئيس هذا هو المقصود ان يستثنى مجلس الامة من احكام الفقرات : (أ، ب، جـ، د) .

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : اعتقادي عندئذٍ دولة الرئيس ان هنالك خلل كبير جداً يكون ، لماذا استثناء مجلس الامة الحقيقة ان المشروع كما قدمته الحكومة كان متوازن يتفق ويتسق مع المبادىء العامة لتنظيم الموازنة ليس المقصود هو استثناء مجلس الامة من احكام هذه المواد ان الرواتب والاجور الموجودة في المجموعة (١٠٠) رأساً تنقلها الى مجموعة (٢٠٠) ونصير نصرف منها ثمن مواد وكهرباء الى آخره المقصود عندما كانت الحكومة قدمت في مشروعها في (د) بموافقة مدير عام الموازنة





العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة .

بمعنى ان مجلس الامة هو سيد نفسه الموافقة تكون لرئيس مجلس الامة رئيس مجلس الاعيان ولرئيس مجلس النواب ، فعندما اراد النواب ان يوسعوا هذه المادة هم استثنوا الموافقة وليس احكام القانون .

اذا كان احكام القانون يصبح فيه خلل كبير جداً في تنظيم الموازنة ، نصبح نكيل باكثر من صاع ، لمجلس الامة في احكام ولبقية الدوائر والمؤسسات في احكام .

يستثنى مجلس الامة من الموافقات المذكورة في الفقرات أ ، ب ، جـ ، د .

يعني في الفقرة (أ) تحتاج قرار من مجلس الوزراء بناءاً على تنسيب وزير المالية ، عندما نقول يستثنى هو مجلس الامة هو الذي يقوم الموافقة طبعاً اتوقع عادية .

اما انه الاستثناء من الاحكام نفسها باعتقادي انه يحدث خلل كبير في الموازنة وليس هذا المقصود ، فاذا اضيفت كلمة يستثنى مجلس الامة من الموافقة المذكورة في الفقرات (أ، ب، جـ، د) .

يمكن هذا يصح والمعنى يستقيم .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة سيدي الرئيس ربما وزير المالية يريد ان يتكلم في هذا الموضوع وانا ليعذرني الاستاذ ذوقان الهنداوي اني لا اتفق معه في تفسيره المعنى الحقيقة هي مجلس الامة معفى فقط من احكام الفقرات (أ، ب، جـ، د) ولكنه ليس معفى من بقية احكام القانون فلذلك هي مرونة في التعامل مع مجلس الامة .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ وزير المالية .

معالي وزير المالية : سيدي دولة الرئيس المقصود في البند (هـ) : يستثنى مجلس الامة من اخذ موافقة لكن المدير المالي او الامين العام لا يستطيع النقل من مادة الى مادة بدون الرجوع الى رئيس مجلس الاعيان او مجلس الامة .

يعني هو سيد نفسه لكن اذا شاء المخول بالانفاق المسؤول عن الانفاق ان ينقل من مادة الى مادة يأخذ من رئيس مجلس الامة ، يعني السلطة هنا في مجلس الامة لكن بحاجة الى موافقة داخلية حتى ينقل من مادة الى مادة .

هو سيد نفسه ولا يحتاج ان يذهب الى السلطة التنفيذية في نقل الموافقات .

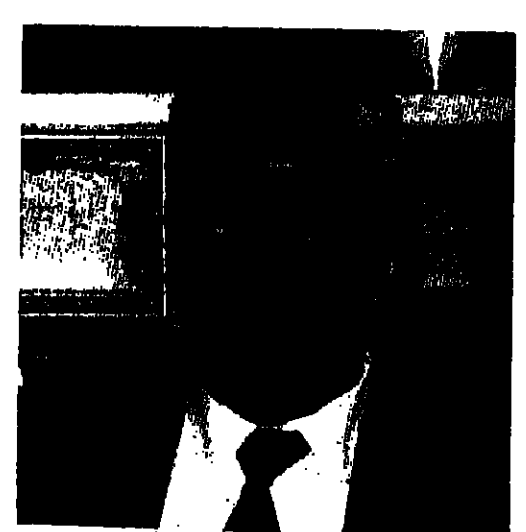
السيد المقرر : هذا هو المقصود الحقيقة ونحن نؤيد ذلك .

دولة رئيس المجلس : معالي ذوقان الهنداوي ،

السيد ذوقان الهنداوي : يعني شرح وزير المالية يؤيد وجهة نظري ، هي المقصود الموافقة وليس من احكام المواد نفسها هي ليس استثناء من احكام المواد الاستثناء من الموافقة بان تبقى كي تبقى الموافقة لمجلس الامة نفسه كي

يبقى مجلس الامة هو سيد نفسه . تماماً هذا الذي شرحته انا . في لبس في الصياغة الحقيقية .

دولة رئيس المجلس : معالي سالم مساعده .



السيد سالم مساعده : شكراً دولة الرئيس ، الصحيح الفقرة واضحة بالرغم من اني اؤيد ما ذهب اليه معالي السيد ذوقان الهنداوي فيما يتعلق بالكيفية التي يجب ان تكون الامور عليها او النصوص عليها الا ان النص ورد صريحاً ولا يحتمل اي نوع من الالتباس .

فقد ورد في الفقرة (هـ) المضافة :

يستثنى مجلس الامة من الفقرات (أ، ب، جـ، د) ولم يرد النص على انه يستثنى من الموافقة الواردة في الفقرات .

ولذلك بالرغم من ان النص غير مريح من النواحي المالية الا ان هذا ما ورد من مجلس النواب وهذا الذي تجري مناقشته والتعديل فيها يعني اعادة القانون بكامله الى مجلس النواب الامر الذي تجاوزته اللجنة لان النص جاء على وجه المطلق وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي ذوقان بك .

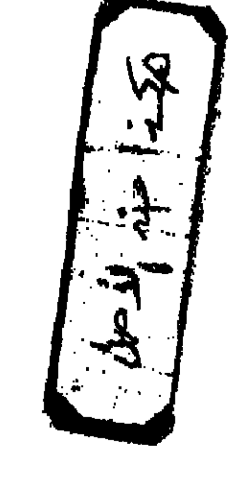
السيد ذوقان الهنداوي : انا اقدر دولة الرئيس ان اثارة اي مشكلة الآن قد تعني اعادة الموضوع الى مجلس النواب ونحن كلنا حرصنا على ان لا يعود ، لذلك اذا كان التفسير يساعد أن اكتفي بالتفسير الذي اوضحه معالي وزير المالية بأن يثبت في المحضر هذه الجلسة ، ان المقصود بها الموافقة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ جودت السبول .



السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، اذا قرأنا النصين بتأنٍ ننتهي الى نتيجة باعتقادي انها تختلف كما طرح حتى الآن .

المادة (٧) لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون ثم جاءت المادة (٨) وتحدثت في (أ، ب، جـ، د) عن احكام تمثل



استثناءا مما سلف .

ثم جاءت الفقرة (هـ) وقالت يستثنى مجلس الامة من الفقرات برمتها لم تقل من ماذا يستثنى ، معنى ذلك ان الفقرات (أ، ب، جـ، د) كأنها لم تكن بالنسبة لمجلس الامة ، لان النص استثنى مجلس الامة من احكام الفقرات كلها الاربعة ولذلك الامر يحتاج الى روية وتأنٍ اذا قرأنا ولنعد الى المادة (٧) قالت لا يجوز ، المادة (٨) قالت في فقراتها يجوز لكن بشروط ووفق آلية معينة .

جاءت الفقرة (هـ) مطلقة قالت يستثنى مجلس الامة من الفقرات أ ، ب، جـ، د اي انها لم تكن او ليست واردة بالنسبة لمجلس الامة .

دولة رئيس المجلس : معالي السيد عبدالرؤوف الروابده .

معالي وزير التربية والتعليم : بداية ارجو ان اذكر اخواني بالنص الذي ورد من الحكومة والذي جرى عليه التعديل ، انصرفت ارادة الحكومة فقط الى ان المجلس لا يحصل على الموافقة وان القرار يصدر منه لكن المبادىء تبقى قائمة وهو منع النقل من مادة الى مادة ومن بند الى بند ما انصرفت اليه ارادة مجلس النواب انني اضع قيداً على السلطة التنفيذية الا تتجاوز ارادتي ولكنني لا أضع قيداً على ارادتي وبالتالي ما خص وزارة الدفاع ابقي فقط وهو استثائها للحصول على الموافقة وبقية عليها الاحكام اما ارادة مجلس النواب فانصرفت الى ان لا تنطبق الاحكام على مجلس النواب ، فيجوز النقل من مادة الى مادة ومن نفقات متكررة الى الرأسمالية ، والرأسمالية بالعكس لانه يمثل ارادة الامة فلا يوضع على ارادته قيد في هذا الامر .

شكراً سيدي الرئيس .

شكراً معالي الأخ ، الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : اصبح الامر واضح ما قصده النواب ليس غامضاً يريد استثناء مجلس الامة من هذه الفقرات الاربعة ولكن مجلس الامة يخضع لاحكام القانون في بقية المواد .

دولة رئيس المجلس : اذاً الفقرة (هـ) من المادة (٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ٩ – بالرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر تكون صلاحية الانفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الامة وفقاً لما يلي :-

أ- لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الأمة مجلس الاعيان .

جاء قرار مجلس النواب ليعدل (أ) الى الآتي : لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الامة ومجلس الاعيان ان هنالك الحقيقة مصاريف مشتركة هذا التعديل اللجنة موافقة عليه .

دولة رئيس المجلس : اذا المادة (٩) الفقرة (أ) هل يوافق عليها المجلس الكريم كما وردت من النواب ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

ب – لرئيس مجلس النواب إذا تعلق الانفاق بمجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : والحقيقة هي بند جديد لاستقلالية المجلس ، طلب مجلس الامة استقلالية مالية واعطى هذه الاستقلالية المالية والادارية

هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ب) ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ١٠ – أ – لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

دولة رئيس المجلس :

الفقرة (أ) من المادة (١٠) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ب – لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ب) هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ج – تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ج) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ١١ – يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها أو رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة ..

دولة رئيس المجلس :

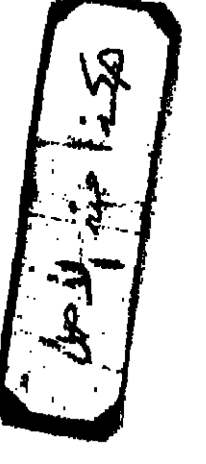
هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١١) ؟

شكراً لكم ،

السيد المقرر :

المادة ١٢ – تعتبر موازنات المحافظات وجداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

دولة رئيس المجلس : المادة (١٢) هل



يوافق المجلس عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : القانون بمجمله .

دولة رئيس المجلس : القانون بمجمله هل يوافق المجلس الكريم عليه ؟

شكراً لكم جميعاً .

(هذا هو نص مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل الى الحكومة لاتمام المراسيم الدستورية عليه) .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٢٦ : ٥٣

التاريخ : ٣ / ١ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم١٣م/٩٥/ ١٢٢٥ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته التاسعة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ٣/١/ ١٩٩٥ ، الموافقة على (مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه في جلسته الخامسة عشرة من الدورة العادية الثانية والمنعقدة بتاريخ ٢٤ - ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور وبالصيغة النهائية رجاء التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه ، كما ابعث اليكم بتوصيات اللجنة المالية الواردة في قرارها رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/١/١ .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م ق /٥٣/٢٦

التاريخ ١٩٩٥/١/٣

الموافق

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٣م/٩٥/١٢٢٥ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته التاسعة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ٣/١/ ١٩٩٥، الموافقة على (مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه في جلسته الخامسة عشرة من الدورة العادية الثانية والمنعقدة بتاريخ ٢٤-١٢/٢٦/ ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض

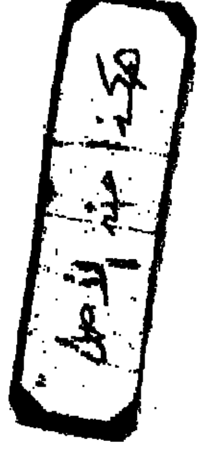
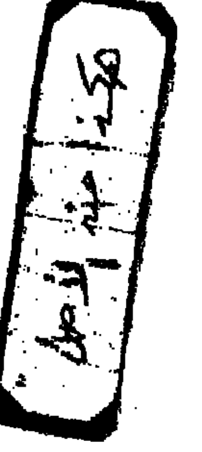
التعديلات عليه .

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور وبالصيغة النهائية رجاء التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه ، كما ابعث اليكم بتوصيات اللجنة المالية الواردة في قرارها رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/١/١ .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٥

قانون الموازنة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٥/١/١ .

المادة ٢ - تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثنى عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ بما يلي :-

أ - الايرادات (١ر٦٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار .

ب - النفقات (١ر٦٧٤ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار .

جـ - العجز (٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار .

المادة ٣ - تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣٢٧ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزء من العجز المتراكم في السنوات السابقة .

المادة ٤ - أ - تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب - تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (٣٩٠ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج – يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

د – اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها .

المادة ٥ – أ – يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب – يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج – اذا أنيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

د – لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ – لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد عن المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

و – يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .

ز – تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦ – أ – يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب – يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية /



الموازنة العامة .

المادة ٧ – لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى اخر الا بقانون .

المادة ٨ – أ – يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب – لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى أية مجموعة اخرى او بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

ج – لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها .

د – مع مراعاة احكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع .

هـ – يستثنى مجلس الامة من الفقرات (أ، ب، جـ، د) .

المادة ٩ – بالرغم مما ورد في هذا القانون او أي تشريع آخر تكون صلاحية الانفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الأمة وفقاً لما يلي :–

أ – لرئيس مجلس الأعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الأمة ومجلس الأعيان .

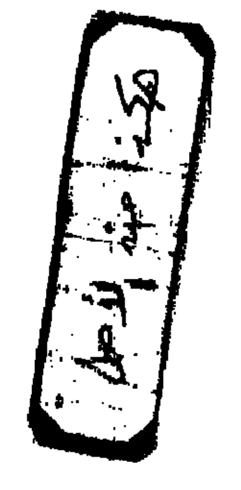
ب – لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الانفاق بمجلس النواب .

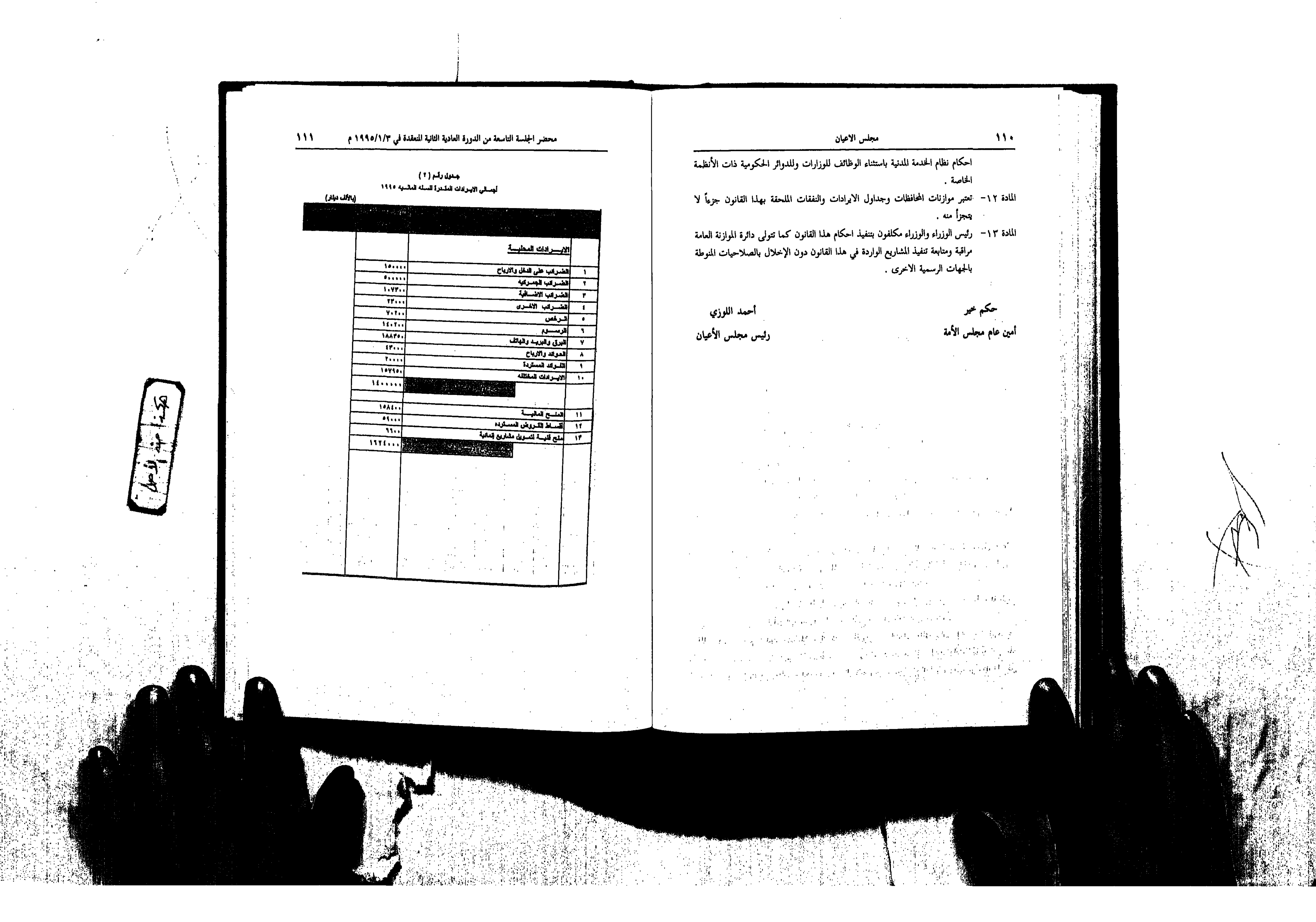
المادة ١٠– أ – لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) أجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

ب – لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج – تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١١– يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق





جدول رقم (٢)

أجمالي الايرادات المقدرة للسنه المالية ١٩٩٥

(بالألف دينار)

[redacted]		
	الايــرادات المحليــة	
١	الضرائب على الدخل والارباح	١٥٠٠٠٠
٢	الضرائب الجمركيه	٥٠٠٠٠٠
٣	الضرائب الاضافية	١٠٧٣٠٠
٤	الضرائب الاخرى	٢٣٠٠٠
٥	الرخص	٧٠٢٠٠
٦	الرسوم	١٤٠٢٠٠
٧	البرق والبريد والهاتف	١٨٨٣٥٠
٨	العوائد والارباح	٤٣٠٠٠
٩	الفوائد المستردة	٢٠٠٠٠
١٠	الايرادات المختلفه	١٥٧٩٥٠
	[illegible]	١٤٠٠٠٠٠
		١٥٨٤٠٠
١١	المنح المالية	٥٩٠٠٠
١٢	أقساط القروض المستردة	٦٦٠٠
١٣	منح قلية لتمويل مشاريع إنمائية	
	[illegible]	١٦٢٤٠٠٠

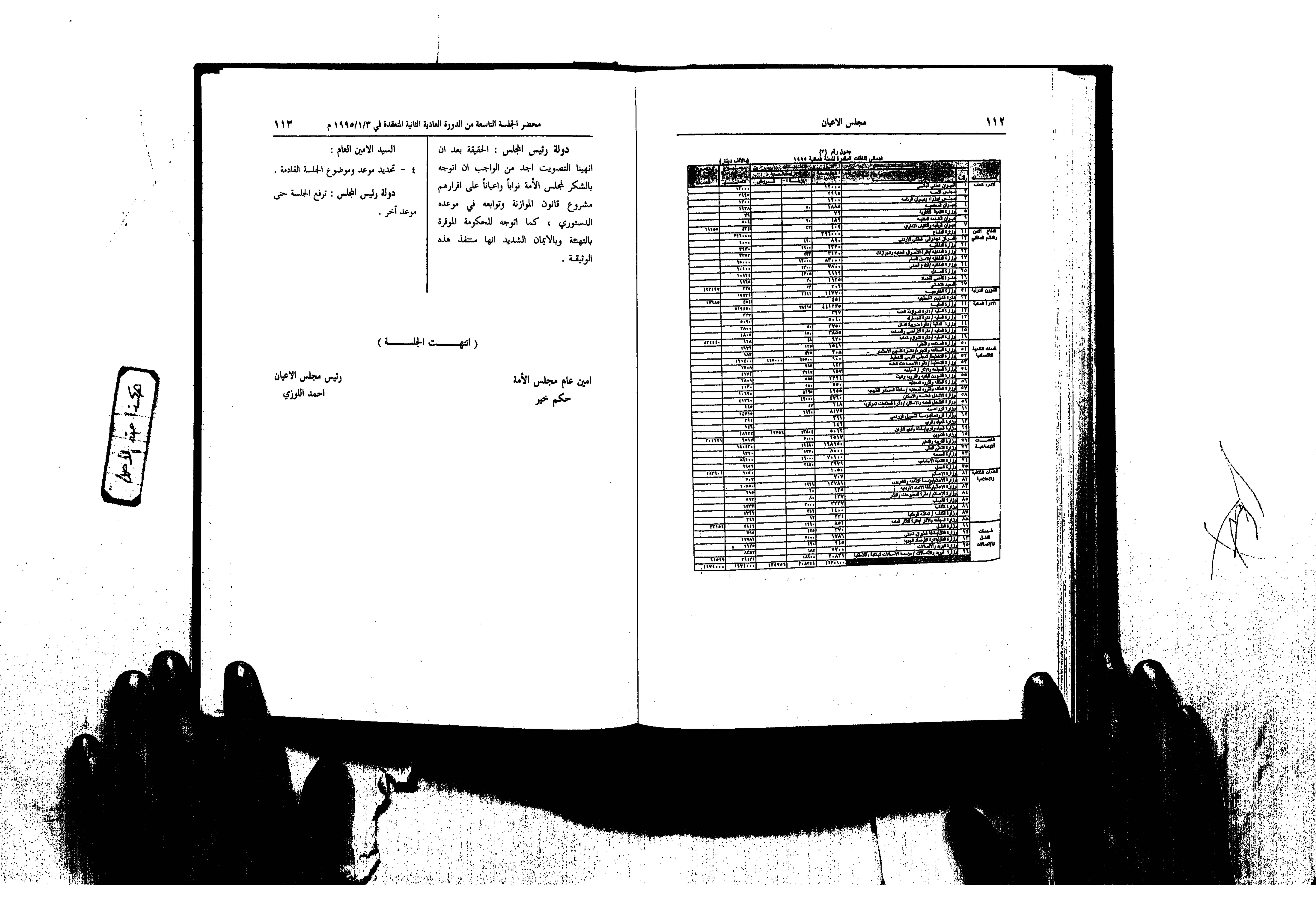
احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الأنظمة الخاصة .

المادة ١٢- تعتبر موازنات المحافظات وجداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

أحمد اللوزي
رئيس مجلس الأعيان



جدول رقم (٣)
اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٥
(بالألف دينار)

القطاع	رقمه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	قروض	المجموع	[illegible]
الادارة العامة	١	الديوان الملكي الهاشمي	١٢٠٠٠			١٢٠٠٠	
	٢	مجلس الامة	٢٩٩٥			٢٩٩٥	
	٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١٢٠٠			١٢٠٠	
	٤	ديوان المحاسبة	١٨٨٨	٥٠		١٩٣٨	
	٥	وزارة التنمية الادارية	٧٩			٧٩	
	٦	ديوان الخدمة المدنية	٤٨٩	٢٠		٥٠٩	
	٧	ديوان الرقابة والتفتيش الاداري	٤٠٢	٢٢		٤٢٤	١٩١٤٥
قطاع الامن والنظام الداخلي	١١	وزارة الدفاع	٢٩٩٠٠٠			٢٩٩٠٠٠	
	١٢	المركز الجغرافي الملكي الاردني	٨٩٠	١١٠		١٠٠٠	
	٢١	وزارة الداخلية	١٠٣٠	١٩٠٠		٢٩٣٠	
	٢٢	وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٣١٢٠	١٣٣		٣٢٥٣	
	٢٣	وزارة الداخلية / الامن العام	٨٣٠٠٠	١٢٠٠٠		٩٥٠٠٠	
	٢٤	وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٧٨٠٠	٢٣٠٠		١٠١٠٠	
	٢٥	وزارة العدل	٩٦١٩	١٣٠٥		١٠٩٢٤	
	٢٦	دائرة قاضي القضاة	١٩٢٥	٤٠		١٩٦٥	
	٢٧	المعهد القضائي	٢٠٢	٢٣		٢٢٥	٤٢٤٣٩٧
الشؤون الدولية	٣١	وزارة الخارجية	١١٧٧٠	٢١٦١		١٣٩٣١	
	٣٢	دائرة الشؤون الفلسطينية	٤٥٤			٤٥٤	١٤٣٨٥
الادارة المالية	٤١	وزارة المالية	٤٤١٢٣٥	٧٨٢١٥		٥١٩٤٥٠	
	٤٢	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	٣٢٧			٣٢٧	
	٤٣	وزارة المالية / دائرة الجمارك	٥٠٩٠			٥٠٩٠	
	٤٤	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	٣٧٥٠	٥٠		٣٨٠٠	
	٤٥	وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	٣٨٥٥	١٥٠		٤٠٠٥	
	٤٦	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	٩٢٠	١٨		٩٣٨	٥٣٣٦١٠
خدمات التنمية الاقتصادية	٥٠	وزارة الصناعة والتجارة	١٥٤١	١٣٥		١٦٧٦	
	٥١	وزارة الصناعة والتجارة / دائرة تشجيع الاستثمار	٢٠٨	١٧٥		٣٨٣	
	٥٢	وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٩٠٠	١٥٥٠٠	١١٥٠٠٠	١٣١٤٠٠	
	٥٣	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٩٢٣	٧٨٥		١٧٠٨	
	٥٤	وزارة السياحة والآثار / السياحة	٩٥٧	٢١٧		١١٧٤	
	٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٢٢٢٤	٥٨٥		٢٨٠٩	
	٥٦	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٥٥٠	٥٨٠		١١٣٠	
	٥٧	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	١٩٥٥	٨١٦٥		١٠١٢٠	
	٥٨	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٤٧٩٠	١٢٠٠٠		١٦٧٩٠	
	٥٩	وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات المركزية	١١٨	٤٧		١٦٥	
	٦١	وزارة الزراعة	٨١٧٥	١١٢٠		٩٢٩٥	
	٦٢	وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي	٣٩١			٣٩١	
	٦٣	وزارة المياه والري	١٤٦			١٤٦	
	٦٤	وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	٥٠٩٢	١٢٨٠٤	١١٧٥٦	٢٩٦٥٢	
	٦٥	وزارة التموين	١٥١٧	٥٠٠٠		٦٥١٧	٢٠١٦٢٦
الخدمات الاجتماعية	٧١	وزارة التربية والتعليم	١١٨٩٥٠	١١١٨٠		١٣٠١٣٠	
	٧٢	وزارة التعليم العالي	٨٠٠٠	١٣٧٠		٩٣٧٠	
	٧٣	وزارة الصحة	٧٠١٠٠	١١٠٠٠		٨١١٠٠	
	٧٤	وزارة التنمية الاجتماعية	٢٩٧٩	٢٩٨٠		٥٩٥٩	
	٧٥	وزارة العمل	١٠٥٠			١٠٥٠	٢٢٧٦٠٩
الخدمات الثقافية والاعلامية	٨١	وزارة الاعلام	٧٠٧			٧٠٧	
	٨٢	وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	١٢٧٨١	٧٩٦٩		٢٠٧٥٠	
	٨٣	وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية	٦٢٥	١٠		٦٣٥	
	٨٤	وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر	٤٢٧	٨٠		٥٠٧	
	٨٥	وزارة الشباب	٣٣٣٧	٣٠٠٠		٦٣٣٧	
	٨٦	وزارة الثقافة	١٤٠٠	٣١١		١٧١١	
	٨٧	وزارة الثقافة / المكتبة الوطنية	٢٢٤	١٢		٢٣٦	
	٨٨	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	٨٥١	١١٩٠		٢٠٤١	٣٣١٥٩
خدمات النقل والاتصالات	٩١	وزارة النقل	٣٧٠	١٢٥		٤٩٥	
	٩٢	وزارة النقل / سلطة الطيران المدني	٦٧٨٦	٥٠٠٠		١١٧٨٦	
	٩٣	وزارة النقل / دائرة الارصاد الجوية	٩٤٥	١٩٠		١١٣٥	
	٩٥	وزارة البريد والاتصالات	٧٧٠٠	١٨٢		٧٨٨٢	
	٩٦	وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٠٨٢١	١٨٩٠٠		٣٩٧٢١	٦١٠١٩
			١١٢٠٩٠٠	٢٠٨٤١١	١٢٦٧٥٦	١٤٥٦٠٦٧	١٤٥٦٠٦٧

دولة رئيس المجلس : الحقيقة بعد ان انهينا التصويت اجد من الواجب ان اتوجه بالشكر لمجلس الأمة نواباً واعياناً على اقرارهم مشروع قانون الموازنة وتوابعه في موعده الدستوري ، كما اتوجه للحكومة الموقرة بالتهنئة وبالايمان الشديد انها ستنفذ هذه الوثيقة .

السيد الامين العام :

٤ - تحديد موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة حتى موعد آخر .

(انتهـــت الجلســة)

امين عام مجلس الأمة
حكم خير

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي